

د. سالم محمد بافقير

المحاسبة في المنشآت المالية

- الجزء الأول -



المحاسبة في البنوك التجارية

مؤسسة العون للتنمية
AL-AWN FOUNDATION FOR DEVELOPMENT



المحاسبة في المنشآت المالية
(الجزء الأول)
المحاسبة في البنوك

الطبعة الأولى ٢٠١٤م

رقم الإيداع بالهيئة العامة للكتاب م/حضر موت ٢٤٥/٢٠١٣م

العنوان : المحاسبة في المنشآت المالية (الجزء الأول): المحاسبة في البنوك

المؤلف : د. سالم محمد بافتير

المقاس : ٢٤ × ١٧ سم

عدد الصفحات (٢٩٤)

الكمية : ٥٠٠

الصف الإلكتروني وتصميم الغلاف : سعيد يارحيم - ٧٧٧٢٩٦١٢٢

التنفيذ الطباعي : مطبعة وحدين الحديثة - المكلا - ت : ٣١٦٦١٤

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير
والنقل والترجمة والتسجيل المرئي المسموع والحاسوبي وغيرها من
الحقوق إلا بإذن خطي من الناشر .

دار حضرموت للدراسات والنشر

حضرموت - المكلا - ت : ٢٠٢٨٥٩

e-mail : dar_hadhramout@hotmail.com

توزيع : معرض الحياة الدائم للكتاب

المكلا - حضرموت - ت : ٢٠٢٨٥٩

الجمهورية اليمنية

مؤسسة العون للتنمية
AL-AWN FOUNDATION FOR DEVELOPMENT



المحاسبة في المنشآت المالية

(الجزء الأول)

المحاسبة في البنوك

د. سالم محمد سعيد بافقير
كلية العلوم الإدارية - جامعة حضرموت

٢٠١٣ - ٢٠١٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ
فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١١﴾

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

المقدمة ١١

الفصل الأول : النشاط المصرفي

تعريف البنك ١٥

نشأة وتطور النظام المصرفي ١٦

نشأة وتطور البنوك في اليمن ١٨

أنواع البنوك ٢٠

وظائف البنك المركزي ٢١

البنوك التجارية ٢٤

البنوك المتخصصة ٢٥

البنوك الإسلامية ٢٦

الفصل الثاني : خزينة البنك

مهام قسم الخزينة ٢٩

وظائف الخزينة المركزية ٢٩

وظائف الخزينة الفرعية ٢٩

عمليات قسم الخزينة والمعالجات المحاسبية لها ٣٠

الإيداع والسحب في الحسابات المختلفة للعملاء لدى البنك ٣٤

الزيادة أو العجز في الخزينة ٣٦

ترصيد حساب الخزينة ٣٨

تمارين الفصل الثاني ٤١

الفصل الثالث: الحسابات الجارية

٤٧	الحساب الجاري وماهيته
٤٨	أنواع الحسابات الجارية
٤٩	المعالجات المحاسبية للعمليات التي تتم في الحسابات الجارية
٥٤	فوائد الحسابات الجارية
٥٦	كشف الحساب
٦٣	تمارين الفصل الثالث

الفصل الرابع: الودائع لأجل

٦٩	تعريف الودائع لأجل.
٦٩	أنواع الودائع لأجل
٧٠	الإجراءات المحاسبية
٧٣	فوائد الودائع
٨٠	المحاسبة عن الهدايا والعروض الأخرى
٨٤	تمارين الفصل الرابع

الفصل الخامس: حسابات التوفير

٩١	تعريف حسابات التوفير
٩١	الإجراءات المحاسبية لحسابات التوفير
٩٣	الفوائد على حسابات التوفير
٩٨	تمارين الفصل الخامس

الفصل السادس: الأوراق المالية

١٠٣	شراء وبيع الأوراق المالية
-----	---------------------------

١٠٧	تحصيل وصرف عوائد الأوراق المالية
١١٠	حفظ الأوراق المالية
١١٣	التسليف أو الإقراض بضمان الأوراق المالية
١٢٠	إصدار الأوراق المالية نيابةً عن العملاء
١٢٦	تمارين الفصل السادس

الفصل السابع : الأوراق التجارية

١٣٣	مفهوم وأنواع الأوراق التجارية
١٣٤	الشيكات
١٣٤	السند الأذني
١٣٥	الكمبيالة
١٣٧	الإجراءات المحاسبية لتحصيل الأوراق التجارية
١٣٨	أولاً : الأوراق التجارية التي تستحق الدفع في مقر البنك
	ثانياً : الأوراق التجارية التي تستحق الدفع في مقر فرع من فروع البنك أو لدى
١٤٣	أحد البنوك المحلية
١٥٠	خصم الأوراق التجارية
١٥٠	التوجيه المحاسبي لعمليات خصم الأوراق التجارية
١٥١	احتمالات التصرف في الأوراق التجارية المخصومة
١٥٥	فوائد الأوراق التجارية
١٥٨	التسليف بضمان الأوراق التجارية
١٦٣	تحصيل الأوراق التجارية المقدمة كقروض في تاريخ استحقاقها
١٦٧	تمارين الفصل السابع

الفصل الثامن : خطابات الضمان

١٧٣	تعريف خطاب الضمان
-----	-------------------

١٧٤	أهمية خطابات الضمان
١٧٥	استخدامات خطابات الضمان
١٧٥	مزايا خطابات الضمان
١٧٧	أنواع خطابات الضمان
١٨٣	المعالجات المحاسبية لخطابات الضمان
١٨٣	عند إصدار الخطاب
١٨٤	احتمالات التصرف في خطابات الضمان
١٨٧	عند مطالبة المستفيد بقيمة الخطاب
١٩٢	تمارين الفصل الثامن

الفصل التاسع: القروض

١٩٧	تعريف القروض
١٩٧	أنواع القروض
١٩٨	المعالجات المحاسبية للقروض
١٩٩	المعالجات المحاسبية للفوائد على القروض
٢٠٥	منح القروض بضمانات
٢٠٥	منح القرض بضمانات شخصية لعملاء آخرين
٢٠٦	القرض بضمانات عينية
٢١٣	تمارين الفصل التاسع

الفصل العاشر: الاعتمادات المستندية

٢١٧	ماهية الاعتمادات المستندية
٢١٨	أطراف الاعتماد المستندي
٢١٩	العلاقة بين أطراف الاعتماد المستندي
٢٢٠	المستندات المستخدمة في الاعتمادات المستندية

٢٢٢	أنواع الاعتمادات المستندية
٢٢٨	الإجراءات المتعلقة بالاعتمادات المستندية
٢٣١	المعالجات المحاسبية للاعتمادات المستندية
٢٣١	فتح اعتماد مستندي بدون غطاء
٢٣٧	فتح اعتماد مستندي بغطاء بالعملة المحلية
٢٥١	فتح اعتماد مستندي بغطاء بالعملة الأجنبية
٢٦٢	تمارين الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر: القوائم المالية للبنوك

٢٦٧	إعداد وعرض القوائم المالية في البنوك التجارية
٢٦٧	أولاً : قائمة الدخل
٢٧٢	ثانياً : قائمة المركز المالي
٢٧٢	الأصول
٢٧٤	الالتزامات وحقوق المساهمين
٢٧٧	مثال : على القوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي)
٢٩٣	قائمة المراجع

المقدّمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتداء بهداه إلى يوم الدين .

وبعد فما من شك بأن المؤسسات المالية أصبحت تلعب دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية لأي بلد مهما كان النظام الاقتصادي المتبع فيه ، بل أصبحت قطاعاً حيويّاً له أهمية كبرى على مستوى الأفراد والمؤسسات .

وانطلاقاً من تلك الأهمية يأتي هذا الكتاب كمحاولة لرفد المكتبة العربية في مجال محاسبة المنشآت المالية والذي نأمل بأن يكون أحد المراجع المفيدة لدارسي المحاسبة المالية لتلك المنشآت .

ولقد حاول المؤلف أن يكون الكتاب شاملاً لكل أنواع المنشآت المالية فتم تخصيص الجزء الأول لمحاسبة البنوك التجارية والجزء الثاني لمحاسبة البنوك الإسلامية والجزء الثالث لمحاسبة شركات التأمين .

وقد اشتمل الجزء الأول الذي بين أيدينا على أحد عشر فصلاً تناولت أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك التجارية .

وبما أن هذا الكتاب أعد أساساً لخدمة طلاب الجامعة فقد اشتمل كل فصل على العديد من الأمثلة التطبيقية والتمارين التي تساعد الطالب على فهم كل موضوع .

وفي الختام يتوجه المؤلف بالشكر والتقدير لكل من ساهم في دعم ونشر هذا الكتاب وإيصاله لأبنائنا الطلاب بتكلفة معقولة وأخص بالذكر

مؤسسة العون للتنمية التي قامت بدعم طباعة هذا الكتاب . نسأل الله أن
يجزي القائمين عليها خير الجزاء .

وفي الختام نتمنى أن يجد القارئ مبتغاه في هذا الكتاب ، وأن يكون
قد تم عرض موضوعاته بشكل واضح ومبسط .

والحمد لله رب العالمين

د / سالم محمد سعيد بافقير

المكلا في ١٥ إبريل ٢٠١٣ م

الفصل الأول

النشاط المصرفي

تعريف البنك

جاءت كلمة البنك Bank من الكلمة الإيطالية Banco والتي تعني المنضدة أو الطاولة ، ويقابل كلمة البنك في اللغة العربية كلمة المصرف . والمصرف بكسر الراء مأخوذة من الصرف بمعنى بيع النقد بالنقد ، ويقصد بالمصرف المكان الذي تتم فيه عملية الصرف .

ويمكن القول أنه من الصعوبة بمكان ذكر تعريف دقيق للبنوك ، إذ إن البنوك في معظم البلدان تمارس نشاطها في حدود ما ترسمه لها تشريعات كل بلد .

وإذا أردنا أن نضع تعريفاً للبنك استناداً إلى وظيفته الرئيسية فإننا نستطيع أن نقول أن البنك هو المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها .

فالبنوك مهما كان نوعها ، لها غرض رئيسي هو أن تعمل كوسيط بين الودائع التي تسعى للبحث عن الاستثمارات ، وبين الاستثمارات التي تسعى للحصول على الأموال اللازمة لها .

ويمكن تعريف البنك أو المصرف " بأنه تلك المنشأة التي تقوم في الأساس على قبول الودائع سواء من الأفراد أو المؤسسات والهيئات على اختلاف أنواعها وأشكالها ، ومن ثم استخدام واستثمار هذه الودائع بأشكال مختلفة لتحقيق العائد والريح المطلوب ، بمعنى آخر ، هو المنشأة التي تعمل كوسيط بين فريقين هما المقرضون (المودعون) وبين المقرضون (المستثمرون) .

وقد عرف القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠ م البنوك بأنها " الأشخاص الاعتباريون الذين يمارسون بصفة أساسية الأعمال المصرفية ويشمل البنوك

التجارية (بما في ذلك البنوك الإسلامية) والبنوك المتخصصة أو أي فرع لأي مؤسسة أجنبية تعمل في المجال المصرفي " .

وقد كانت مهمة البنوك تقتصر في أول الأمر على :^(١)

(١) الاحتفاظ بما يودع لديها من أموال لتكون تحت طلب مودعيها .

(٢) تحويل العملات المختلفة إلى العملة الموحدة (المحلية) .

(٣) نقل الأموال من مكان إلى آخر .

وكانت البنوك تتقاضى أجراً من عملائها مقابل القيام بهذه الخدمات .

نشأة وتطور النظام المصرفي

تعود نشأة وبداية الأعمال المصرفية إلى عهود وأزمنة قديمة جداً ، بل إنها تعود إلى مجموعة من الحضارات والأمم السابقة ، لكن ليس من الواضح والمؤكد تحديد بداية ونشأة العمل المصرفي ، وتشير بعض الدراسات إلى أن هناك ما يدل على أن النشاط المصرفي قد بدأ في عهد السومريين في العراق ، أي أنها تمتد إلى ما يقارب من أربعة وثلاثين قرناً قبل الميلاد .

ولقد بدأت العمليات المصرفية بتبديل العملات حيث كان الصيارفة يتخذون أماكن لهم في الأسواق التجارية لتبديل العملات الأجنبية بالعملية المحلية ، ثم أصبحوا يقبلون الودائع لحفظها ، ومن تلك الودائع المتجمعة بدأوا في تمويل التجارة الخارجية وبتطور التجارة بين المدن الإيطالية والمراكز الأوروبية الأخرى بدأ الصيارفة بقبول أوامر دفع تصل إليهم بعملات أجنبية وقد كانوا يحققون أرباحاً من فروق العملات .^(٢)

(١) د. خيرت ضيف ، ١٩٧٩ ، محاسبة المنشآت المالية - في محاسبة البنوك ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ص ١ .

(٢) د. عبد الله محمد الفيصل ، ١٩٨٦ ، المحاسبة المالية في البنوك التجارية ، عمادة شؤون الطلاب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ص ٣ - ٣ .

ولقد اعتاد التجار والصاغة قبول الأشياء القيمة والسبائك الذهبية والفضية للاحتفاظ بها ، ولقد حرص التجار والصاغة على تجميع النقود المختلفة لتساعدهم في عملية تبادل العملات ، لذا فقد بدأوا وخاصةً بعدما أجاز التعامل بالفائدة في الأوروبية (حيث كانت محرمة في الديانة المسيحية) في دفع فائدة لمودعي النقود لتكوين رصيد من عملات مختلفة تسهل عليهم عملية الصرافة المدرة للربح . وقد كان التجار والصاغة يعطون إيصالات للمودعين تمكنهم من المطالبة بودائعهم عندما يريدون استردادها ، ثم تطورت الإيصالات فأصبحت وعداً أو تعهداً من الصائغ أو التاجر بالالتزام بدفع مبلغ معيناً عند الطلب . وقد كان المودعون يتقدمون للتاجر أو الصائغ لاسترداد وديعتهم بأنفسهم ، وبمرور الزمن وتجاوب المودع لديه في رد الوديعة دون أي تردد بدأ المودعون يتنازلون عن إيصالاتهم أو يحولونها لأشخاص آخرين يقومون باسترداد الوديعة كعوض عن سلعة أو خدمة حصل عليها المودع ، وراج قبول هذه التحاويل لثقة المودع لديه في الطرفين حتى أصبحت الصكوك أو التعهدات التي يصدرها الصائغ أو التاجر تلقى قبولاً عاماً ، وبذلك أصبحت أساس النقود الورقية المعاصرة Banknote والتي صدرت فيما يقرب من شكلها الحاضر سنة ١٦٦١ في مدينة ستوكهولم .

وقد استمر النشاط المصرفي بعد ذلك على مر العصور والأزمان حتى منتصف القرن الثاني عشر الميلادي والذي يعتبر البداية الفعلية لنشأة البنوك الحديثة ، حيث تم إنشاء بنك البندقية سنة ١١٥٧م ثم بنك برشلونة عام ١٤٠١م ، بنك هامبورج بألمانيا سنة ١٦١٩ م ، بنك إنجلترا عام ١٦٦٤ م ، بنك فرنسا سنة ١٨٠٠م وقد أخذت البنوك في التطور والتحسين تدريجياً خلال القرون اللاحقة حتى وصل إلى الوضع الحالي الذي نراه في وقتنا المعاصر .

نشأة وتطور البنوك في اليمن :

يمكن تقسيم التطور التاريخي للبنوك في اليمن إلى مرحلتين :

(أ) مرحلة ما قبل الوحدة اليمنية ١٩٩٠ .

(ب) مرحلة ما بعد تحقيق الوحدة اليمنية .

أولاً : مرحلة ما قبل الوحدة اليمنية :

(أ) - المحافظات الشمالية (الشطر الشمالي سابقاً) :

- ❖ في عهد الإمامة لم تكن هناك مصارف أو بنوك بالمعنى المتعارف عليه .
- ❖ كانت البنوك التقليدية في عدن تقوم بدور الوسيط لمعظم عمليات التبادل التجاري الخارجي .
- ❖ كمحاولة للنشاط المصرفي افتتح بنك الأندويشن فرعاً له سنة ١٩٤٩ وأغلق سنة ١٩٥١ م .
- ❖ يعتبر البنك اليمني للإنشاء والتعمير أول مؤسسة مصرفية وطنية في شمال الوطن حيث أنشئ سنة ١٩٦٢ م .
- ❖ في فبراير سنة ١٩٦٤ أنشئت لجنة النقد اليمنية مهمتها إصدار العملة الوطنية (الريال) .
- ❖ في يوليو ١٩٧١ تأسس البنك المركزي اليمني بموجب القانون رقم (٨) لسنة ١٩٧١ .
- ❖ في عام ١٩٧٩ تم تأسيس بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار .
- ❖ ١٩٨٠ تم تأسيس بنك اليمن الدولي .

(ب) المحافظات الجنوبية (الشطر الجنوبي سابقاً) :

- ❖ في عام ١٨٧١ تم افتتاح أول مكتب للصرافة من قبل شركة لوك توماس وقد أطلق عليه بنك عدن .
- ❖ في عام ١٨٩٤ افتتح البنك الأهلي الهندي فرعاً له في عدن .
- ❖ في عام ١٨٩٥ افتتح البنك الأهلي الهندي فرعاً آخر له في عدن (التواهي) .
- ❖ في عام ١٩٥١ تأسس البنك الشرقي وجنسيته بريطاني .
- ❖ في عام ١٩٥٢ تأسس البنك البريطاني للشرق الأوسط .
- ❖ في عام ١٩٥٣ تأسس بنك الهند .
- ❖ في عام ١٩٥٤ تأسس بنك شارترد وجنسيته بريطاني .
- ❖ في عام ١٩٥٦ افتتح البنك العربي وجنسيته أردني فرعاً له .
- ❖ في عام ١٩٦٤ تأسست مؤسسة النقد للجنوب العربي بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٤ مهمتها إصدار عملة وطنية (الدينار) خاصة باتحاد الجنوب العربي .
- ❖ في عام ١٩٦٦ تأسس بنك الجنوب العربي .
- ❖ في عام ١٩٦٩ تم تأميم البنوك الأجنبية الموجودة ودمجها في بنك واحد هو البنك الأهلي اليمني .
- ❖ في عام ١٩٧٢ تأسس مصرف اليمن بموجب القانون رقم (٣٦) لعام ١٩٧٢ كبنك مركزي يحل محل مؤسسة النقد للجنوب العربي .

ثانياً : مرحلة ما بعد تحقيق الوحدة اليمنية :

بعد تحقيق الوحدة اليمنية تم دمج مصرف اليمن (من الشطر الجنوبي) والبنك المركزي اليمني (من الشطر الشمالي) في مؤسسة مصرفية واحدة تسمى البنك المركزي اليمني وذلك بموجب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩١ الخاص بتنظيم البنك المركزي اليمني والذي تعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٠ م والقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٣ م .

في عام ١٩٩١ تم إصدار قانون البنوك رقم (٣٦) والذي تعدل بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨ م ، والقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠ م ، والقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٣ م .

في عام ١٩٩٥ تم افتتاح أول بنك إسلامي وهو بنك الاستثمار الإسلامي والذي عدل اسمه فيما بعد ليصبح بنك التضامن الإسلامي الدولي ، ثم تم بعد ذلك افتتاح العديد من البنوك الأخرى سوى كانت إسلامية أو تجارية .

أنواع البنوك :

تختلف أنواع البنوك باختلاف الأساس في التقسيم ، فمن حيث طبيعة النشاط تنقسم البنوك إلى بنوك مركزية ، وبنوك تجارية وبنوك متخصصة وبنوك إسلامية ، ومن حيث شكل الملكية تنقسم إلى بنوك خاصة (عائلية) وبنوك مساهمة وبنوك تعاونية ، ومن حيث علاقتها بالدولة تنقسم إلى بنوك عامة وبنوك خاصة وبنوك مختلطة ، ومن حيث جنسية البنك تنقسم إلى بنوك وطنية وبنوك أجنبية وبنوك مشتركة . وسيتم التركيز هنا على أنواع البنوك من حيث طبيعة النشاط .

(١) البنك المركزي :

وهو بنك الدولة ومستشارها ، وهو صاحب السلطة في إصدار النقد ، ويقوم البنك المركزي بالإشراف على البنوك ومراقبة أعمالها للتأكد من التزامها بالأنظمة والقوانين في هذا المجال ، ولهذا يسمى بنك البنوك ، كذلك فهو يعمل على تشجيع التنمية الاقتصادية في البلد . ويقوم البنك المركزي بمجموعة من الوظائف التقليدية والتي هي في الأساس لتنظيم العمل في القطاع المالي والنقدي بشكل عام والبنوك والمصارف بشكل خاص ، ويوجد في كل دولة مصرف أو بنك مركزي وهو ما يسميه البعض " بنك البنوك " ، بصفة عامة فإن الهدف الأساسي للبنك المركزي العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة .

وتشمل الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي :

(١) إصدار العملة :

يعتبر البنك المركزي في كل بلد هو الجهة الوحيدة المخولة بإصدار العملة ، وتعد هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي ، وكما هو معروف فإن هذا الحق في الإصدار ليس مطلقاً وإنما هناك مجموعة من الشروط والضوابط على البنك المركزي الوفاء بها ومن أولها وأهمها توافر الغطاء لهذه العملة المصدرة سواء من الذهب أو العملات الأجنبية .

(٢) بنك الدولة ووكيلها المالي :

يعتبر البنك المركزي هو بنك الحكومة والمستشار الخاص لها في كل ما يتعلق بالسياسات النقدية ، فهو الذي يقوم بوضع الاقتراحات الخاصة بالسياسات والوسائل وكذلك الإجراءات المالية والنقدية التي تتطلبها الأوضاع والظروف الاقتصادية ، كذلك فهو يقوم بحفظ الحسابات الحكومية وتنظيم مدفوعات

الحكومة . أيضا يقوم البنك المركزي بإصدار السندات الحكومية وإدارة الدين العام وخدمته ، ويقوم بالرقابة على الصرف الأجنبي والتمويل الخارجي وإدارة الأرصدة الخارجية للدولة .

(٣) بنك البنوك :

هذه الوظيفة تعني أن البنك المركزي يؤدي إلى البنوك التجارية نفس الخدمات التي تؤديها البنوك التجارية إلى الجمهور العادي . فمثلاً البنوك التجارية تقوم بأداء مجموعة من الوظائف والخدمات المصرفية إلى الجمهور وفي نفس الوقت تتلقى خدمات ووظائف مصرفية من البنك المركزي . وبدون هذه الخدمات الممنوحة من البنك المركزي إلى البنوك التجارية لا تستطيع هذه الأخيرة أداء مهامها وخدماتها بالشكل المطلوب .

كذلك فإن هذه العلاقة لا تقتصر على تقديم الخدمات للبنوك التجارية ، بل إن البنك المركزي يقوم بالإشراف والرقابة على أعمال هذه البنوك للتأكد من التزامها بالقواعد والقوانين التي تنظم هذه العمل وبالتالي ضمان عدم حصول مخالفات أو تجاوزات قد تؤدي إلى مشاكل اقتصادية ومالية في البلد .

(٤) الإقراض للبنوك التجارية :

يقوم البنك المركزي في بعض الأحيان بتقديم القروض بشكل عاجل إلى بعض البنوك التجارية ، وهذا يكون في الحالات الطارئة وغير المعتادة . فمثلاً ، قد يجد البنك التجاري نفسه أمام عمليات سحب كبيرة للودائع من العملاء بشكل وبنسب تفوق المعدل الطبيعي والمعتاد في الأحوال العادية نتيجة لظروف وعوامل ليست من صنع البنوك نفسها . في مثل هذه الحالة يقوم البنك المركزي بدوره الهام في معالجة هذه المشكلة والوضع الطارئ عن طريق منح البنك التجاري القروض اللازمة لتجاوز هذه المحنة ، والبنك المركزي هنا يمارس مهمة من وظائفه التقليدية

والتي يسميها بعض الاقتصاديين وظيفة المقرض الأخير وذلك للحفاظ على ثقة ومتانة النظام المصرفي من الخلل أو الاهتزاز أمام جمهور المتعاملين .

(٥) الرقابة والإشراف على البنوك التجارية :

يقوم البنك المركزي بالدور الرقابي والإشرافي على أعمال البنوك التجارية للتأكد من التزام هذه البنوك بالأنظمة والقوانين الصادرة من البنك المركزي ، ويهدف البنك المركزي من ممارسة هذه الوظيفة إلى حماية البنوك من المنافسة غير الإيجابية ، وإلى حماية أموال المودعين ، فضلاً عن التأكد من تنفيذ البنوك للسياسات المالية والنقدية التي يرمي إليها .

(٦) التدريب :

يقوم البنك المركزي في بعض الأحيان بدور مهم وفعال في إقامة العديد من البرامج والدورات وورش العمل التي تهدف إلى تطوير قدرات العاملين في المجال المصرفي .

وقد أشارت المادة (٥) من القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠ م بشأن البنك المركزي اليمني إلى أن الهدف الرئيسي للبنك المركزي اليمني هو تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار ، وتوفير السيولة المناسبة والملائمة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق .

وأشارت الفقرة الثانية من نفس المادة إلى أن مهام البنك المركزي هي :

(أ) رسم وتبني وتنفيذ السياسة النقدية التي تنسجم مع هدفه الرئيسي في تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار .

(ب) تحديد نظام سعر الصرف الأجنبي بالتشاور مع الحكومة ثم يقوم برسم وتبني سعر الصرف الأجنبي .

- (ج) الترخيص للبنوك والمؤسسات المالية والرقابة على أعمالها .
(د) حيازة وإدارة الاحتياطات الرسمية .
(هـ) تشجيع وتبسيط إجراءات أنظمة المدفوعات .
(و) العمل كبنك ومستشار ووكيل مالي للحكومة .

(٢) البنوك التجارية :

البنك التجاري هو كل منشأة تقوم بقبول الودائع على أن يتم دفعها عند الطلب أو بعد أجل حسب الاتفاق مع المودع . وهذه البنوك تعتبر عنصراً هاماً وأساسياً في الاقتصاد الوطني لأي بلد . وتقوم البنوك التجارية بالاستفادة من الأموال المتجمعة لديها وذلك بإعادة استثمارها بأشكال مختلفة سواء أكانت في مجالات صناعية أم زراعية أم تجارية أو طبية ونحو ذلك .

وتقوم البنوك التجارية بتقديم مجموعة من الخدمات والوظائف سواءً للمدخرين لاستثمار مدخراتهم أو للمقترضين للحصول على التمويل اللازم . وقد يكون من السهل إعطاء بعض الأمثلة للوظائف والنشاطات التي تقوم بها البنوك التجارية ، ولكن قد يكون متعذراً إحصاء وحصر كل الوظائف التي تؤديها وتقوم بها ، نظراً لأنها وظائف ونشاطات متجددة ومتنوعة وتخضع لعمليات التطوير باستمرار مع تقدم العصور والأزمنة . ويمكن إجمال أهم وظائف البنك التجاري فيما يلي :

- ❖ قبول الودائع .
- ❖ تقديم القروض .
- ❖ خصم الأوراق التجارية .
- ❖ تحصيل الأوراق التجارية .
- ❖ إصدار الأوراق المالية نيابةً عن العملاء .

- ❖ تحصيل كويونات الأوراق المالية .
- ❖ إصدار خطابات الضمان .
- ❖ فتح الاعتمادات المستندية .
- ❖ تأجير الخزائن .
- ❖ تبديل العملات .
- ❖ القيام بعمليات التحويلات النقدية بين العملاء .
- ❖ إصدار بطاقات الائتمان .
- ❖ شراء الديون .
- ❖ إدارة الأموال .
- ❖ تقديم خدمات استشارية .
- ❖ إصدار الشيكات السياحية .

(٣) البنوك المتخصصة :

هي عبارة عن منشآت ومؤسسات مالية متخصصة لتلبية حاجات بعض القطاعات الاقتصادية من الأموال ، وهذه المؤسسات ليس من أوجه نشاطها الأساسي قبول الودائع بأنواعها المختلفة وإنما يتركز نشاطها وعملها الرئيسي على تمويل بعض القطاعات بما تحتاجه من أموال . كذلك فإن هذه المؤسسات في الغالب تمنح قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل نظير فائدة معينة على هذه القروض ، ومن الأمثلة على هذه البنوك : البنوك الزراعية ، والبنوك الصناعية ، والبنوك العقارية .

والبنوك المتخصصة هي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم مجموعة من التسهيلات والخدمات للمنشآت التي تعمل في نفس المجال ، فهي بنوك تهدف إلى تمويل القطاع التابع لها مقابل ضمانات ومعايير تضعها لضمان الجودة في الأداء والأمان في استرداد هذه القروض ، وهي تمول المنشآت لفترات متوسطة وطويلة

الأجل .

وبالتالي فالقاسم المشترك لهذه البنوك المتخصصة باختلاف الأنشطة التي تمولها أنها لا تمارس نشاط ووظائف البنوك التجارية المتمثلة أساساً في قبول الودائع من العملاء . فمثلاً البنوك الصناعية تهدف إلى تقديم التسهيلات ومنح الائتمان للمنشآت الصناعية ، والبنوك العقارية تقدم تسهيلات وقروضها لقطاع البناء والإسكان ، والبنوك الزراعية تقدم خدماتها للقطاع الزراعي وهكذا . مع ملاحظة أن هذه البنوك قد تهدف للربح وقد تكون غير هادفة للربح ، وإنما تعمل على دعم وتطوير النشاط المستهدف وهذا النوع يكون في الغالب مدعوم حكومياً .

(٤) البنوك الإسلامية :

البنك الإسلامي هو مصرف تجاري رخص له بتعاطي الأعمال المصرفية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية .

وقد أشار البيان المحاسبي رقم (١) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى أن وظائف البنوك الإسلامية هي :

- (١) إدارة الأموال مقابل نسبة من الربح على أساس المضاربة ، أو مقابل أجر مقطوع أو نسبة من المال المستثمر على أساس عقد الوكالة بأجر .
 - (٢) استثمار الأموال المتاحة له من مصادر ذاتية مع حسابات الاستثمار (المضاربة) ضمن أحكام الشريعة الإسلامية .
 - (٣) تقديم الخدمات المصرفية المختلفة مثل تحصيل الشيكات وفتح الاعتمادات المستندية والحوالات مقابل أجر محدد .
- تقديم الخدمات الاجتماعية مثل القرض الحسن والصدقات وغيرها .

الفصل الثاني

خزينة البنك

مهام قسم الخزينة

يتولى قسم الخزينة في البنك عمليات الإيداع والسحب ، أي أنه يتولى قبض و صرف النقد وكذلك قبض ما في حكمها مثل الشيكات الشخصية والشيكات السياحية وكوبونات الأوراق المالية ، كذلك يقوم قسم الخزينة بعمليات التحويل المختلفة .

وينقسم قسم الخزينة في العادة إلى خزينة مركزية " عامة " ويتولى الإشراف عليها كبير الصرافين أو ما يسمى كبير أمناء الصندوق ، وخزائن فرعية يعمل عليها موظفو الشباك .

وظائف الخزينة المركزية :

- (١) تغذية الخزائن أو الصناديق الفرعية بالنقدية اللازمة في بداية فترات العمل .
- (٢) استلام وجمع النقدية من الصناديق الفرعية في نهاية فترات العمل .
- (٣) توريد النقد الزائد عن حاجة البنك إلى البنك المركزي ، أو سحب النقدية الذي يحتاجه البنك من رصيده لدى البنك المركزي .

وظائف الخزينة الفرعية :

- (١) استلام النقدية الواردة يومياً للبنك وما في حكمها من شيكات وكوبونات .
- (٢) صرف النقد من البنك بعد استلام الشيكات أو إذن الصرف والتأكد منها .
- (٣) تسليم المتبقي من النقد في آخر فترة العمل إلى الخزينة المركزية .

خزينة البنك

عمليات قسم الخزينة والمعالجات المحاسبية لها :

تغذية الخزائن الفرعية بالمبالغ النقدية :

في بداية كل يوم يتم تغذية الخزائن الفرعية بالنقود وذلك ليتمكن صرافو هذه الخزائن من تنفيذ عمليات السحب من قبل العملاء ، ويتم تسجيل عملية تغذية الخزائن الفرعية بالنقود بال قيد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة الفرعية رقم		xx
د / الخزينة الرئيسية	xx	

وعند إعادة المبالغ الزائدة أو الفائضة من الخزينة الفرعية إلى الخزينة الرئيسية يكون القيد كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة الرئيسية		xx
د / الخزينة الفرعية رقم	xx	

الإيداع والسحب لدى البنك المركزي :

عند إيداع أي مبالغ لدى البنك المركزي يكون القيد :

البيان	دائن	مدين
د / البنك المركزي		xx
د / الخزينة الرئيسية	xx	

وعند السحب من حسابات البنك لدى البنك المركزي يكون القيد :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة الرئيسية		xx
د / البنك المركزي	xx	

خزينة البنك

عند دفع أو استلام مبالغ من الفروع :

عندما يدفع الفرع الرئيسي للبنك أي مبلغ للفروع يسجل بالقيود التالي :

البيان	دائن	مدين
د / فرع		xx
د / الخزينة الرئيسية	xx	

وعند استلام أي مبالغ من الفروع يكون القيد :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة الرئيسية		xx
د / فرع	xx	

مثال (١) :

تمت العمليات التالية في قسم الخزينة بينك التضامن الإسلامي فرع المكلا وذلك بتاريخ ٥ / ١٠ / ٢٠١٢ م :

- (١) تمت تغذية الخزينة الفرعية رقم (١) بمبلغ ٤٥٠.٠٠٠ ريال والخزينة الفرعية رقم (٢) بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ ريال ، والخزينة الفرعية رقم (٣) بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ريال وذلك من الخزينة الرئيسية .
- (٢) تمت الإيداعات التالية بالخزائن الفرعية :
- (أ) الخزينة الفرعية رقم (١) :

- ٢٥٠.٠٠٠ ريال للحسابات الجارية للعملاء .
- ١٠٠.٠٠٠ ريال لحسابات التوفير .

(ب) الخزينة الفرعية رقم (٢) :

- ٣٢١.٢٠٠ ريال للحسابات الجارية للعملاء .
- ٤٦٥.٠٠٠ ريال لحساب الودائع لأجل .

خزينة البنك

(ج) الخزينة الفرعية (٣) :

- ١٥٠.٠٠٠ ريال لحسابات التوفير .

- ١٥٠.٠٠٠ ريال للحسابات الجارية للعملاء .

(٣) تم سحب المبالغ التالية من الخزائن الفرعية :

- ٦٠٠.٠٠٠ ريال من الخزينة رقم (١) وذلك من الحسابات الجارية للعملاء .

- ٨١٤.١٠٠ ريال من الخزينة رقم (٢) وذلك من الودائع لأجل .

- ٥٢٥.٨٠٠ ريال من الخزينة رقم (٣) وذلك من الحسابات الجارية للعملاء .

(٤) في نهاية اليوم تم توريد المبالغ التالية من الخزائن الفرعية للخزينة الرئيسية :

(أ) ٢٠٠.٠٠٠ ريال من الخزينة الفرعية رقم (١) .

(ب) ٣٧٢.١٠٠ ريال من الخزينة الفرعية رقم (٢) .

(ج) ٢٧٤.٢٠٠ ريال من الخزينة الفرعية رقم (٣) .

المطلوب :

(١) تحديد رصيد كل خزينة من الخزائن الفرعية .

(٢) إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

خزينة البنك

الحاصل :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة الفرعية رقم (١)		٤٥٠,٠٠٠
د / الخزينة الفرعية رقم (٢)		٤٠٠,٠٠٠
د / الخزينة الفرعية رقم (٣)		٥٠٠,٠٠٠
د / الخزينة الرئيسية	١,٣٥٠,٠٠٠	
د / الخزينة الفرعية رقم (١)		٣٥٠,٠٠٠
د / الحسابات الجارية للعملاء	٢٥٠,٠٠٠	
د / حسابات التوفير	١٠٠,٠٠٠	
د / الخزينة الفرعية رقم (٢)		٧٨٦,٢٠٠
د / الحسابات الجارية للعملاء	٣٢١,٢٠٠	
د / الودائع لأجل محدد	٤٦٥,٠٠٠	
د / الخزينة الفرعية رقم (٣)		٣٠٠,٠٠٠
د / حسابات التوفير	١٥٠,٠٠٠	
د / الحسابات الجارية للعملاء	١٥٠,٠٠٠	
د / الحسابات الجارية للعملاء		٦٠٠,٠٠٠
د / الخزينة الفرعية رقم (١)	٦٠٠,٠٠٠	
د / الودائع لأجل محدد		٨١٤,١٠٠
د / الخزينة الفرعية رقم (٢)	٨١٤,١٠٠	

خزينة البنك

البيان	دائن	مدين
ح / الحسابات الجارية للعملاء ح / الخزينة الفرعية رقم (٣)	٥٢٥,٨٠٠	٥٢٥,٨٠٠
ح / الخزينة الرئيسية ح / الخزينة الفرعية رقم (١) ح / الخزينة الفرعية رقم (٢) ح / الخزينة الفرعية رقم (٣)	٢٠٠,٠٠٠ ٣٧٠,٠٠٠ ٢٧٥,٠٠٠	٨٤٦,٣٠٠

الإيداع والسحب في الحسابات المختلفة للعملاء لدى البنك :

الإيداع :

قد تكون المبالغ النقدية المستلمة من العميل لإيداعها في حسابه الجاري ، أو في حساب التوفير ، أو في حساب الودائع لأجل ، أو غيرها من الحسابات والمجالات المتاحة لدى البنك ، وبذلك يظهر القيد الإجمالي في اليومية العامة كما يلي :

البيان	دائن	مدين
ح / الخزينة		××
ح / الحسابات الجارية	××	
ح / حسابات التوفير	××	
ح / الفروع	××	
ح / الودائع لأجل	××	
ح /	××	

خزينة البنك

مثال (٢) :

قام العميل ريان بإيداع مبلغ ١٠,٠٠٠ ريال نقداً في البنك وطلب من البنك أن يكون إيداعها في حساباته لدى البنك على التالي :

٢,٠٠٠ ريال في الحساب الجاري .

٤,٠٠٠ ريال في حساب التوفير .

٤,٠٠٠ ريال في حساب الودائع لأجل .

المطلوب : إثبات العمليات السابقة .

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة		١٠,٠٠٠
د / الحسابات الجارية (العميل ريان)	٢,٠٠٠	
د / حسابات التوفير (العميل ريان)	٤,٠٠٠	
د / الودائع لأجل محدد (العميل ريان)	٤,٠٠٠	

" إثبات عملية الإيداع نقداً في الحسابات المختلفة "

السحب :

يقوم العملاء بسحب النقدية من البنك إما عن طريق شيكات محررة لأمرهم أنفسهم أو لمستفيدين غيرهم ، كذلك يمكن للعملاء السحب عن طريق أذونات الصرف الموقعة والتي تصرف لهم شخصياً ولا يمكن تحويلها .

وبذلك يظهر القيد الإجمالي في اليومية العامة كما يلي :

خزينة البنك

البيــــــــان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية		xx
د / حسابات التوفير		xx
د / الفروع		xx
د / الودائع لأجل		xx
د /		xx
د / الخزينة	xx	

" إثبات عملية السحب "

الزيادة أو العجز في الخزينة :

في حالة وجود عجز أو زيادة لدى أحد الصرافين " موظفي الشباك " يتم إبلاغ كبير الصرافين فوراً بذلك ، حيث إنه تتم المراجعة والتدقيق في محاولة للوصول إلى الخطأ أو المشكلة ، وفي حالة استمرار وجود هذا العجز أو الزيادة يتم إثباته محاسبياً كما يلي :

(أ) في حالة العجز :

البيــــــــان	دائن	مدين
د / عجز الخزينة - تحت التسوية -		xx
د / الخزينة	xx	

" إثبات اكتشاف العجز "

ثم بعد ذلك تكون المعالجة وفقاً للنظام الداخلي للبنك ، هل يتم تحميل هذا العجز على أمين الصندوق أم يتحملة البنك .

خزينة البنك

(١) إذا كان أمين الصندوق يتحمل هذا العجز :

البيان	دائن	مدين
د / أمين الصندوق		xx
د / عجز الخزينة - تحت التسوية -	xx	

" تحميل أمين الصندوق العجز في الخزينة "

وعند سداد أمين الصندوق للمبلغ يكون القيد :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
د / أمين الصندوق	xx	

" إثبات سداد أمين الصندوق لمبلغ العجز "

(٢) إذا كان البنك يتحمل هذا العجز :

البيان	دائن	مدين
د / عجز الخزينة		xx
د / عجز الخزينة - تحت التسوية -	xx	

" تحميل البنك العجز في الخزينة "

وفي نهاية السنة يتم إغلاق عجز الخزينة في حساب ملخص الدخل بالقيد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / ملخص الدخل		xx
د / عجز الخزينة	xx	

" إقفال العجز في الخزينة في حساب ملخص الدخل في نهاية العام "

خزينة البنك

(ب) في حالة الزيادة :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
د / زيادة الخزينة	xx	

" إثبات اكتشاف الزيادة في الخزينة "

وفي نهاية السنة يتم إغلاق الزيادة في الخزينة في حساب ملخص الدخل كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / زيادة الخزينة		xx
د / ملخص الدخل	xx	

" إقفال الزيادة في الخزينة في نهاية العام في حساب ملخص الدخل "

ترصيد حساب الخزينة :

في نهاية كل يوم يتم ترصيد حساب الخزينة ومطابقة الرصيد الدفترى من واقع يومية الصندوق مع الموجود فعلاً من نقدية بالخزينة سواء الخزينة الرئيسية أو الفرعية ويتم احتساب الرصيد وفق المعادلة التالية :

أولاً : الخزينة المركزية (الرئيسية) :

رصيد النقدية في بداية اليوم	xx
- النقدية الصادرة للخزائن الفرعية في بداية أو خلال اليوم	xx
- النقدية الموردة للبنك المركزي	xx
+ النقدية المستلمة من الخزائن الفرعية في نهاية اليوم	xx
= رصيد الخزينة في نهاية اليوم	xx

خزينة البنك

ثانياً : الخزائن الفرعية :

رصيد النقدية في بداية اليوم	××
+ النقدية الواردة خلال اليوم (الإيداعات)	××
- النقدية الصادرة خلال اليوم (المسحوبات)	××
= رصيد الخزينة في نهاية اليوم	××

مثال (٣) :

اكتشف الصراف في البنك وجود زيادة لديه مقدارها ١,٥٠٠ ريال ولم يستطع اكتشاف سببها ، وقام بإبلاغ كبير الصرافين بذلك .
المطلوب : إثبات هذه العملية .

الحل :

البيان	دائن	مدين
ح / الخزينة		١,٥٠٠
ح / الزيادة في الخزينة	١,٥٠٠	
" إثبات اكتشاف الزيادة في الخزينة "		
ح / الزيادة في الخزينة		١,٥٠٠
ح / مخلص الدخل	١,٥٠٠	
" إقفال الزيادة في الخزينة في نهاية العام في حساب ملخص الدخل "		

خزينة البنك

مثال (٤) :

تقدم العميل إبراهيم بشيك شخصي على حسابه الجاري قيمته ٥٥.٠٠٠ ريال طالباً صرفه نقداً ، ولثقتَه بالصراف " أحمد " وتوفيراً للوقت غادر البنك بدون أن يتأكد من المبلغ ، وعند وصوله للمنزل اكتشف أن المبلغ ٥٦.٠٠٠ ريال ، ولم يتم إبلاغ البنك بذلك ، فإذا علمت أن نظام البنك يقضي بتحمل أمين الصندوق العجز .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية (العميل إبراهيم)		٥٥,٠٠٠
د / الخزينة	٥٥,٠٠٠	
" إثبات صرف مبلغ الشيك المسحوب نقداً من حساب العميل إبراهيم "		
د / عجز الخزينة - تحت التسوية -		١,٠٠٠
د / الخزينة	١,٠٠٠	
" إثبات اكتشاف العجز "		
د / الصراف " أحمد "		١,٠٠٠
د / عجز الخزينة - تحت التسوية -	١,٠٠٠	
" تحميل أمين الصندوق العجز في الخزينة "		
د / الخزينة		١,٠٠٠
د / الصراف " أحمد "	١,٠٠٠	
" إثبات سداد أمين الصندوق مبلغ العجز "		

تمارين الفصل الثاني

تمرين رقم (١) :

قام الصراف أحمد بصرف مبلغ وقدره ٥٣,٠٠٠ ريال مقابل شيك قيمته ٣٥,٠٠٠ ريال لصالح أحد العملاء ، وقد أكتشف العميل مبلغ الزيادة فأعاد للصراف مبلغ ١٠,٠٠٠ ريال وأخفى الباقي ، فإذا علمت أن نظام البنك يقضي بتحمل أمين الصندوق ٦٠٪ من قيمة العجز والباقي يتحمله البنك .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

تمرين (٢) :

فيما يلي بعض البيانات التي توفرت لك عن العمليات التي تمت في إحدى الخزائن الفرعية التابعة للبنك العربي الدولي :

(أ) ١٠٠,٠٠٠ ريال قيمة الرصيد النقدي في بداية اليوم .

(ب) قيمة الإيداعات هي ضعف قيمة المسحوبات النقدية .

(ج) الرصيد النقدي في نهاية اليوم ٢٢٠,٠٠٠ ريال يتضمن مبلغ

٢٠,٠٠٠ ريال زيادة في الخزينة لم يتم معرفة مصدره .

المطلوب : تحديد المبالغ المودعة والمسحوبة من الخزينة وإجراء قيود اليومية اللازمة.

تمرين رقم (٣) :

تمت العمليات التالية في قسم الخزينة بأحد البنوك التجارية وذلك بتاريخ ١٥

أبريل ٢٠١٢ م :

- بلغ رصيد الخزينة الرئيسية في بداية اليوم ٦,٥٠٠,٠٠٠ ريال .
- تم تغذية الخزينة الفرعية رقم (١) بمبلغ ٨٥٠,٠٠٠ ريال ، والخزينة الفرعية رقم (٢) بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ريال ، والخزينة الفرعية رقم (٣) بمبلغ ٦٥٠,٠٠٠ ريال .

تمت الإيداعات التالية في الخزائن الفرعية :

- (أ) الخزينة الفرعية (١) : ٥١٦,٠٠٠ ريال للحسابات الجارية ، ٣٢٤,٥٠٠ ريال لحسابات التوفير .
- (ب) الخزينة الفرعية رقم (٢) : ٥٦١,٠٠٠ ريال للحسابات الجارية ، ٣١٨,٩٠٠ ريال لحساب الودائع لأجل .
- (ج) الخزينة الفرعية رقم (٣) : ٤٢٥,٥٠٠ ريال لحسابات التوفير ، ٢٨٩,٠٠٠ ريال للحسابات الجارية .

تم سحب المبالغ التالية من الخزائن الفرعية :

- الخزينة الفرعية رقم (١) ٨٦٥,٤٠٠ ريال تم سحبها من الحسابات الجارية .
- الخزينة الفرعية رقم (٢) ١,٣٢٥,٧٠٠ ريال تم سحبها من الودائع لأجل .
- الخزينة الفرعية رقم (٣) ٨٦٢,٠٠٠ ريال تم سحبها من الحسابات الجارية .

خزينة البنك

في نهاية اليوم قام أمناء الخزائن الفرعية بتوريد المبالغ التالية للخزينة الرئيسية :

- (أ) الخزينة الفرعية رقم (١) مبلغ ٨٥٢.١٠٠ ريال .
(ب) الخزينة الفرعية رقم (٢) مبلغ ٢٥٢.٤٠٠ ريال .
(ج) الخزينة الفرعية رقم (٣) مبلغ ٥٠٥.٢٠٠ ريال .

المطلوب :

- (١) تحديد رصيد الخزينة الرئيسة والخزائن الفرعية في نهاية اليوم .
(٢) إجراء قيود اليومية اللازمة إذا علمت أن العجز في حالة وجوده تم تحميله
مناصفة بين الإدارة وأمين الصندوق ، أما زيادة الخزينة فتعلق في حساب ملخص
الدخل .

الفصل الثالث

الحسابات الجارية

الحساب الجاري وماهيته

يعتبر قسم الحسابات الجارية من أهم الأقسام في البنوك التجارية ، حيث تركز فيه حسابات العملاء من أفراد وشركات وهيئات مختلفة . وتفتح تلك الحسابات لدى البنوك لإيداع الأموال النقدية والشيكات التي تقوم البنوك بتحصيلها نيابةً عن العملاء ، وسحب تلك الأموال عند الحاجة إليها . كما يمكن للأفراد الاستفادة من فتح حساب جاري لدى البنك بتحويل مرتباتهم ومعاشاتهم ، وكذا الحصول على سلفيات بضمن تلك المرتبات والمعاشات .

ويعرف الحساب الجاري من الناحية القانونية بأنه ذلك الحساب الذي يتضمن معاملات متبادلة بين شخصين أو جهتين بحيث يصبح أحدهما مديناً للآخر أحياناً ، وفي أحياناً أخرى يصبح دائناً له نتيجةً لهذه المعاملات التي تصفى مرةً واحدة في نهاية فترة معينة ، وعندئذٍ يتحدد المركز النهائي بين هذين الطرفين بحيث لا يظهر إلا الرصيد الذي يمثل مديونية أحد الطرفين للطرف الآخر . ومن هذا التعريف القانوني للحساب الجاري ، فإننا يمكن أن نعرف الحساب الجاري في البنك بأنه :

" الحساب الذي يكون أحد طرفيه بنك من البنوك يودع لديه العميل مبلغاً من المال له الحق في سحبه كله أو بعضه أو ما يزيد عليه (في حالة استثنائية) عن طريق استخدام الشيكات أو أوامر الصرف بمجرد الطلب " .

كما يعرف الحساب الجاري بأنه الحساب الذي يكون في الغالب بعقد يخول صاحبه سواء أكان شخصاً طبيعياً أو معنوياً أن يودع ويسحب من هذا الحساب متى شاء بمجرد الطلب . إذن هي حسابات يفتحها العملاء لعمل عملياتهم اليومية

الحسابات الجارية

المتكررة من قبض وصرف ومقاصة بحرية ومرونة كبيرة . ويعتبر قسم الحسابات الجارية في البنوك من الأقسام المهمة حيث يتعامل معه الشريحة الكبرى من عملاء ومرتادي البنك ، فلو نظرنا إلى القوائم المالية للبنوك التجارية لوجدنا أن الودائع على شكل العموم تمثل البند الأكبر من بود الالتزامات في هذه القوائم ، وبتحليل بند الودائع سنجد أن الحسابات الجارية " الودائع الجارية " أو الودائع تحت الطلب تمثل البند الأكبر من بين هذه الودائع .

وخلاصة القول إن فتح الحسابات الجارية وقبول المبالغ فيها كودائع تحت الطلب وظيفه مهمة للبنك التجاري ، وهي أيضاً تعتبر مورداً كبيراً وهاماً لأموال البنك .

أنواع الحسابات الجارية :

(١) الحسابات الجارية الدائنة :

وفيها يكون رصيد العميل عادةً دائناً ، حيث يقوم العميل بإيداع مبالغ في البنك تكون قابلة للسحب عند الطلب . بمعنى آخر فالحساب الجاري الذي أودع صاحبه نقوده في البنك يكون رصيده دائناً ويعتبر حساباً جارياً دائناً .

(٢) الحسابات الجارية المدينة :

وفيها يكون رصيد العميل مدينياً ، وتمثل هذه الحسابات السلف والقروض التي يحصل عليها صاحب الحساب الجاري من البنك . بمعنى آخر ، يعتبر الحساب الذي سحب صاحبه منه نقوداً أكثر من رصيده حساباً جارياً مدينياً "سحب على المكشوف" . وينقسم هذا النوع إلى قسمين :

(١) حسابات اعتمادات جارية مدينة : وتعتبر هذه الحسابات قروضاً يقدمها البنك لعملائه بضمانات معينة . ويتقاضى مقابل ذلك فوائد

معينة تتوقف على أهمية المبلغ ومدته . ويكون لصاحب الحساب في هذه الحالة الحق في أن يسحب منه في خلال فترة معينة في حدود مبلغ معين . ويدخل في هذا النوع :

(أ) حسابات مدينة بضمان بضائع .

(ب) حسابات مدينة بضمان أوراق مالية .

(ج) حسابات مدينة بضمان كمبيالات .

(د) حسابات مدينة بضمانات شخصية .

(٢) حسابات جارية مدينة بضمانات مستندية :

ويقوم البنك بفتح هذه الحسابات مقابل اعتمادات مستندية تنتهي بانتهاء العملية التي أنشئت من أجلها ويظهر بدفتر أستاذ مساعد الحسابات الجارية المدينة حساب مستقل لكل نوع من هذه الحسابات .

المعالجات المحاسبية للعمليات التي تتم في الحسابات الجارية :

(أ) عمليات الإيداع النقدي :

قد يكون الإيداع في الحساب الجاري نقداً أو بشيكات ، وتتلخص الدورة المستندية لعمليات الإيداع النقدي فيما يلي :

(١) يتقدم العميل إلى موظف الخزينة الفرعية " التيلر " ويقوم بتعبئة

نموذج قسيمة إيداع نقدي بحسب فئات العملة من أصل وصورة .

(٢) يقدم العميل المودع قسيمة الإيداع إلى موظف الخزينة حيث يقوم

بتدقيق بيانات القسيمة من حيث اسم المودع ، رقم الحساب ، المبلغ

بالأرقام والكلمات ، وبعد ذلك يقوم الموظف بعد المبلغ والختم

الحسابات الجارية

على القسيمة بحتم قبض نقداً والتوقيع على قسيمة الإيداع بما يفيد القبض في المكان المخصص ، ويسلم العميل نسخة (صورة) من قسيمة الإيداع .

(٣) تستخدم أصل قسيمة الإيداع في إدخال الخاصة برقم الحساب ، رمز العملية ، والمبلغ إلى جهاز الكمبيوتر .

(٤) يستخرج الموظف من جهاز الكمبيوتر عبر الطابعة إشعار إضافة للعميل المودع بشكل آلي من أصل وصورة ، يسلم الأصل للعميل ويحفظ بالنسخة الثانية في البنك .

ويكون القيد المحاسبي :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
د / الحساب الجاري للعميل	xx	

(ب) عمليات الإيداع بشيكات :

(١) الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في نفس فرع البنك :

تتلخص الدورة المستندية لعملية الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في نفس فرع البنك فيما يلي :

- يقوم العميل بتسليم موظف الخزينة الفرعية (الشباك) الشيك المسحوب على نفس الفرع مصحوباً بقسيمة إيداع شيكات من أصل وصورة .

- يقوم الموظف بتدقيق الشيك وقسيمة الإيداع ويتأكد من كتابة رقم

الحسابات الجارية

حساب العميل على ظهر الشيك ، بالإضافة إلى التأكد من بيانات الشيك مثل التاريخ والمبلغ وصحة توقيع العميل الساحب وكفاية الرصيد وغير ذلك من البيانات .

- يتم إدخال بيانات الشيك إلى جهاز الكمبيوتر وذلك بخصم قيمة الشيك من حساب العميل الساحب وإضافة مبلغ الشيك لحساب العميل المستفيد
- يستخرج الموظف إشعار إضافة للعميل المستفيد وإشعار خصم على العميل الساحب .

يكون القيد المحاسبي لعملية الإيداع بشيكات كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / الحساب الجاري للعميل (الساحب)		xx
د / الحساب الجاري للعميل (المستفيد)	xx	

(٢) الإيداع بشيكات مسحوبة على فروع أخرى للبنك :

تتلخص الدورة المستندية لمعاملات الإيداع بشيكات مسحوبة على أحد

فروع البنك فيما يلي :

(أ) يقوم العميل بتسليم موظف الخزينة الفرعية (الشباك) الشيك المسحوب على فرع آخر من فروع البنك مصحوباً بقسيمة إيداع شيكات والخاصة بالشيكات المسحوبة على الفروع وذلك من أصل وصورة .

(ب) يقوم موظف الخزينة الفرعية (الشباك) بتدقيق ومراجعة الشيك وقسيمة الإيداع ويتأكد من كتابة رقم حساب العميل على ظهر

الشيك والتأكد من صحة البيانات الخاصة بالشيك مثل التاريخ والمبلغ واسم العميل ورقم حسابه واسم المستفيد ، ويتم إرفاق الشيك مع قسيمة الإيداع .

(ج) ترسل نسخة (صورة) من الشيك إلى الفرع المسحوب عليه الشيك لطلب التأكد من كفاية الرصيد الخاص بالعميل المسحوب عليه الشيك ، وصحة توقيع العميل وذلك قبل إضافة قيمة الشيك إلى حساب العميل المستفيد .

(د) بعد وصول ما يفيد صحة وكفاية رصيد الحساب الخاص بالعميل المسحوب عليه الشيك ، يقوم الموظف بإضافة قيمة الشيك في حساب المستفيد وخصم قيمة الشيك من حساب الفرع .

(هـ) يقوم الموظف بتسليم العميل صورة من قسيمة الإيداع بعد التوقيع عليها بما يفيد استلام الشيك ، مع أصل إشعار إضافة للعميل .

يتم إجراء القيد المحاسبي التالي :

البيان	دائن	مدين
ح/ الفروع (فرع)		xx
ح/ الحساب الجاري للعميل	xx	

(٣) الإيداع بشيكات لعملاء لهم حسابات جارية في بنوك أخرى :

نظراً لأن عملية إيداع الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى تتطلب إجراء عمليات المقاصة فسيتم تأجيل الحديث عنها على أن تناقش ضمن موضوع غرفة المقاصة في الفصل المخصص لذلك .

الحسابات الجارية

عمليات السحب :

يتم السحب من الحساب الجاري إما بواسطة شيكات مسحوبة على الحساب الجاري ، أو عن طريق مستندات السحب التي يوقعها صاحب الحساب أما موظف البنك المختص . ويجب الإشارة إلى أن هذه الشيكات قد يتم تقديمها عن طريق المستفيد مباشرة أو عن طريق الفروع أو البنوك الأخرى محلية كانت أو أجنبية .

وتجمع عمليات السحب من الحساب الجاري وتفيد في دفتر اليومية العامة كما يلي :

البيان	دائن	مدين
د / الحساب الجاري للعميل		xx
د / الخزينة	xx	

" إثبات عملية السحب من الحسابات الجارية "

وفي بعض الحالات قد يتقدم العميل بشيك يريد سحب قيمته مسحوباً على حساب لدى فرع آخر من فروع البنك ، وفي هذه الحالات وبعد التأكد من الرصيد والتوقيعات سواءً عبر إرسال نسخة من الشيك للفرع عبر الفاكس أو عن أي طريقة أخرى ، يتم صرف قيمة الشيك بعد خصم العمولة (إن وجدت) وتسجل هذه العملية بالقيد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / الفروع (فرع)		xx
د / الخزينة	xx	

الحسابات الجارية

فوائد الحسابات الجارية :

أولاً : فوائد الحسابات الجارية الدائنة :

هي الفوائد التي يتقاضاها أصحاب الحسابات الجارية الدائنة من أموالهم المودعة لدى البنك ، وإن كانت بعض النظم لا تميز دفع مثل هذه الفوائد لأن الحسابات الجارية تمتاز بالحرية في السحب والإيداع في أي وقت بدون أي عوائق . إلا أنه ما يعيننا هنا هو كيفية معالجتها محاسبياً في حال وجودها . وتعتبر فوائد الحسابات الجارية الدائنة مصروفاً من وجهة نظر البنك (فوائد مدينة) . فإذا تم سداد هذه الفوائد عند استحقاقها يكون القيد :

البيان	دائن	مدين
د / فوائد مدينة (حسابات جارية)		××
د / الخزينة (إذا تم دفعها نقداً)	××	
أو د / الحسابات الجارية (إذا أضيفت للحسابات الجارية)	××	
أو د /	××	

" إثبات عملية سداد الفوائد نقداً أو إضافتها إلى الحساب الجاري للعميل "

ويمكن إثبات استحقاقها أولاً ثم سدادها كالتالي :

عند الاستحقاق يكون القيد :

البيان	دائن	مدين
د / فوائد مدينة (حسابات جارية)		××
د / فوائد مستحقة	××	

وعند السداد لهذه الفوائد يكون القيد :

البيان	دائن	مدين
د / فوائد مستحقة		××
د / الخزينة	××	
أو د / الحسابات الجارية للعملاء	××	

الحسابات الجارية

ثانياً : فوائد الحسابات الجارية المدينة :

وهي الفوائد التي يدفعها صاحب الحساب الجاري المدين إلى البنك نظير استفادته من المبالغ الممنوحة له من البنك على سبيل القرض أو السلفة (وهو ما يسمى بالسحب على المكشوف ويكون باتفاق مسبق مع البنك) . وتعتر فوائد الحسابات الجارية المدينة بالنسبة للبنك إيراداً (فوائد دائنة) : فإذا تم تحصيل هذه الفوائد عند استحقاقها يكون القيد :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة (إذا تم تحصيلها نقداً)		xx
أو د / الحسابات الجارية (إذا خصمت من الحسابات الجارية)		xx
د / فوائد دائنة (حسابات جارية)	xx	

" إثبات عملية تحصيل الفوائد نقداً أو خصمها من الحساب الجاري للعميل "

ويمكن إثبات استحقاقها أولاً ثم تحصيلها كالتالي :

عند الاستحقاق يكون القيد :

البيان	دائن	مدين
د / فوائد مستحقة		xx
د / فوائد دائنة	xx	

وعند التحصيل لهذه الفوائد يكون القيد :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
د / الحسابات الجارية للعملاء (عند الخصم من الحساب الجاري للعميل)		xx
د / فوائد مستحقة	xx	

علماً بأن كلٍ من الفوائد الدائنة والفوائد المدينة تغلق في نهاية الفترة في حساب ملخص الدخل الأولى كإيراد والثانية كمصروف .

كشف الحساب :

ترسل إدارة البنك في نهاية فترة (شهر ، ثلاثة شهور ، سنة) أو بحسب طلب العميل كشف بحساب العميل يتضمن كافة المعاملات المصرفية التي تمت في حساب العميل خلال الفترة وذلك بحسب تسلسلها الزمني سواء إيداعاً أو سحباً أو غير ذلك من المعاملات المصرفية .

ويحتوي هذا الكشف على بيانات توضع في أعلى الكشف تكون عن البنك وذلك في الجانب الأيمن للكشف توضح اسم الفرع ، رقم الهاتف ، رقم الفاكس ، المدينة وغير ذلك . بينما توضح البيانات الموجود في أعلى الصفحة في الجانب الأيسر بيانات عن العميل ورقم الحساب ، نوع الحساب ، العملة .

ويحتوي الكشف على خانة للتاريخ لإثبات المعاملات المصرفية حسب تسلسلها الزمني ، وخانة للبيان توضح نوع العملية المصرفية ، وخانة للحركة (مدين) لإثبات عمليات السحب وأية مصاريف أو أعباء مرتبطة بالحساب الجاري ، وخانة الحركة (دائن) لإثبات عمليات الإيداع . بالإضافة إلى وجود خانة خاصة بالرصيد وذلك لتحديد رصيد العميل بعد تنفيذ كل عملية مصرفية .

مثال (١) :

في ١ / ١٠ / ٢٠١٠ م كان رصيد الحساب الجاري لشركة حضرموت الصناعية في البنك الأهلي اليمني فرع المكلا مبلغ وقدره ٥.٠٠٠.٠٠٠ ريال ، وفيما يلي العمليات الخاصة بالشركة خلال شهر أكتوبر كما أظهرها كشف حساب البنك .

الحسابات الجارية

- (١) في ١٠ / ٨ تم إيداع مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ ريال نقداً .
- (٢) في ١٠ / ١٢ تم إيداع مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ريال بشيك رقم ٥٣٢٨٧٦ مسحوب على حساب العميل محمد إبراهيم في نفس الفرع .
- (٣) في ١٠ / ١٥ تم إيداع مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ ريال بشيك مسحوب على شركة الوادي في فرع عدن .
- (٤) في ١٠ / ١٩ تم سحب مبلغ ٩٥٠,٠٠٠ ريال نقداً بشيك لأمركم .
- (٥) في ١٠ / ٢٢ تم إيداع مبلغ ١٥٠,٠٠٠ ريال نقداً .
- (٦) في ١٠ / ٢٥ تم سحب مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ ريال بشيك لأمر شركة الريان وقد تم سحب المبلغ نقداً .
- (٧) في ١٠ / ٢٨ تم خصم ١٠٠٠ ريال مقابل عمولة إصدار دفتر شيكات .

المطلوب :

- (١) إجراء القيود اللازمة الخاصة بحساب شركة حضرموت الصناعية في دفاتر البنك .
- (٢) إعداد كشف حساب العميل .

الحسابات الجارية

الحل : (١) قيود اليومية

التاريخ	مدين	دائن	البيان
١٠/٨	٣٥٠,٠٠٠		د / الخزينة
		٣٥٠,٠٠٠	د / الحساب الجاري لشركة حضرموت
١٠/١٢	٦٠٠,٠٠٠		د / الحساب الجاري للعميل محمد إبراهيم
		٦٠٠,٠٠٠	د / الحساب الجاري لشركة حضرموت
١٠/١٥	٢٥٠,٠٠٠		د / الفروع (فرع عدن)
		٢٥٠,٠٠٠	د / الحساب الجاري لشركة حضرموت
١٠/١٩	٩٥٠,٠٠٠		د / الحساب الجاري لشركة حضرموت
		٩٥٠,٠٠٠	د / الخزينة
١٠/٢٢	١٥٠,٠٠٠		د / الصندوق
		١٥٠,٠٠٠	د / الحساب الجاري لشركة حضرموت
١٠/٢٥	٨٠٠,٠٠٠		د / الحساب الجاري لشركة حضرموت
		٨٠٠,٠٠٠	د / الصندوق
١٠/٢٨	١٠٠٠		د / الحساب الجاري لشركة حضرموت
		١٠٠٠	د / عمولة إصدار دفاتر شيكات

الحسابات الجارية

(٢) : كشف حساب العميل :

شركة حضرموت الصناعية		البنك الأهلي اليمني	
رقم الحساب :		فرع المكلا	
النوع : (جاري دائن)		تليفون :	
العملة : ريال يمني		فاكس :	
كشف حساب العميل (شركة حضرموت الصناعية)			
الرصيد م = مدین د = دائن	الحركة		التاريخ
	دائن	مدین	
د ٥٠.٠٠٠.٠٠٠			١٠/١ الرصيد
د ٥٠.٣٥٠.٠٠٠	٣٥٠.٠٠٠		١٠/٨ إيداع نقدي
د ٥٠.٩٥٠.٠٠٠	٦٠٠.٠٠٠		١٠/١٢ إيداع شيك رقم ٥٣٢٨٧٦ مسحوب على محمد إبراهيم
د ٦٠.٢٠٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠		١٠/١٥ إيداع شيك على فرع عدن
د ٥٠.٢٥٠.٠٠٠		٩٥٠.٠٠٠	١٠/١٩ سحبكم نقدا شيك رقم
د ٥٠.٤٠٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠		١٠/٢٢ إيداع نقدي من قبل
د ٤٠.٦٠٠.٠٠٠		٨٠٠.٠٠٠	١٠/٢٥ سحبكم لأمر شركة الريان
د ٤٠.٥٩٩.٠٠٠		١.٠٠٠	١٠/٢٨ عمولة إصدار دفتر شيكات
د ٤٠.٥٩٩.٠٠٠			١٠/٣١ رصيد دائن

مثال (٢) :

إليك العمليات التالية والتي حدثت في بنك المكلا التجاري خلال العام

المالي ٢٠٠٨ م :

(١) بلغت قيمة الإيداعات في الحسابات الجارية مائة مليون ريال على النحو

التالي :

الحسابات الجارية

- ❖ ٢٠ مليون ريال إيداعات نقدية .
 - ❖ ١٥ مليون ريال شيكات مسحوبة على نفس الفرع .
 - ❖ ٢٣ مليون ريال شيكات مسحوبة على أحد فروع المكلا .
 - ❖ ٢٧ مليون ريال شيكات مسحوبة على بنوك أخرى محلية .
 - ❖ ١٠ مليون ريال شيكات مسحوبة على بنك أجنبي .
 - ❖ ٥ مليون ريال شيكات مسحوبة على البنك المركزي .
- (٢) بلغت المسحوبات من الحسابات الجارية عشرة ملايين ريال على النحو التالي :
- ❖ ٣ مليون ريال نقداً .
 - ❖ ٢ مليون ريال شيكات مسحوبة على الحسابات الجارية للعملاء .
 - ❖ ٢,٥ مليون ريال شيكات وردت عن طريق فروع البنك .
 - ❖ ١,٥ مليون ريال وردت عن طريق بنوك محلية .
 - ❖ ١ مليون ريال شيكات عن طريق بنوك أجنبية .
- (٣) بلغت فوائد الحسابات الجارية الدائنة ٣٠,٠٠٠ ريال وتم معالجتها على النحو الآتي :
- ❖ ١٠,٠٠٠ ريال تم استلامها نقداً من قبل العملاء .
 - ❖ ٥,٠٠٠ ريال تم إضافتها للحسابات الجارية للعملاء .
 - ❖ ١٢,٠٠٠ ريال تم إضافتها لحسابات التوفير الخاصة بالعملاء .
 - ❖ ٣,٠٠٠ ريال تم إضافتها لحساب الودائع لأجل .
- (٤) بلغت فوائد الحسابات الجارية المدينة ١٠,٠٠٠ ريال تم إيداعها نقداً .
- (٥) اقترض أصحاب الحسابات الجارية مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال تم إضافة

الحسابات الجارية

٤٠٪ منها لحساباتهم الجارية والباقي تم استلامه نقداً .

(٦) رفض البنك شيكات قيمتها ٧٠٠,٠٠٠ ريال مسحوبة على بنوك محلية كانت مودعة في الحسابات الجارية للعملاء ، وذلك لأسباب مختلفة .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر البنك .

الحل :

البيان	دائن	مدين	
د / الخزينة		٢٠,٠٠٠,٠٠٠	(١)
د / الحسابات الجارية للعملاء		١٥,٠٠٠,٠٠٠	
د / الفروع		٢٣,٠٠٠,٠٠٠	
د / بنوك محلية		٢٧,٠٠٠,٠٠٠	
د / بنوك أجنبية		١٠,٠٠٠,٠٠٠	
د / البنك المركزي		٥,٠٠٠,٠٠٠	
د / الحسابات الجارية للعملاء	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
د / الحسابات الجارية		١٠,٠٠٠,٠٠٠	(٢)
د / الخزينة	٣,٠٠٠,٠٠٠		
د / الحسابات الجارية للعملاء	٢,٠٠٠,٠٠٠		
د / الفروع	٢,٥٠٠,٠٠٠		
د / بنوك محلية	١,٥٠٠,٠٠٠		
د / بنوك أجنبية	١,٠٠٠,٠٠٠		
د / فوائد مدنية (حسابات جارية)		٣٠,٠٠٠	(٣)
د / الخزينة	١٠,٠٠٠		
د / الحسابات الجارية للعملاء	٥,٠٠٠		
د / حسابات التوفير	١٢,٠٠٠		
د / الودائع لأجل	٣,٠٠٠		

الحسابات الجارية

البيان	دائن	مدين	
د / الخزينة د / فوائد دائنة (حسابات جارية)	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠	(٤)
د / القروض د / الحسابات الجارية للعملاء د / الخزينة	٤٠.٠٠٠ ٦٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	(٥)
د / الحسابات الجارية للعملاء د / بنوك محلية	٧٠٠.٠٠٠	٧٠٠.٠٠٠	(٦)

مثال (٣) :

اكتشف قسم الحسابات العامة خطأ حصل في الأيام السابقة ، وذلك يجعل الحساب الجاري للعميل إبراهيم دائناً بمبلغ ٧٦.٠٠٠ ريال بينما الصحيح هو أن يكون دائناً بمبلغ ٦٧.٠٠٠ ريال ، وذلك في عملية تحويل من حساب الودائع لأجل الخاصة بالعميل إبراهيم إلى حسابه الجاري .

المطلوب :

عمل قيود اليومية اللازمة لتصحيح هذا الخطأ .

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية للعملاء (العميل إبراهيم)		٩.٠٠٠
د / الودائع لأجل (العميل إبراهيم)	٩.٠٠٠	

تمارين الفصل الثالث

تمرين رقم (١) :

في ١ / ٣ / ٢٠١٣ م كان رصيد الحساب الجاري لشركة الوادي في البنك الأهلي اليمني فرع المكلا مبلغ وقدره ١,٢٠٠,٠٠٠ ريال ، وفيما يلي العمليات الخاصة بالشركة خلال شهر أكتوبر كما أظهرها كشف حساب البنك .

(١) في ٨ / ٣ تم إيداع مبلغ ١٥٠,٠٠٠ ريال نقداً .

(٢) في ١٠ / ٣ تم إيداع مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال بشيك رقم ٦٣٢٤٧٢ مسحوب على حساب العميل محمد ياسر في نفس الفرع .

(٣) في ١٥ / ٣ تم إيداع مبلغ ٥٠,٠٠٠ ريال بشيك مسحوب على شركة النصر في فرع عدن .

(٤) في ١٨ / ٣ تم سحب مبلغ ٦٥٠,٠٠٠ ريال نقداً بشيك لأمركم .

(٥) في ٢٢ / ٣ تم إيداع مبلغ ١٥٠,٠٠٠ ريال نقداً .

(٦) في ٢٥ / ٣ تم سحب مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ ريال بشيك لأمر شركة الريان وقد تم سحب المبلغ نقداً .

(٧) في ٢٦ / ٣ تم سحب مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ريال بشيك لأمر شركة السلامة وقد تم سحب المبلغ نقداً .

(٨) في ٢٨ / ١٠ تم خصم ١٠٠٠ ريال مقابل عمولة إصدار دفتر شيكات .

المطلوب :

- (١) إجراء القيود اللازمة الخاصة بحساب شركة الوادي في دفاتر البنك إذا علمت أن نظام البنك يسمح للعميل بالسحب على المكشوف بحد أقصى ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال وبفائدة معدلها ٤ ٪ .
- (٢) إعداد كشف حساب العميل .

تمرين رقم (٢) :

إذا كان رصيد الحساب الجاري لأحد العملاء (١٠٠,٠٠٠ ريال) مدين ومعدل الفائدة ١ ٪ فإن مقدار الفائدة سيكون :

- ١٠٠٠ ريال فوائد مدينة .
- ١٠٠ ريال فوائد دائنة .
- ١٠٠٠٠ ريال فوائد دائنة .
- ١١٠٠ ريال فوائد مدينة .

تمرين رقم (٣) :

في ١ / ١ / ٢٠١٣ م كان رصيد الحساب الجاري لشركة حضرموت الصناعية في البنك الأهلي اليمني فرع المكلا مبلغ وقدره ٤,١٥٠,٠٠٠ ريال ، وفيما يلي العمليات الخاصة بالشركة خلال شهر يناير كما أظهرها كشف حساب البنك .

- (١) في ١ / ٣ تم إيداع مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ ريال نقداً .
- (٢) في ١٠ / ١ تم إيداع مبلغ ٨٠,٠٠٠ ريال بشيك رقم ٥٣٢٨٧٦ مسحوب على حساب العميل عبد الحمين في نفس الفرع .

الحسابات الجارية

- (٣) في ١٩ / ١ تم سحب مبلغ ٨٥٠.٠٠٠ ريال نقداً بشيك لأمركم .
- (٤) في ٢٢ / ١ تم سحب مبلغ ٥٦٠.٠٠٠ ريال بشيك لأمر شركة النهرين وقد تم سحب المبلغ نقداً .

المطلوب :

- (١) إجراء القيود اللازمة الخاصة بحساب شركة حضرموت الصناعية في دفاتر البنك ، إذا علمت أن فوائد الحسابات الدائنة المحسوبة على الحساب لسنة ٢٠١٢ بلغت ٥.٠٠٠ ريال ، أضيفت للحساب بتاريخ ١٠ / ١
- (٢) إعداد كشف حساب العميل .

الفصل الرابع

الودائع لأجل

تعريف الودائع لأجل :

لقد أصبح شائعاً أن يقال عن البنوك التجارية بأنها بنوك ودائع وذلك بسبب أن قبول الودائع يعتبر وظيفة مهمة من وظائف البنك وهي بالتالي تعتبر مصدراً كبيراً للأموال بالنسبة له .

ويمكن تعريف الوديعة لأجل بأنها ” مبلغ من المال يودعه صاحبه في البنك لأجل معين باتفاق الطرفين (العميل والبنك) . ولا يجوز له سحبه قبل هذا الأجل إلا بعد موافقة البنك ، ومقابل هذه الوديعة فإن العميل يحصل على فائدة بصفة دورية أو يحصل عليها نهاية مدة الإيداع التي تحدد باتفاق الطرفين . وعلى عكس الحسابات الجارية فإن الودائع لأجل لا تعطي لصاحبها الحق في السحب منها بشيكات وإنما يكون السحب بصورة نقدية أو أن يقوم بالتحويل من الوديعة للحساب الجاري ثم يحرر شيكاً بعد ذلك .

أنواع الودائع لأجل :

تنقسم الودائع لأجل إلى نوعين :

(١) ودائع لأجل ثابت محدد :

وهي تلك الودائع التي يحدد لها عند الإيداع زمن محدد لاستحقاقها وبالتالي لا يجوز للعميل سحبها إلا في نهاية مدتها المتفق عليها أو يسقط حق المودع في الحصول على الفائدة . ونظير ذلك يحصل صاحب الوديعة من البنك على فوائد تختلف باختلاف مدة الوديعة .

ويزداد معدل الفائدة بازدياد مدة الوديعة فالعلاقة هنا طردية بين المعدل

والزمن .

(٢) ودائع بإخطار :

وهي تلك الودائع التي لا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد إخطار البنك بميعاد معين يتم الاتفاق عليه عند فتح الحساب ، سواء كان ذلك أسبوعاً أو شهراً أو نحو ذلك ، ومقابل هذه الوديعة يحصل صاحبها على فائدة تختلف معدلاتها حسب مدة هذه الوديعة .

الإجراءات المحاسبية

• عمليات الإيداع :

قد يكون الإيداع في حساب الودائع لأجل (محدد أو بإخطار) نقداً أو بشيكات مسحوبة على نفس البنك أو فروعه أو بنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية.

ويكون القيد كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
د / الحسابات الجارية للعملاء		xx
د / الفروع		xx
د / بنوك محلية		xx
د / بنوك أجنبية		xx
د /		xx
د / الودائع لأجل محدد	xx	

الودائع لأجل

• عملية السحب :

قد يكون السحب من حساب الودائع لأجل محدد أو بإخطار إما نقداً أو عن طريق تحويلها إلى حسابات أخرى في البنك مثل الحسابات الجارية أو حسابات التوفير وهكذا .

ويكون القيد كالتالي :

البيــــــــــــــــان	دائــــــــن	مدين
د / الودائع لأجل محدد		xx
د / الودائع بإخطار		xx
د / الخزينة	xx	
د / الحسابات الجارية للعملاء	xx	
د / حسابات التوفير	xx	
د /	xx	

(إثبات عملية السحب من حسابات الودائع لأجل محدد والودائع بإخطار)

مثال :

أودع محمد مبلغ ٦٥٠,٠٠٠ ريال كوديعة لأجل لمدة عام وكان الإيداع على

النحو التالي :

١٥٠,٠٠٠ نقداً .

٢٠٠,٠٠٠ ريال بشيك مسحوب على الحساب الجاري .

٣٠٠,٠٠٠ ريال بشيك مسحوب على بنوك محلية .

وفي تاريخ استحقاق الوديعة قام العميل بسحب ٢٠٪ منها نقداً ،

٣٠٪ قام بإيداعه في حسابه الجاري لدى البنك ، والباقي طلب إيداعه في حسابه

الودائع لأجل

الجاري لدى أحد البنوك المحلية .

المطلوب : إجراء القيود اللازمة .

الحل :

أولاً : الإيداع :

البيان	دائن	مدين
ح / الخزينة		١٥٠,٠٠٠
ح / الحسابات الجارية		٢٠٠,٠٠٠
ح / بنوك محلية		٣٠٠,٠٠٠
ح / الودائع لأجل محدد	٦٥٠,٠٠٠	

ثانياً : السحب :

البيان	دائن	مدين
ح / الودائع لأجل محدد		٦٥٠,٠٠٠
ح / الخزينة	١٣٠,٠٠٠	
ح / الحسابات الجارية	١٩٥,٠٠٠	
ح / بنوك محلية	٣٢٥,٠٠٠	

الودائع لأجل

قوائد الودائع :

وهي القوائد التي يتقاضاها أصحاب حسابات الودائع سواء لأجل محدد أو بإخطار وذلك نظير إيداعهم لأموالهم في البنك . وتعتبر هذه القوائد بالنسبة للبنك مصروفاً (قوائد مدينة). وعند معالجة قوائد لأجل يجب مراعاة أمرين مهمين هما :

• هل تقع فترة الإيداع المحسوبة عنها الفائدة ضمن فترة محاسبية واحدة أم أكثر؟

• هل يستدعي النظام المحاسبي فصل قيد الاستحقاق للفائدة عن قيد الدفع لها؟

أولاً : وقوع فترة الإيداع المحسوبة عنها الفائدة ضمن فترة محاسبية واحدة :

(أ) النظام المحاسبي لا يستدعي الفصل بين قيد الاستحقاق للفائدة عن قيد

الدفع لها :

البيان	دائن	مدين
د / قوائد مدينة (ودايع لأجل محدد ، أو ودايع بإخطار)		××
د / الخزينة	××	
د / الحسابات الجارية	××	
د / الودائع لأجل محدد	××	
د / الودائع بإخطار	××	
د /	××	

الودائع لأجل

(ب) النظام المحاسبي يستدعي الفصل بين قيد الاستحقاق للفائدة وبين قيد

الدفع لها :

البيانات	دائن	مدين
د / فوائد مدينة (ودائع لأجل محدد أو بإخطار)		××
د / فوائد واجبة الدفع	××	
"إثبات استحقاق الفائدة"		
د / فوائد واجبة الدفع		××
د / الخزينة	××	
د / الحسابات الجارية	××	
د / الودائع لأجل محدد	××	
د / الودائع بإخطار	××	

مثال :

في أول يوليو ٢٠٠٩ أودع أحد العملاء مبلغ وقدره ٥٠٠,٠٠٠ ريال لدى البنك الأهلي اليمني نقداً لمدة أربعة أشهر بفائدة مقدارها ٣٪ ، وفي ١٠/٣١ من نفس العام قام البنك بإضافة قيمة الوديعة والفوائد المستحقة عليها إلى الحساب الجاري للعميل .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة ، وذلك :

(أ) أن النظام المحاسبي لا يستدعي الفصل بين قيد الاستحقاق وقيد الدفع .

(ب) أن النظام المحاسبي يستدعي الفصل بين قيد الاستحقاق وقيد الدفع .

الودائع لأجل

الحل :

(أ) في حالة أن النظام المحاسبي لا يستدعي الفصل بين قيد الاستحقاق وقيد

الدفع :

التاريخ	مدين	دائن	البيان
٧ / ١	٥٠٠,٠٠٠		د / الخزينة
		٥٠٠,٠٠٠	د / الودائع لأجل محدد
١٠ / ٣١	٥,٠٠٠		د / فوائد مدينة
	٥٠٠,٠٠٠		د / ودائع لأجل
		٥٠٥,٠٠٠	د / الحسابات الجارية للعملاء

(ب) في حالة أن النظام المحاسبي يستدعي الفصل بين قيد الاستحقاق وقيد

الدفع :

التاريخ	مدين	دائن	البيان
٧ / ١	٥٠٠,٠٠٠		د / الخزينة
		٥٠٠,٠٠٠	د / الودائع لأجل محدد
١٠ / ٣١	٥,٠٠٠		د / فوائد مدينة
		٥,٠٠٠	د / فوائد واجبة الدفع
١٠ / ٣١	٥,٠٠٠		د / فوائد واجبة الدفع
	٥٠٠,٠٠٠		د / ودائع لأجل محدد
		٥٠٥,٠٠٠	د / الحسابات الجارية للعملاء
١٢ / ٣١	٥,٠٠٠		د / ملخص الدخل
		٥,٠٠٠	د / فوائد مدينة

الودائع لأجل

ثانيا : وقوع فترة الإيداع المحسوبة عنها الفائدة ضمن أكثر من فترة محاسبية واحدة :

(أ) النظام المحاسبي لا يستدعي الفصل بين قيد الاستحقاق للفائدة عن قيد

الدفع لها :

البيان	دائن	مدين
د / فوائد مدينة على الودائع لأجل		××
د / فوائد مستحقة	××	

(إثبات نصيب الفترة الأولى من الفوائد)

وفي السنة الثانية نقوم باحتساب ما يخصها من الفوائد ونقوم بإثبات عملية

دفعها مع فوائد السنة الأولى بالقيد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / فوائد مستحقة (ما يخص الفترة السابقة)		××
د / فوائد مدينة (ما يخص الفترة الحالية)		××
د / الخزينة	××	
د / الحسابات الجارية للعملاء	××	
د / الودائع لأجل محدد	××	
د / الودائع بإخطار	××	
د /	××	
" إثبات دفع الفوائد "		

(ب) النظام المحاسبي يستدعي الفصل بين قيد الاستحقاق للفائدة عن قيد

الدفع لها :

في السنة الأولى يتم تسجيل الفوائد المستحقة بالقيد التالي :

الودائع لأجل

البيــــــــان	دائن	مدين
ح / فوائد مدينة (ودايع لأجل محدد أو بإخطار)		xx
ح / فوائد مستحقة	xx	
" إثبات نصيب الفترة الأولى من مصروف الفوائد "		

وفي السنة الثانية يتم إجراء القيد التالي :

البيــــــــان	دائن	مدين
ح / فوائد مستحقة		xx
ح / فوائد مدينة (ودايع لأجل محدد أو بإخطار)		xx
ح / فوائد واجبة الدفع	xx	
ح / فوائد واجبة الدفع		xx
ح / الخزينة	xx	
ح / الحسابات الجارية	xx	
ح / الودائع لأجل محدد	xx	
ح / الودائع بإخطار	xx	
" إثبات دفع الفائدة "		

الودائع لأجل

مثال :

في أول يوليو ٢٠٠٧ أودع أحد العملاء مبلغ ١٥٠.٠٠٠ ريال نقداً كوديعة لمدة تسعة أشهر بفائدة معدلها ٦ ٪ ، وفي ٣١ مارس ٢٠٠٨ قام العميل بإضافة قيمة الوديعة والفوائد المستحقة عليها إلى حسابه الجاري .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

الحل :

(أ) في حالة أن النظام المحاسبي لا يستلزم الفصل بين قيد الاستحقاق وقيد

الدفع :

التاريخ	مدين	دائن	البيان
٧ / ١	١٥٠,٠٠٠		د / الخزينة د / الودائع لأجل محدد
١٢ / ٣١	٤٥٠٠	٤٥٠٠	د / فوائد مدينة على ودائع لأجل محدد د / فوائد مستحقة
	٤,٥٠٠		د / ملخص الدخل د / فوائد مدينة على ودائع لأجل محدد
٢٠٠٨ / ٣ / ٣١	٤,٥٠٠		د / فوائد مستحقة (عن السنة الماضية)
	٢,٢٥٠		د / فوائد مدينة (عن السنة الحالية)
	١٥٠,٠٠٠		د / ودائع لأجل محدد
		١٥٦,٧٥٠	د / الحسابات الجارية للعملاء
١٢ / ٣١	٢,٢٥٠		د / ملخص الدخل د / فوائد مدينة

الودائع لأجل

(ب) في حالة أن النظام المحاسبي يستلزم الفصل بين قيد الاستحقاق وقيد

الدفع :

التاريخ	مدين	دائن	البيان
٧/١	١٥٠.٠٠٠		د / الخزينة د / الودائع لأجل
١٢/٣١	٤٥٠٠	٤٥٠٠	د / فوائد مدينة على ودائع لأجل د / فوائد مستحقة
	٤,٥٠٠	٤,٥٠٠	د / ملخص الدخل د / فوائد مدينة على ودائع لأجل
٢٠٠٨/٣/٣١	٤,٥٠٠	٢,٢٥٠	د / فوائد مستحقة (عن السنة الماضية) د / فوائد مدينة (عن السنة الحالية) د / فوائد واجبة الدفع
	٦,٧٥٠	٦,٧٥٠	د / فوائد واجبة الدفع د / ودائع لأجل د / الحسابات الجارية
١٢/٣١	٢,٢٥٠	٢,٢٥٠	د / ملخص الدخل د / فوائد مدينة

المحاسبة عن الهدايا والعروض الأخرى :

قد يلجأ البنك إلى منح المودع بعض المزايا والعروض إضافة إلى الفائدة الاسمية على مبلغ الوديعة . وفي هذه الحالة لا بد من أخذ هذه المبالغ المصروفة على الهدايا والعروض في الاعتبار عند المعالجة المحاسبية ، حيث أنها تعتبر من مصاريف الفائدة التي يدفعها البنك على الوديعة وبالتالي ستكون معالجتها مثل الفائدة الاسمية .

فإذا كانت الهدية منحت في نفس السنة التي تنتهي فيها مدة الوديعة ، ففي البداية تقوم بإثبات قيمة الهدية في تاريخ دفعها باعتبارها فوائد مدفوعة مقدماً ، وفي نهاية السنة المالية يتم إغلاق هذه الفوائد المقدمة في حساب فوائد مدينة على الودائع كالتالي :

عند دفع الهدية يكون القيد :

التاريخ	مدين	دائن	البيان
	××	××	ح / فوائد مدينة مدفوعة مقدماً (بقيمة الهدية) ح / الخزينة
وفي نهاية السنة يكون القيد :			
	××	××	ح / فوائد مدينة على ودائع لأجل ح / فوائد مدينة مدفوعة مقدماً
	××	××	ح / ملخص الدخل ح / فوائد مدينة على ودائع لأجل

الودائع لأجل

أما إذا كانت مدة الوديعة تمتد إلى سنة أخرى غير السنة التي منحت فيها ،
ففي هذه الحالة يتم إثباتها كالتالي :

التاريخ	مدين	دائن	البيان
	××		حـ / فوائد مدينة مدفوعة مقدماً (بقيمة الهدية)
		××	حـ / الخزينة
" إثبات منح الهدية للعميل "			
وفي نهاية السنة الأولى يكون القيد :			
	××		حـ / فوائد مدينة على ودائع لأجل
		××	حـ / فوائد مدينة مدفوعة مقدماً (بما يخص هذه الفترة من قيمة الهدية)
	××		حـ / ملخص الدخل
		××	حـ / فوائد مدينة على ودائع لأجل
وعند استحقاق الوديعة في السنة الثانية يكون القيد :			
	××		حـ / فوائد مدينة على ودائع لأجل
		××	حـ / فوائد مدينة مدفوعة مقدماً (بما يخص هذه الفترة من قيمة الهدية)
	××		حـ / ملخص الدخل
		××	حـ / فوائد مدينة على ودائع لأجل

مع ملاحظة أنه ليس من الضروري أن يتم منح الهدية في تاريخ الإيداع ،
بل في كثير من الأحيان يتم الإيداع في تواريخ تعقب تاريخ الإيداع ، وفي هذه
الحالة يتم احتساب نصيب الفترة الأولى من خلال قسمة قيمة الهدية على الفترة

الودائع لأجل

من تاريخ منحها حتى تاريخ استحقاق الوديعة مضروباً في الفترة من تاريخ المنح حتى نهاية السنة المالية .

مثال :

أودع وليد بتاريخ ١/١٠/٢٠١٢ مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال في البنك العربي كوديعة لأجل محدد لمدة ستة أشهر بفائدة نسبتها ١٠٪. وبتاريخ ٣١/٣/٢٠١٣ طلب من البنك أن يضم وديعته وفوائدها لحسابه الجاري ، فإذا علمت أن البنك أعطى سعداً تذكراً سفر قيمتها ١٠,٠٠٠ ريال عند الإيداع كهدية له ، وأن ٣١/١٢ هو نهاية السنة المالية للبنك ، وأن نظام البنك الداخلي لا يستلزم الفصل بين قيد الاستحقاق وقيد الدفع .

المطلوب :

- (١) قيود اليومية اللازمة في ١/١٠/٢٠١٢ م .
- (٢) قيود اليومية اللازمة في ٣١/١٢/٢٠١٢ م .
- (٣) قيود اليومية اللازمة في ٣١/٣/٢٠١٣ م .
- (٤) قيود اليومية اللازمة في ٣١/١٢/٢٠١٣ م .

الودائع لأجل

الحل :

التاريخ	مدين	دائن	البيان
٢٠١٢/١٠/١	١٠٠,٠٠٠		ح/ الخزينة
		١٠٠,٠٠٠	ح/ الودائع لأجل محدد
٢٠١٢/١٠/١	١٠,٠٠٠		ح/ فوائد مدينة مدفوعة مقدما
		١٠,٠٠٠	ح/ الخزينة
٢٠١٢/١٢/٣١	٢,٥٠٠		ح/ فوائد مدينة ودائع لأجل محدد
		٢,٥٠٠	ح/ فوائد مستحقة
٢٠١٢/١٢/٣١	٥,٠٠٠		ح/ فوائد مدينة ودائع لأجل محدد
		٥,٠٠٠	ح/ فوائد مدينة مدفوعة مقدماً
٢٠١٢/١٢/٣١	٧,٥٠٠		ح/ ملخص الدخل
		٧٥,٠٠٠	ح/ فوائد مدينة ودائع لأجل محدد
٢٠١٣/٣/٣١	٢,٥٠٠		ح/ فوائد مدينة ودائع لأجل محدد
		٢,٥٠٠	ح/ فوائد مستحقة
		١٠٠,٠٠٠	ح/ ودائع لأجل محدد
		١٠٥,٠٠٠	ح/ الحسابات الجارية
٢٠١٣/١٢/٣١	٥,٠٠٠		ح/ فوائد مدينة "ودائع لأجل محدد"
		٥,٠٠٠	ح/ فوائد مدينة مدفوعة مقدماً
٢٠١٣/١٢/٣١	٧,٥٠٠		ح/ ملخص الدخل
		٧,٥٠٠	ح/ فوائد مدينة ودائع لأجل محدد

تمارين الفصل الرابع

تمرين رقم (١) :

أودع العميل إبراهيم في ١٥ / ٨ / ٢٠٠٩ م مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ريال نقداً كوديعة لأجل في البنك الأهلي اليمني لمدة سنة وثلاثة أشهر بفائدة نسبتها ٥ % ، وفي نهاية المدة طلب العميل من البنك إضافة قيمة الوديعة إلى حسابه الجاري ، فإذا علمت :

(١) أن البنك قام بدفع هدية للعميل إبراهيم في تاريخ الإيداع قيمتها ١٥.٠٠٠ ريال .

(٢) أن ١٢ / ٣١ هو نهاية السنة المالية للبنك .

(٣) أن البنك يسمح بسحب الفوائد المحتسبة على الودائع وذلك كل ثلاثة أشهر .

المطلوب :

إعداد قيود اليومية اللازمة إذا علمت أن العميل يقوم بسحب المبالغ الخاصة بالفوائد كل ستة أشهر نقداً ، ما عدا الدفعة الأخيرة فقد قام بإضافتها في حسابه الجاري .

الودائع لأجل

الحل :

التاريخ	مدين	دائن	البيــــــــان
٨/١٥	٥٠٠,٠٠٠		د / الخزينة
		٥٠٠,٠٠٠	د / الودائع لأجل محدد
٨/١٥	١٥,٠٠٠		د / فوائد مدينة مدفوعة مقدماً (قيمة الهدية)
		١٥,٠٠٠	د / الخزينة
١١/١٥	٦,٢٥٠		د / فوائد مدينة
		٦,٢٥٠	د / فوائد مستحقة
١٢/٣١	٣,١٢٥		د / فوائد مدينة (عن شهر ونصف)
		٣,١٢٥	د / فوائد مستحقة
١٢/٣١	٤,٥٠٠		د / فوائد مدينة
		٤,٥٠٠	د / فوائد مدينة مدفوعة مقدماً
١٢/٣١	١٣,٨٧٥		د / ملخص الدخل
		١٣,٨٧٥	د / فوائد مدينة
٢/١٥	٣,١٢٥		د / فوائد مدينة
	٩,٣٧٥		د / فوائد مستحقة
		١٢,٥٠٠	د / الخزينة
٥/١٥	٦,٢٥٠		د / فوائد مدينة
		٦,٢٥٠	د / فوائد مستحقة
٨/١٥	٦,٢٥٠		د / فوائد مدينة
	٦,٢٥٠		د / فوائد مستحقة
		١٢,٥٠٠	د / الخزينة

الودائع لأجل

التاريخ	مدين	دائن	البيــــــــــــــــان
١١/١٥	٦,٢٥٠		د / فوائد مدينة
	٥٠٠,٠٠٠		د / الودائع لأجل محدد
		٥٠٦,٢٥٠	د / الحسابات الجارية للعميل إبراهيم
١١/١٥	١٠,٥٠٠		د / فوائد مدينة
		١٠,٥٠٠	د / فوائد مدينة مدفوعة مقدماً
١٢/٣١	٣٢,٣٧٥		د / ملخص الدخل
		٣٢,٣٧٥	د / فوائد مدينة (١٠,٥٠٠ + ٢١,٨٧٥)

تمرين (٢) :

أودع العميل محمد مبلغ ١.٢٠٠.٠٠٠ ريال كوديعة لأجل لدى البنك الأهلي اليمني وذلك بتاريخ ١ / ٩ / ٢٠١٣ م لمدة عام بفائدة معدلها ٦٪ على أن يتم إضافة الفوائد إلى قيمة الوديعة عند استحقاقها ، فإذا علمت أن :

- (١) البنك يحتسب الفوائد على الودائع كل ثلاثة أشهر .
- (٢) البنك قام بإجراء سحب على حسابات الودائع على جهاز تلفزيون قيمته ٦٣.٠٠٠ ريال وذلك بتاريخ ١ / ١٢ / ٢٠١٣ وقد فاز العميل محمد بذلك الجهاز .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك إذا علمت أن العميل قام بسحب الوديعة عند استحقاقها نقداً .

الودائع لأجل

تمرين (٣) :

أودع العميل إبراهيم مبلغ ٨٠٠.٠٠٠ ريال وذلك بتاريخ ١١ سبتمبر كوديعة
ياختر بفايدة قدرها ٣٪ وبعد مرور ثمانية أشهر تقدم العميل إبراهيم بطلب
للبنك يطلب فيه سحب وديعته وقد وافق البنك على ذلك .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية في دفاتر البنك ، إذا علمت :

- (١) أن نظام البنك يشترط على العميل التقدم بطلب سحب على الودائع قبل
عشرة أيام من تاريخ السحب .
- (٢) أن البنك منح العميل قيمة فائدة شهر إضافي دفعت له مع أصل الوديعة .
- (٣) أن البنك قام بإضافة قيمة الوديعة مع فوائدها في الحساب الجاري للعميل .

تمرين (٤) :

أودع محمد مبلغ ٦٠٠.٠٠٠ ريال كوديعة لأجل محدد وذلك بتاريخ
٢٠١٣/٩/١ لمدة سبعة أشهر بفايدة معدلها ٤٪ وقد منح البنك العميل قسيمة
مشتريات نقدية على محلات الرأفة التجارية قيمتها ٣.٣٧٥ ريال وذلك بتاريخ
٢٠١٣/١١/١٥ م فإذا علمت أن البنك قام بإيداع قيمة الوديعة مع فوائدها في
الحساب الجاري للعميل وذلك في تاريخ استحقاقها .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

الودائع لأجل

تمرين (٥) :

أودع العميل ياسر مبلغ ١.١٠٤.٠٠٠ ريال وذلك بتاريخ ١ أغسطس كوديعة لأجل لمدة ستة عشر شهراً بفائدة قدرها ٥ % وفي نهاية المدة طلب العميل من البنك إضافة قيمة الوديعة مع الفوائد إلى حسابه الجاري ، فإذا علمت :

(١) أن البنك قام بدفع هدية للعميل في الأول من ديسمبر قيمتها ٦٠.٠٠٠ ريال .

(٢) أن ٦ / ٣٠ هو نهاية السنة المالية للبنك .

المطلوب : إجراء قيود اليومية في دفاتر البنك

الفصل الخامس

حسابات التوفير

تعريف حسابات التوفير

حسابات التوفير هي حسابات جارية للتشجيع على الادخار وذلك بأن يودع صاحب الحساب أمواله في هذا الحساب نظير فوائد معينة . وهذه الحسابات هي غالباً ما تستخدم شخصياً من قبل المدخرين الذين يودعون بها بعض المبالغ من دخولهم حتى يأتي وقت الحاجة إلى صرفها أو حتى يستطيعوا جمع المبلغ الذي يمكن استثماره في المجالات الأخرى . ولاشك أن حسابات التوفير تتميز بأنها أكثر سيولة وضمناً سواءً من حيث المرونة في عملية السحب والإيداع أو درجة الضمان الممنوحة لها عبر الأنظمة واللوائح القانونية .

وبحكم توافر السيولة والضمان ، فإنها أقل فائدة من بعض المجالات الأخرى مثل الودائع لأجل ونحوها . وتعمل الكثير من البنوك على تشجيع عملائها على فتح هذا النوع من الحسابات ومنحهم بعض المزايا والهدايا لأجل ذلك .

الإجراءات المحاسبية لحسابات التوفير :

أولاً : عملية الإيداع :

قد يكون الإيداع في حساب التوفير نقداً ، أو بشيكات مسحوبة على نفس البنك ، أو أحد فروعها ، أو على بنك آخر ، وعلى ذلك يكون القيد كالتالي :

حسابات التوفير

البيان	دائن	مدين
د / الصندوق		xx
أو د / الحسابات الجارية		xx
أو د / الودائع لأجل محدد		xx
أو د / الودائع بإخطار		xx
أو د / الفروع		xx
أو د / بنوك محلية		xx
أو د /		xx
د / حسابات التوفير	xx	

ثانياً : عملية السحب :

قد يكون السحب من حسابات التوفير نقداً ، أو عن طريق إيداعها في حسابات أخرى مثل الحسابات الجارية والودائع لأجل وغيرها ويكون القيد في هذه الحالة :

البيان	دائن	مدين
د / حسابات التوفير		xx
د / الصندوق	xx	
أو د / الحسابات الجارية	xx	
أو د / الودائع لأجل محدد	xx	
أو د / الودائع بإخطار	xx	

ثالثاً : الفوائد على حسابات التوفير :

يتقاضى أصحاب حسابات التوفير فوائد معينة نظير إيداعهم لأموالهم في البنك ، وتعتبر هذه الفوائد بالنسبة للبنك مصروفاً (فوائد مدينة) . ويلاحظ عند معالجة هذه الفوائد أن الأمر لا يتطلب عمل تسويات في نهاية السنة المالية كما هو الحال بالنسبة للودائع لأجل ، لأنه ليس هناك فرق بين استحقاق الفائدة محاسبياً واستحقاقها قانونياً . وفي كثير من البنوك يتم احتساب الفوائد على حسابات التوفير من بداية الشهر اللاحق أو التالي للشهر الذي يتم فيه الإيداع .

ويكون القيد الخاص بالفوائد كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / فوائد مدينة على حسابات التوفير		xx
د / الخزينة	xx	
أو د / الحسابات الجارية	xx	
أو د / حسابات التوفير	xx	
أو د / الودائع لأجل محدد	xx	
أو د /	xx	

" إثبات عملية سداد الفوائد نقداً أو إضافتها إلى الحساب الجاري للعميل

أو حساب التوفير الخاص به "

مثال (١) :

تمت العمليات الآتية في البنك العربي التجاري خلال العام المالي ٢٠٠٨ م :

(١) تم إيداع ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ريال في عدد من حسابات التوفير وكانت على

النحو التالي :

حسابات التوفير

تم إيداعها نقداً .	١٠,٠٠٠,٠٠٠
تم إيداعها سحباً من الحسابات الجارية .	١٦,٠٠٠,٠٠٠
تم إيداعها سحباً من الودائع لأجل محدد .	٤,٠٠٠,٠٠٠
تم إيداعها سحباً من الودائع بإخطار .	٢,٥٠٠,٠٠٠
تم إيداعها بشيكات مسحوبة على بنوك أخرى محلية .	١٣,٠٠٠,٠٠٠
تم إيداعها بشيكات مسحوبة على فروع البنك الأخرى .	٤,٥٠٠,٠٠٠
(٢) بلغت المسحوبات من حسابات التوفير ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، نصفها نقداً والباقي تم إيداعه في الحسابات الجارية .	
(٣) بلغت قيمة الفوائد على حسابات التوفير ٤٠٠,٠٠٠ ريال تم سحب نصفها نقداً والباقي تم إضافته لأصل الحساب .	
المطلوب : إثبات العمليات السابقة في دفاتر البنك .	

الحل :

(١) عملية الإيداع :

البيانات	دائن	مدين
د / الصندوق		١٠,٠٠٠,٠٠٠
د / الحسابات الجارية		١٦,٠٠٠,٠٠٠
د / الودائع لأجل محدد		٤,٠٠٠,٠٠٠
د / الودائع بإخطار		٢,٥٠٠,٠٠٠
د / الفروع		٤,٥٠٠,٠٠٠
د / بنوك محلية		١٣,٠٠٠,٠٠٠
د / حسابات التوفير	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	

حسابات التوفير

(٢) عملية السحب :

البيان	دائن	مدين
د / حسابات التوفير		٢٢,٠٠٠,٠٠٠
د / الصندوق	١١,٠٠٠,٠٠٠	
د / الحسابات الجارية	١١,٠٠٠,٠٠٠	

(٣) الفوائد على حسابات التوفير :

البيان	دائن	مدين
د / فوائد مدينة على حسابات التوفير		٤٠٠,٠٠٠
د / الخزينة	٢٠٠,٠٠٠	
د / حسابات التوفير	٢٠٠,٠٠٠	

مثال (٢) :

إليك العمليات التالية التي تمت في حساب التوفير الخاص بأحد العملاء

خلال عام ٢٠٠٩ م :

في ١٥ يناير قام العميل بإيداع مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال نقداً .

في أول فبراير قام العميل بإيداع مبلغ ٥٠,٠٠٠ ريال بشيك .

في ٢٠ فبراير قام العميل بإيداع مبلغ ٦٠,٠٠٠ ريال نقداً .

في ١٦ مارس قام العميل بسحب ٨٠,٠٠٠ ريال نقداً .

فإذا علمت أن البنك يحتسب الفوائد على حسابات التوفير بمعدل ٢ % .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

حسابات التوفير

الحل :

تمهيد :

مبلغ الفائدة	المبلغ المحتسب عليه الفائدة	المبلغ الإجمالي	التاريخ
صفر	صفر	١٠٠,٠٠٠	١/٣١
$150.000 \times \frac{2}{100} \times \frac{1}{12} = 250$	$6٠,٠٠٠ - ٢١٠,٠٠٠$ $١٥٠,٠٠٠ =$	$٥٠,٠٠٠ + ١٠٠,٠٠٠$ $(6٠,٠٠٠ +$ $٢١٠,٠٠٠ =$	٢/٢٨
$130.000 \times \frac{2}{100} \times \frac{1}{12} = 217$	١٣٠,٠٠٠	$٨٠,٠٠٠ - ٢١٠,٠٠٠$	٣/٣١
$80.000 \times \frac{2}{100} \times \frac{1}{24} = 67$	٨٠,٠٠٠	$١٣٠,٠٠٠ =$	
٢٨٤			
$٥٣٤ = ٢٥٠ + ٢٨٤$		إجمالي الفوائد حتى نهاية السنة	

قيود اليومية :

التاريخ	مدين	دائن	البيان
١/١٥	١٠٠,٠٠٠		ح / الخزينة
		١٠٠,٠٠٠	ح / حسابات التوفير
١/٣١			لا توجد قيود
٢/١	٥٠,٠٠٠		ح / الحسابات الجارية
		٥٠,٠٠٠	ح / حسابات التوفير

حسابات التوفير

التاريخ	مدين	دائن	البيان
٢/٢٠	٦٠,٠٠٠		ح / الخزينة ح / حسابات التوفير
٢/٢٨	٢٥٠	٢٥٠	ح / فوائد مدينة ح / فوائد مستحقة
٣/١٦	٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	ح / حسابات التوفير ح / الخزينة
٣/٣١	٢٨٤	٢٨٤	ح / فوائد مدينة ح / فوائد مستحقة
١٢/٣١	٥٣٤	٥٣٤	ح / فوائد مستحقة ح / حسابات التوفير
١٢/٣١	٥٣٤	٥٣٤	ح / ملخص الدخل ح / فوائد مدينة

تمارين الفصل الخامس

تمرين (١) :

في الأول من يناير ٢٠١٠ قرر أحد الموظفين فتح حساب توفير في البنك الأهلي اليمني وإيداع ٢٠٪ من راتبه الشهري البالغ ٦٠.٠٠٠ ريال ، إلا أنه في شهر مارس لم يتمكن من إيداع المبالغ المقررة في حسابه ، كما أنه قام في تاريخ ١٦ / ٤ / ٢٠١٠ بسحب مبلغ ٢٠.٠٠٠ ريال من حسابه (حساب التوفير) إلا أنه اكتشف أنه ليس في حاجة لكل ذلك المبلغ فأعاد نصفه لحسابه في البنك في اليوم التالي .

فإذا علمت :

(١) أن الموظف يحصل على راتبه في نهاية كل شهر .

(٢) أن البنك يمنح فائدة على حسابات التوفير قدرها ٣٪ .

المطلوب : إجراء قيود اليومية في دفاتر البنك

تمرين رقم (٢) :

في الأول من نوفمبر ٢٠١١ قرر أحد العملاء فتح حساب توفير في البنك الأهلي اليمني وفي تاريخ ١٥ من نفس الشهر أودع ٢٠.٠٠٠ ريال كما قام في الأول من شهر ديسمبر بإيداع ١٠.٠٠٠ ريال ومع بداية عام ٢٠١٢ قرر هذا العميل أن يودع في حساب التوفير الخاص به مبلغ ١٠.٠٠٠ ريال نهاية كل شهر

حسابات التوفير

وبالفعل قام بتنفيذ ذلك اعتباراً من يناير ، فإذا علمت :

(١) أن العميل قام بسحب مبلغ ٥.٠٠٠ ريال من حسابه وذلك بتاريخ
١٦ فبراير .

(٢) أن البنك يمنح فائدة على حسابات التوفير قدرها ٢ % .

المطلوب : إجراء قيود اليومية في دفاتر البنك حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٢ م .

الفصل السادس

الأوراق المالية

مقدمة :

يعتبر قسم الأوراق المالية من الأقسام المهمة في البنوك التجارية ، حيث يرتبط بهذا القسم العديد من الخدمات التي يكثر الطلب عليها من عملاء ومرتادي البنك . ولاشك أن البنك يقوم بتأدية هذه الخدمات والنشاطات المتعلقة بهذا القسم بغرض الحصول على إيرادات وعمولات نظير هذه الخدمات ، وهي بذلك تمثل مورداً جيداً من موارد الدخل بالنسبة للبنك .

ومن النشاطات التي يقدمها البنك عبر هذا القسم ما يلي :

- (١) شراء وبيع الأوراق المالية .
- (٢) تحصيل وصرف عوائد الأوراق المالية .
- (٣) حفظ الأوراق المالية .
- (٤) التسليف بضمان الأوراق المالية .
- (٥) إصدار الأوراق المالية نيابةً عن العملاء .

أولاً شراء وبيع الأوراق المالية :

يقوم قسم الأوراق المالية بشراء وبيع الأوراق المالية لحساب عملاء البنك أو لحساب البنك نفسه وذلك بغرض الاستثمار لبعض الموارد المتوفرة لديه وبما يحقق للبنك عائد مجز .

(١) شراء الأوراق المالية :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
أو د / الحسابات الجارية للمشتري		xx
د / الحسابات الجارية لسماسة الأوراق المالية	xx	
د / عمولة شراء الأوراق المالية	xx	
"إثبات عملية شراء الأوراق المالية"		

(٢) بيع الأوراق المالية :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية لسماسة الأوراق المالية		xx
د / الخزينة		xx
د / الحسابات الجارية للبائع	xx	
د / عمولة بيع أوراق مالية	xx	
"إثبات عملية بيع الأوراق المالية"		

مثال :

قام البنك بشراء ٥٠٠٠٠ سهم لثلاثة عملاء أحمد ، إبراهيم ، علي ، ٢٠٠٠ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠٠ سهم على التوالي ، وقد كانت القيمة السوقية للأسهم ١٢٠ ، ١٣٠ ، ١٤٠ ريال على التوالي ، والقيمة الاسمية لهذه الأسهم ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١١٠ ريال على التوالي ، وقد احتسب البنك عمولة شراء قدرها ١٪ ، وبعد مرور ثلاثة أشهر قام البنك ببيع بعض هذه الأسهم بواقع ٦٠٪ ، ٧٥٪ ، ٥٠٪ ، وقد كانت القيمة السوقية لتلك الأسهم في تاريخ البيع ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٣٥ ريال على التوالي ، وقد احتسب البنك عمولة بيع بواقع ٥ ريال عن كل سهم .

الأوراق المالية

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

الحل :

(أ) شراء الأسهم :

عدد الأسهم المشتراة	قيمة السهم (قيمة الشراء)	القيمة الإجمالية للأسهم	نسبة العمولة	قيمة العمولة
٢٠٠٠	١٢٠	٢٤٠,٠٠٠	٪ ١	٢,٤٠٠
١٥٠٠	١٣٠	١٩٥,٠٠٠	٪ ١	١,٩٥٠
١٥٠٠	١٤٠	٢١٠,٠٠٠	٪ ١	٢,١٠٠
٥٠٠٠		٦٤٥,٠٠٠		٦,٤٥٠

ويكون قيد الشراء للأسهم كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية		٦٥١,٤٥٠
د / الحساب الجاري للعميل أحمد	٢٤٢,٤٠٠	
د / الحساب الجاري للعميل إبراهيم	١٩٦,٩٥٠	
د / الحساب الجاري للعميل علي	٢١٢,١٠٠	
د / الحسابات الجارية لسماسرة الأوراق المالية	٦٤٥,٠٠٠	
د / عمولة شراء الأوراق المالية	٦,٤٥٠	

الأوراق المالية

(ب) بيع الأسهم :

عدد الأسهم	نسبة البيع	الأسهم المباعة	قيمة السهم	القيمة الإجمالية للأسهم	العمولة ريال ٥	القيمة الصافية
٢٠٠٠	% ٦٠	١,٢٠٠	١٤٥	١٧٤,٠٠٠	٦,٠٠٠	١٦٨,٠٠٠
١٥٠٠	% ٧٥	١,١٢٥	١٥٠	١٦٨,٧٥٠	٥,٦٢٥	١٦٣,١٢٥
١٥٠٠	% ٥٠	٧٥٠	١٣٥	١٠١,٢٥٠	٣,٧٥٠	٩٧,٥٠٠
٥٠٠٠				٤٤٤,٠٠٠	١٥,٣٧٥	٤٢٨,٦٢٥

ويكون قيد البيع للأسهم كالتالي :

البيان	دائن	مدين
ح / الحسابات الجارية لسماسة الأوراق المالية		٤٤٤,٠٠٠
ح / الحسابات الجارية	٤٢٨,٦٢٥	
ح / الحساب الجاري للعميل أحمد	١٦٨,٠٠٠	
ح / الحساب الجاري للعميل إبراهيم	١٦٣,١٢٥	
ح / الحساب الجاري للعميل علي	٩٧,٥٠٠	
ح / عمولة بيع الأوراق المالية	١٥,٣٧٥	

ثانياً: تحصيل وصرف عوائد الأوراق المالية :

من الخدمات التي يقدمها البنك من خلال قسم الأوراق المالية القيام بصرف عوائد الأوراق المالية سواءً كانت أسهم أو سندات نيابةً عن الشركات التي تفوضه بذلك . كذلك يقوم البنك بخدمة تحصيل هذه العوائد نيابةً عن أصحابها من الجهة التي تقوم بالتوزيع لهذه العوائد سواءً أكانت هذه الجهة بنوك أخرى أو شركات .

(١) تحصيل عوائد الأوراق المالية :

البيان	دائن	مدين
ح / بنوك محلية		xx
ح / الحسابات الجارية لحملة الكوبونات	xx	
ح / عمولة تحصيل كوبونات أوراق مالية	xx	

أما إذا كانت الجهة التي تقوم بالتوزيع هي أحد فروع البنك نفسه ، ففي هذه الحالة يكون ح / الفروع هو الطرف المدين في القيد المحاسبي .

كذلك في حالة أن البنك هو نفسه الذي يقوم بعملية التوزيع لهذه العوائد نيابةً عن العملاء ، وكان أحد عملاء البنك من الجهات التي تستحق هذه العوائد ولديه حساب جاري لدى البنك فيكون القيد :

البيان	دائن	مدين
ح / الحسابات الجارية للجهة الموزعة		xx
ح / الحسابات الجارية لحملة الكوبونات	xx	
ح / عمولة صرف كوبونات أوراق مالية	xx	

الأوراق المالية

مثال :

طلبت شركة البيان من أحد البنوك أن يتولى تحصيل عائدات أسهم تمتلكها الشركة بلغت القيمة الإجمالية لهذه العائدات ٨٥٠,٠٠٠ ريال وقد وافق البنك وعلى أن يحصل على عمولة تحصيل مقدارها ٢٪ من هذه العائدات .

المطلوب : إجراء قيود اليومية في دفاتر البنك .

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / بنوك محلية		٨٥٠,٠٠٠
د / الحسابات الجارية لشركة البيان	٨٣٣,٠٠٠	
د / عمولة تحصيل كوپونات أوراق المالية	١٧,٠٠٠	

(٢) صرف عوائد الأوراق المالية :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية للجهة الموزعة		xx
د / الحسابات الجارية لحملة الكوپونات	xx	
أو د / الخزينة	xx	
أو د / الفروع	xx	
أو د / بنوك محلية	xx	
د / عمولة صرف كوپونات أوراق مالية	xx	

وفي حالة أن يقوم البنك بفتح حساب خاص ومستقل لصرف عوائد الأوراق المالية للشركة أو الجهة الطالبة لهذه الخدمة (حساب وسيط) ، فتكون

الأوراق المالية

قيود اليومية على النحو الآتي :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية للجهة الموزعة		xx
د / كيونات تحت الصرف لشركة	xx	
د / عمولة صرف كيونات أوراق مالية	xx	

" إثبات تخصيص حساب مستقل لتوزيع العوائد "

ثم بعد ذلك نقوم بتسجيل القيد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / كيونات تحت الصرف لشركة		xx
د / الحسابات الجارية لحملة الكيونات	xx	
أو د / الخزينة	xx	
أو د / الفروع	xx	
أو د / بنوك محلية	xx	

" إثبات صرف كيونات الأوراق المالية من الحساب المخصص لذلك "

مثال :

طلبت شركة البيان أن يتولى البنك صرف العائدات المستحقة على أسهم الشركة والبالغ عددها ٣,٠٠٠,٠٠٠ سهم وعائد الكوبون ٢ ريال على أن يحصل البنك على عمولة تبلغ ٢٪ من قيمة العائد ، وقد طلب ٤٠٪ من حملة الكيونات إضافة العوائد الخاصة بهم في حساباتهم الجارية ، أما بقية حملة الكيونات فقد قاموا باستلام عوائهم نقداً .

المطلوب : إجراء القيود اللازمة في دفاتر البنك .

الأوراق المالية

الحل :

إجمالي قيمة العوائد	عائد السهم		النسبة	إجمالي عدد الأسهم
٢.٤٠٠,٠٠٠	٢	١,٢٠٠,٠٠٠	% ٤٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
٣,٦٠٠,٠٠٠	٢	١,٨٠٠,٠٠٠	% ٦٠	
٦,٠٠٠,٠٠٠		٣,٠٠٠,٠٠٠		الإجمالي

ويكون القيد كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية لشركة البيان		٦,١٢٠,٠٠٠
د / الخزينة	٣,٦٠٠,٠٠٠	
د / الحسابات الجارية لحملة الكوبونات	٢,٤٠٠,٠٠٠	
د / عمولة صرف كوبونات أوراق المالية	١٢٠,٠٠٠	

ثالثاً: حفظ الأوراق المالية :

تقوم بعض البنوك بتقديم خدمة حفظ الأوراق المالية التي يمتلكها العملاء نظير الحصول على مبلغ معين كأجور إيداع لهذه الأوراق يتم الاتفاق عليها مع أصحاب هذه الأوراق المالية. ويلجأ العملاء لطلب هذه الخدمة وذلك للاستفادة من قرب البنك وإمامه بأوضاع سوق الأوراق المالية (البورصة) ، وبالتالي الاستفادة منه عند عملية البيع أو الشراء للأوراق المالية. كذلك يضمن الموعد لأوراقه المالية الحفظ من الضياع أو التلف والسرقة. بالإضافة إلى أن البنك يمكن أن يقوم بمتابعة استحقاق إيرادات هذه الأوراق .

الأوراق المالية

وعليه فعند تقديم الأوراق المالية بغرض حفظها لدى البنك ، يقوم البنك بإجراء قيد نظامي يثبت فيه عملية الحفظ كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / أوراق مالية مودعة كأمانة		xx
د / أصحاب أوراق مالية مودعة كأمانة	xx	
" إثبات عملية إيداع الأوراق المالية بصفة أمانة "		

ثم بعد ذلك يتم إثبات تحصيل أجور الحفظ لهذه الأوراق كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية لأصحاب الأوراق المالية المودعة كأمانة		xx
أو د / الخزينة (عند التحصيل نقداً)		xx
د / أجور حفظ أوراق مالية مودعة كأمانة	xx	
" إثبات عمولة حفظ الأوراق المالية المودعة كأمانة "		

وعند استرداد هذه الأوراق من قبل أصحابها (ملاكها) يقوم البنك بإلغاء

القيد النظامي كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / أصحاب أوراق مالية مودعة كأمانة		xx
د / أوراق مالية مودعة كأمانة	xx	
" إثبات عملية استرداد الأوراق المالية المودعة كأمانة "		

ويجب ملاحظة أن قيود الحفظ والاسترداد هي قيود نظامية تسجل بالقيمة

الاسمية لهذه الأوراق المالية وليس بالقيمة السوقية .

الأوراق المالية

مثال :

في الأول من نوفمبر عام ٢٠٠٩ أودع العميل خالد ٥٠٠ سهم من الأسهم التي يمتلكها في إحدى الشركات ، وذلك لمدة ستة أشهر ، وقد كانت القيمة الاسمية لـ ٣٠٠ سهم منها ١٥٠ ريال ، بينما كانت القيمة الاسمية للأسهم المتبقية ١٢٠ ريال ، علماً بأن القيمة السوقية للمجموعتين ١٦٠ ، ١٦٥ ريال ، ويتقاضى البنك أجور حفظ للأوراق المالية بواقع ثلاثة ريال شهرياً عن كل سهم . فإذا علمت أن العميل قام في نهاية شهر يناير بدفع الأجر المستحقة عليه عن الثلاثة الأشهر الأولى ، كما قام في نهاية شهر إبريل بسحب الأسهم الخاصة به بعد سداد ما عليه من أجور .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

الحل :

التاريخ	مدين	دائن	البيان
١١ / ١	٦٩,٠٠٠		د / أوراق مالية مودعة كأمانة د / أصحاب أوراق مالية مودعة كأمانة
(٢٤,٠٠٠ = ١٢٠ × ٢٠٠) + (٤٥,٠٠٠ = ١٥٠ × ٣٠٠)			
١٢ / ٣١	٣,٠٠٠		د / أجور حفظ أوراق مالية مستحقة د / أجور حفظ أوراق مالية
(٥٠٠ سهم × ٣ ريال × شهرين)			
١٢ / ٣١	٣,٠٠٠		د / أجور حفظ أوراق مالية د / ملخص الدخل

الأوراق المالية

التاريخ	مدین	دائن	البيانات
١ / ٣١	٤,٥٠٠		د / الخزينة أو د / الحسابات الجارية للعميل
		١,٥٠٠	د / أجور حفظ أوراق مالية
		٣,٠٠٠	د / أجور حفظ أوراق مالية مستحقة
٤ / ٣٠	٤,٥٠٠		د / الخزينة أو د / الحسابات الجارية للعميل
		٤,٥٠٠	د / أجور حفظ أوراق مالية
٤ / ٣٠	٦٩,٠٠٠		د / أصحاب أوراق مالية مودعة كأمانة
		٦٩,٠٠٠	د / أوراق مالية مودعة كأمانة
١٢ / ٣١	٦,٠٠٠		د / أجور حفظ أوراق مالية
		٦,٠٠٠	د / ملخص الدخل

رابعاً: التسليف أو الإقراض بضمان الأوراق المالية :

تقوم بعض البنوك عن طريق قسم الأوراق المالية بمنح بعض القروض والتسهيلات للعملاء وذلك بضمان الأوراق المالية المملوكة لهؤلاء العملاء والتي يتم حفظها لدى البنك. وفي هذه الحالة يقوم البنك في البداية بتسجيل قيد نظامي لإثبات استلام البنك لهذه الأوراق المالية المقدمة من العملاء كضمان لسلف أو قروض. ويكون هذا القيد النظامي كالتالي :

الأوراق المالية

البيان	دائن	مدين
د / أوراق مالية مودعة كضمان لقروض		xx
د / أصحاب أوراق مالية مودعة كضمان لقروض	xx	
" إثبات عملية استلام البنك الأوراق المالية المودعة كضمان لقروض "		

ثم بعد ذلك يتم إثبات عملية منح القرض كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / القروض		xx
د / الحسابات الجارية	xx	
أو د / الخزينة (عند صرف القرض نقداً)	xx	
" إثبات عملية استلام العميل للقروض أو السلفة "		

وعند سداد القرض يكون القيد :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
أو د / الحسابات الجارية		xx
د / القروض	xx	
" إثبات عملية سداد أصل القرض "		

ثم يقوم العميل باسترداد أوراقه المالية ، وفي هذه الحالة يتم إلغاء القيد النظامي الذي سبق وأن تم تسجيله كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / أصحاب أوراق مالية مودعة كضمان لقروض		xx
د / أوراق مالية مودعة كضمان لقروض	xx	
" إثبات عملية استرداد العميل لأوراقه المالية المودعة كضمان لقروض "		

أما بالنسبة للفوائد المحتسبة على هذه القروض أو السلف ، فإن هناك ثلاثة احتمالات لاستحقاقها وتحصيل البنك لها ، كالتالي :

(أ) أن يقوم البنك بخصمها مباشرة من أصل مبلغ القرض ودفع المبلغ الصافي للعميل ، ويكون القيد :

البيان	دائن	مدين
د / القروض		xx
د / الحسابات الجارية	xx	
أو د / الخزينة (عند صرف القرض نقداً)	xx	
د / فوائد دائنة على القروض محصلة مقدماً	xx	
" إثبات عملية استلام العميل للقرض أو السلفة بعد خصم الفائدة "		

وهذه الحالة تعني أنه تم تحصيل الفائدة مقدماً .

مثال :

في الأول من أكتوبر منح البنك قرضاً لأحد العملاء بمبلغ ٦٠٠.٠٠٠ ريال لمدة أربعة أشهر بمعدل فائدة ٤ ٪ على أن يتم حجز أسهماً يمتلكها العميل قيمتها الاسمية ٨٠٠.٠٠٠ ريال ، وتم الاتفاق على خصم قيمة الفائدة مباشرة من أصل القرض . فإذا علمت أن العميل قام بسداد قيمة القرض نقداً في تاريخ استحقاقه .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

الأوراق المالية

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / أوراق مالية مودعة كضمان لقروض د / أصحاب أوراق مالية مودعة كضمان لقروض	٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠
د / القروض بضمان الأوراق المالية د / الخزينة د / فوائد دائنة على القروض محصلة مقدماً	٥٩٢,٠٠٠ ٨,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
د / فوائد دائنة على القروض محصلة مقدماً د / فوائد دائنة على القروض	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
د / فوائد دائنة على القروض د / ملخص الدخل	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
د / الخزينة د / القروض	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
د / فوائد دائنة على القروض محصلة مقدماً د / فوائد دائنة على القروض	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠
د / فوائد دائنة على القروض د / ملخص الدخل	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠

(ب) أن يوجـل تحصيلها حين استحقاق القرض وسداده ، وفي هذه الحالة يتم معالجتها بطريقة من طريقتين :

الأولى : إثبات استحقاق الفائدة أولاً ثم تسجيل تحصيلها مع قيمة القرض

كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / فوائد دائنة على القروض مستحقة		xx
د / فوائد دائنة على القروض	xx	
" إثبات عملية استحقاق الفوائد على القروض "		

ثم يسجل القيد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
أو د / الحسابات الجارية		xx
د / القروض	xx	
د / فوائد دائنة على القروض مستحقة		
" إثبات عملية سداد أصل القرض مع الفوائد "		

مع ملاحظة أن حساب الفوائد الدائنة على القروض يتم إغلاقه في حساب ملخص الدخل وذلك في نهاية السنة المالية .

الثانية : أن يتم تحصيل الفائدة مباشرة مع أصل القرض : وفي هذه الحالة

يسجل القيد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
أو د / الحسابات الجارية		xx
د / القروض	xx	
د / فوائد دائنة على القروض		
" إثبات عملية سداد أصل القرض مع الفوائد "		

(ج) أن يتم استحقاق وتحصيل الفائدة في تواريخ تختلف عن تواريخ الصرف
والتحصيل لأصل القرض : وفي هذه الحالة تعالج محاسبياً كالتالي :

(١) إثبات استحقاق الفائدة :

البيان	دائن	مدين
د / فوائد دائنة على القروض مستحقة		xx
د / فوائد دائنة على القروض	xx	
" إثبات عملية استحقاق الفوائد على القروض "		

(٢) تحصيل قيمة الفوائد على القروض :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
أو د / الحسابات الجارية		xx
د / فوائد دائنة على القروض	xx	
" إثبات عملية تحصيل الفوائد الدائنة على القروض "		

مثال :

طلب العميل أحمد الحصول على قرض بمبلغ ٧٥٠.٠٠٠ ريال وقدم للبنك أسهم يمتلكها في إحدى الشركات بلغت قيمتها الاسمية ٨٠٠.٠٠٠ ريال ، والقيمة السوقية لهذه الأسهم ٩٠٠.٠٠٠ ريال ، وقد وافق البنك على منح العميل قرض بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ريال لمدة ثلاثة أشهر بفائدة معدلها ٥ ٪ وقد قام البنك بإيداع قيمة القرض في الحساب الجاري للعميل وتم الاتفاق على أن تسدد الفوائد مع قيمة القرض في تاريخ استحقاقه .
فإذا علمت أن العميل قام بسداد قيمة القرض مع فوائد نقداً في الفترة المحددة .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

الحل :

التاريخ	مدين	دائن	البيان
	٨٠٠,٠٠٠		د / أوراق مالية مودعة كضمان لقروض
		٨٠٠,٠٠٠	د / أصحاب أوراق مالية مودعة كضمان لقروض
	٥٠٠,٠٠٠		د / القروض
		٥٠٠,٠٠٠	د / الحساب الجاري للعميل أحمد
	٥٠٦,٢٥٠		د / الخزينة
		٦,٢٥٠	د / فوائد دائنة
		٥٠٠,٠٠٠	د / القروض
			$(12 \div 3) \times (100 \div 5) \times 500,000$

التاريخ	مدين	دائن	البيان
	٨٠٠.٠٠٠		د / أصحاب أوراق مالية مودعة كضمان لقروض
		٨٠٠.٠٠٠	د / أوراق مالية مودعة كضمان لقروض

خامساً إصدار الأوراق المالية نيابة عن العملاء :

من الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية فيما يتعلق بالأوراق المالية هي إصدار هذه الأوراق نيابة عن العملاء . فعندما ترغب شركة مساهمة في طرح أسهمها للاكتتاب سواءً عند الإنشاء أو عند الرغبة في زيادة رأس مال الشركة ، فإنها تلجأ إلى ذلك عن طريق التعاون مع أحد البنوك . وكذلك الحال عندما تقوم شركة معينة بطرح سندات من أجل الحصول على أموال " سيولة نقدية " فإنها تلجأ إلى ذلك عن طريق البنوك .

وعلى ذلك فالبنوك تقوم بهذه الإجراءات المتعلقة بالإصدار نيابة عن العملاء في مقابل عمولة يتفق عليها بين الطرفين (البنك والشركة) . حيث يقوم البنك بفتح حساب باسم الاكتتاب في الشركة المعنية . ويكون القيد عند الاكتتاب كالتالي :

مدين	دائن	البيان
xx		د / الخزينة
xx		أو د / الحسابات الجارية للعملاء
xx		أو د / الفروع
xx		أو د / بنوك محلية
	xx	د / الاكتتاب في أسهم أو (سندات) شركة
" إثبات عملية الاكتتاب في أسهم أو سندات شركة "		

ثم عند إقفال عملية الاكتتاب تم تسجيل القيد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / الاكتتاب في أسهم أو (سندات) شركة		xx
د / الحسابات الجارية لشركة	xx	
د / عمولة إصدار الأوراق المالية	xx	
د / مصاريف إصدار الأوراق المالية	xx	
" إثبات عملية إقفال الاكتتاب وتحويل المبالغ المتبقية للحسابات الجارية "		

مثال :

قررت شركة البحرين أن تقوم بطرح أسهمها البالغ عددها ٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم للاكتتاب العام ، على أن يتولى البنك طرح الأسهم للاكتتاب نيابة عن الشركة ، وقد تم الاكتتاب نقداً في ٨٠٪ من قيمة الأسهم ، علماً بأن القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ريال ، وقد حصل البنك على عمولة مقدارها ٣٪ من قيمة الاكتتاب .

المطلوب : إجراء القيود اللازمة في دفاتر البنك .

الحل :

$$\text{قيمة الاكتتاب} = ٢,٠٠٠,٠٠٠ \text{ سهم} \times ٨٠\% \times ١٠٠ \text{ ريال} = ١٦٠,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ريال}$$

$$\text{قيمة العمولة} = ١٦٠,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ريال} \times ٣\% = ٤,٨٠٠,٠٠٠ \text{ ريال}$$

الأوراق المالية

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة د / الاكتتاب في أسهم شركة البحرين	١٦٠.٠٠٠.٠٠٠	١٦٠.٠٠٠.٠٠٠
د / الاكتتاب في أسهم شركة البحرين د / عمولة إصدار الأوراق المالية د / الحسابات الجارية لشركة البحرين	٤.٨٠٠.٠٠٠ ١٥٥.٢٠٠.٠٠٠	١٦٠.٠٠٠.٠٠٠

مثال عام :

إليك العمليات الآتية والتي تمت في قسم الأوراق المالية في بنك اليمن التجاري خلال العام ٢٠١١ م :

- (١) قام البنك بشراء ١٠.٠٠٠ سهم من أسهم شركة الرافدين بسعر ١٢٠ ريال للسهم الواحد ، وذلك بناءً على طلب العميل أحمد ، وقد كانت القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ريال ، وقد احتسب البنك عمولة شراء قدرها ٣ ريال للسهم الواحد نصفها للبنك والباقي لوسطاء الأوراق المالية .
- (٢) طلبت شركة الوادي أن يقوم البنك بتحصيل عائدات سندات تملكها الشركة تبلغ قيمتها الاسمية ١٥.٠٠٠.٠٠٠ ريال ، ومعدل الفائدة ٨ ٪ ويحصل البنك على عمولة شراء قدرها ٠,٥ ٪ .
- (٣) قام العميل خالد في بداية شهر مارس بإيداع ٥٠٠ سهم يملكها في الشركة الوطنية للاتصالات ، وقد كانت القيمة الاسمية للسهم الواحد ٣٥٠ ريال والقيمة السوقية ٤٠٠ ريال ويتقاضى البنك

أجور حفظ بواقع ريالين عن كل سهم تم خصمها من الحساب
الجاري للعميل .

(٤) أودع العميل محمد ١٠٠٠ سهم يملكها في شركة البحر العربي
وذلك لمدة شهر وقد كانت القيمة الاسمية للسهم الواحد ٢٠٠
ريال ، والقيمة السوقية ١٥٠ ريال ويتقاضى البنك ٤ ريال عن كل
سهم .

(٥) طلب العميل عبد الرحمن الحصول على قرض بمبلغ ١.٥٠٠.٠٠٠
ريال بضمان الأسهم التي يملكها في إحدى الشركات والبالغة قيمة
الاسمية ٢.٠٠٠.٠٠٠ ريال وقد وافق البنك على منح العميل قرضاً
بما يعادل ٨٠٪ من المبلغ المطلوب .

(٦) طلبت شركة الريان أن يقوم البنك بإصدار ١٠٠٠ سند بقيمة اسمية
للسند الواحد ٢٠٠ ريال ومعدل فائدة ٥٪ وقد تم الإصدار نيابةً
عن الشركة وتم الاكتتاب في كامل قيمة السندات نقداً وكان الاتفاق
يقضي بحصول البنك على عمولة ٢٪ من قيمة الاكتتاب .

المطلوب : إثبات العمليات السابقة في ٣١ / ١٢ / ٢٠١١ م إذا علمت أن
العمليات غير النقدية تمت معالجتها في الحسابات الجارية . (مع تجاهل قيود
الإغلاق) .

الأوراق المالية

الحل :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين	رقم العملية
د / الحسابات الجارية للعميل أحمد		١,٢٣٠,٠٠٠	(١)
د / وسطاء (سماسرة) الأوراق المالية	١,٢١٥,٠٠٠		
د / عمولة شراء أوراق مالية	١٥,٠٠٠		
د / بنوك محلية		١,٢٠٠,٠٠٠	(٢)
د / الحسابات الجارية لشركة الوادي	١,١٩٤,٠٠٠		
د / عمولة تحصيل كوبونات أوراق مالية ($10,000,000 \times 8\%$)	٦٠٠٠		
د / أوراق مالية مودعة كأمانة		١٧٥,٠٠٠	(٣)
د / أصحاب أوراق مالية مودعة كأمانة	١٧٥,٠٠٠		
د / الحسابات الجارية للعميل خالد		١٠,٠٠٠	
د / أجور حفظ الأوراق المالية	١٠,٠٠٠		
٥٠٠ سهم $10 \times$ شهور $2 \times$ ريال			
د / أوراق مالية مودعة كأمانة		٢٠٠,٠٠٠	(٤)
د / أصحاب أوراق مالية مودعة كأمانة	٢٠٠,٠٠٠		
د / الحسابات الجارية للعميل		٤,٠٠٠	
د / أجور حفظ الأوراق المالية	٤,٠٠٠		

الأوراق المالية

البيان	دائن	مدين	رقم العملية
د / أوراق مالية مودعة كضمان لقروض د / أصحاب أوراق مالية مودعة كضمان لقروض	٢.٠٠٠.٠٠٠	٢.٠٠٠.٠٠٠	(٥)
د / القروض د / الحسابات الجارية للعميل عبد الرحمن	١.٢٠٠.٠٠٠	١.٢٠٠.٠٠٠	
د / الخزينة د / الاكتاب في سندات شركة الريان د / الاكتاب في سندات شركة الريان د / الحسابات الجارية لشركة الريان د / عمولة إصدار أوراق مالية	٢٠٠.٠٠٠ ١٩٦.٠٠٠ ٤.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠ ٢٠٠.٠٠٠	(٦)

تمارين الفصل السادس

تمرين رقم (١) :

فيما يلي العمليات التالية التي تمت في قسم الأوراق المالية بأحد البنوك التجارية خلال عام ٢٠١٢ م :

(١) قام البنك بشراء ١٠٠ سهم لصالح أحد العملاء بسعر ١٥٠ ريال للسهم الواحد وقد احتسب البنك عمولة قدرها ريال واحد عن كل سهم فيما بلغت عمولة سماسرة أو وسطاء الأوراق المالية نصف تلك العمولة .

(٢) قام البنك بشراء عدد من الأسهم لصالح بعض العملاء بلغت قيمتها الإجمالية ١٠٠٠,٠٠٠ ريال وقد احتسب البنك عمولة ٢ ريال عن كل سهم وبعد مرور ثلاثة أشهر قام البنك ببيع ٢٠٠ سهم من تلك الأسهم (وهي تعادل ٢٠٪ من إجمالي الأسهم المشتراة) بسعر ١٥٠ ريال مقابل عمولة تعادل ١٢٠٪ من عمولة الشراء .

(٣) طلبت شركة الوادي أن يقوم البنك بصرف العائدات المستحقة على أسهم الشركة البالغ قيمتها (أي العائدات) ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال وعائد الكوبون الواحد ١٠٠ ريال وعلى أن يحصل البنك على عمولة قدرها ريال واحد عن كل كوبون .

(٤) طلب العميل صالح الحصول على قرض بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ريال وقدم للبنك أسهماً يمتلكها في إحدى الشركات تبلغ قيمتها الاسمية

٦٠٠.٠٠٠ ريال وقد وافق البنك على ذلك وعلى أن تكون مدة القرض ستة أشهر وبفائدة معدلها ٤ ٪ وقد قام البنك بإيداع قيمة القرض في الحساب الجاري للعميل . وفي تاريخ الاستحقاق لم يتمكن العميل من سداد قيمة القرض مع فوائده ، فقام البنك ببيع الأسهم المحتجزة لديه بقيمة إجمالية بلغت ٧٥٠.٠٠٠ ريال .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

تمرين رقم (٢) :

تقدم أحد العملاء بمجموعة من الأسهم لأحد البنوك كضمان للحصول على قرض ، وقد كانت القيمة الاسمية لهذه الأسهم ٥٠٠.٠٠٠ ريال ، وقد وافق البنك على منح العميل قرض بواقع ٨٠ ٪ من قيمة الأسهم ، على أن يستحق القرض بعد ستة أشهر ، وقام البنك بإيداع المبلغ في الحساب الجاري للعميل ، وقد بلغت قيمة الفوائد الدائنة ٥.٠٠٠ ريال ، وعند حلول أجل سداد القرض قام العميل بسداد مبلغ ٢٤٠.٠٠٠ ريال أما باقي المبلغ فلم يتمكن من سداه مما اضطر البنك إلى بيع عدد من الأسهم تعادل نسبة المبلغ المتبقي من القرض وذلك بسعر ١٢٠ ريال للسهم الواحد .

فيذا علمت : (أ) أن القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ريال . (ب) بلغت عمولة بيع الأوراق المالية ٢ ٪ . (ج) أن البنك قام بإيداع المبالغ الزائدة عن المبالغ المستحقة له في الحساب الجاري للعميل .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

تمرين رقم (٣) :

طلبت إحدى الشركات من البنك أن يتولى عملية الاكتتاب في أسهمها التي طرحتها للاكتتاب العام ، وقد بلغت القيمة الاسمية لإجمالي الأسهم المطروحة للاكتتاب العام ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال بينما بلغت قيمة الأسهم المكتتب فيها ٨٠٠,٠٠٠ ريال ، فإذا علمت أن عدد الأسهم غير المكتتب فيها ٢,٠٠٠ سهم ، وأن البنك يتقاضى عمولة قدرها ٤ ٪ من قيمة السهم المكتتب فيه .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

تمرين رقم (٤) :

في الأول من أكتوبر ٢٠١١ م قام البنك بشراء ١٠,٠٠٠ سهم لصالح أحد العملاء بقيمة إجمالية بلغت ١,٥٠٠,٠٠٠ ريال مقابل عمولة بلغت ٢ ٪ وقد كانت القيمة الاسمية لهذه الأسهم ١٠٠ ريال للسهم الواحد ، وقد فضل العميل الاحتفاظ بهذه الأسهم في خزانة البنك وقد وافق البنك على ذلك على أن يدفع العميل ريالين شهرياً عن كل سهم كأجور حفظ أوراق مالية ، وفي الأول من ديسمبر من نفس العام تقدم العميل بطلب الحصول على قرض بضمان تلك الأوراق فوافق البنك على منحه قرض يعادل ٨٠ ٪ من قيمة الأوراق المالية لمدة ثلاثة أشهر وبفائدة معدلها ٤ ٪ وعند حلول موعد سداد القرض لم يتمكن العميل من السداد مما اضطر البنك لبيع تلك الأسهم بقيمة تزيد ٢٠ ريال للسهم الواحد عن قيمة الشراء وقام بخضم جميع مستحقاته وإيداع ما تبقى في الحساب الجاري للعميل .

المطلوب إجراء القيود اللازمة .

تمرين رقم (٥) :

في الأول من مايو ٢٠١٢ قام البنك بشراء ٤٠٠٠ سهم لصالح العميل ياسر بقيمة إجمالية بلغت ١,٢٠٠,٠٠٠ ريال ، وقد حصل البنك على عمولة قدرها ريال واحد عن كل سهم ، وفي نهاية يونيو طلب العميل من البنك بيع ٦٠٪ من الأسهم وعلى أن يحصل البنك على عمولة قدرها ١٪ ، علماً بأن القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ريال وأن القيمة السوقية في نهاية يونيو تزيد عن القيمة السوقية للسهم في بداية مايو بمبلغ ٢٠ ريال للسهم الواحد .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

الفصل السابع

الأوراق التجارية

مفهوم وأنواع الأوراق التجارية :

من المعروف أن عمليات الشراء والبيع قد تتم نقداً أو بالآجل على الحساب ، والشراء والبيع الآجل هو عبارة عن تقديم البضائع أو الخدمات على أن يتم تحصيل المقابل في المستقبل ، وهذا هو المقصود بالائتمان الذي تقوم عليه أساساً الأعمال التجارية ، والذي بدونها يمكن أن ينكمش حجم المعاملات التجارية والتي قد تقتصر على المعاملات النقدية فقط . ولذلك أصبح الشراء والبيع الآجل من العرف السائد سواء بين المنشآت وبعضها البعض أو بين المنشآت والأفراد . بل أصبح السداد في الحالة الأخيرة يتم على أقساط وهو ما يعرف بالبيع بالتقسيط ، حيث يتعهد المدين بوفاء المبلغ المحدد في التاريخ المحدد ، ولضمان ذلك ولتوثيق التعهد يقوم المدين بالتوقيع على تعهد أو سند ويوقع معه عادةً شخص آخر يعرف بالكفيل الغارم الذي يلتزم بالسداد في حالة امتناع المدين عن الوفاء بالمدين في التاريخ المحدد .

ولقد اكتسبت هذه الأوراق الموقع عليها والمتداولة بين المنشآت الصفة القانونية الإلزامية مما أكسبها قوة ائتمانية وشاع استخدامها بين التجار ، ولذلك أطلق عليها الأوراق التجارية .

وتضم الأوراق التجارية الأنواع التالية :

(١) الشيكات .

(٢) السندات الأذنية .

(٣) الكمبيالات .

الأوراق التجارية

(١) الشيكات :

الشيك هو عبارة عن أمر من الساحب (له حساب جاري ببنك معين) للمسحوب عليه (وهو عادة البنك) بأن يدفع لأمر شخص ثالث وهو المستفيد (قد يكون الساحب نفسه أو شخص آخر أو حامله) مبلغاً معيناً ، ويعتبر الشيك واجب الدفع بمجرد تقديمه للبنك . ويمكن أن يظهر الشيك على النحو التالي :

التاريخ	التاريخ	اسم البنك	رقم مسلسل
لأمر:		فرع	
المبلغ:			
الرصيد السابق		المبلغ بالأرقام	
إيداع		ادفعوا الأمر	
المجموع		مبلغ وقدره	لا غير
قيمة الشيك		توقيع الساحب	
الرصيد			

(٢) السند الأذني :

السند الأذني هو عبارة عن تعهد كتابي من المدين بأن يدفع إلى دائئه أو لأمره مبلغاً معيناً عند الطلب أو في تاريخ معين أو بعد مضي مدة محددة . ويتبين من ذلك أن السند الأذني هو تعهد كتابي غير معلق على شرط ، يصدر من شخص (المدين) يتعهد بمقتضاه بدفع مبلغ معين في تاريخ معين أو عند الطلب ، إلى شخص آخر (الدائن) أو لحامله . ويلاحظ من ذلك أن أشخاص السند الأذني اثنان هما محرر السند (المسحوب عليه) والدائن وهو المستفيد . ويتضمن السند الأذني البنود التالية :

الأوراق التجارية

- (١) تاريخ تحرير السند وتاريخ استحقاقه .
- (٢) اسم المستفيد (الدائن) وعنوانه .
- (٣) المبلغ بالأرقام والحروف .
- (٤) مقابل الوفاء .
- (٥) توقيع المسحوب عليه (محرر السند) .

ويوضح الشكل التالي نموذجاً للسند الأذني :

التاريخ : سند لأمر المبلغ بالأرقام	
بعد مضي (أو استحقاق في)	
أتعهد أنا الموقع أدناه بأن أدفع إلى أو تحت أذنه	
مبلغاً وقدره :	
والقيمة وصلتنا (نقداً أو بضاعة) .	
توقيع المدين :	توقيع الكفيل أو الغارم :
الاسم :	الاسم :
العنوان :	العنوان :

٢) الكمبيالة :

وهي عبارة عن أمر من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغاً معيناً لأمره أو لأمر شخص ثالث هو المستفيد عند الإطلاع أو في تاريخ معين أو بعد مضي محددة . ويتبين من ذلك أن الكمبيالة ما هي إلا أمر كتابي غير معلق على شرط موجه من شخص (الدائن) إلى شخص آخر (المدين) يطلب منه بأن يدفع في تاريخ محدد أو عند الطلب مبلغاً معيناً وذلك لأمره أو لأمر شخص معين أو لأمر حامله . وتتضمن الكمبيالة البنود التالية :

- (١) اسم الساحب (الدائن) وهو الذي يحرر الكمبيالة .
- (٢) اسم المسحوب عليه (المدين) وهو الذي توجه إليه الكمبيالة .
- (٣) اسم المستفيد وهو الذي حررت الكمبيالة لصالحه ، وقد يكون المستفيد هو الساحب نفسه في بعض الحالات .
- (٤) تاريخ تحرير الكمبيالة وتاريخ استحقاقها .
- (٥) مبلغ الكمبيالة بالأرقام وبالحروف .
- (٦) توقيع المسحوب عليه بقبول الكمبيالة وتاريخه .

ويوضح الشكل التالي نموذجاً للكمبيالة :

	التاريخ :
	المبلغ بالأرقام
	تاريخ الاستحقاق :
	ادفعوا الأمر :
	(المستفيد)
	مبلغاً وقدره :
	والقيمة وصلتنا
	إلى السيد /
	(اسم المسحوب عليه)
	وعنوانه
	(توقيع الساحب)

قبول الدفع
إمضاء المسحوب عليه

ويختلف السند الأذني عن الكمبيالة في أنه ليس أمراً صادراً من الساحب يجب أن يوقع عليه المسحوب عليه بالقبول ، وإنما هو تعهد من المدين يمثل قبولاً صريحاً بالدفع .

وينتشر استخدام الأوراق التجارية في الأوساط التجارية نظراً لسهولة تداولها عن طريق تظهيرها أي تحويل الورقة لأمر شخص آخر الأمر الذي ييسر

الأوراق التجارية

التعامل بها وبحقق السرعة في إنجاز المعاملات ويتلافى تداول كميات كبيرة في النقدية السائلة .

وسيتم الاقتصار في هذا الكتاب على الحديث عن الكمبيالات لكونها أكثر استخداماً وشيوعاً من السندات الأذنية ، أما الشيكات فقد تمّ التعرض لها ضمناً في الفصول الأخرى . وتقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات فيما يتعلق بالأوراق التجارية ومن هذه الخدمات :

- (١) تحصيل الكمبيالات نيابة عن العملاء .
- (٢) خصم الكمبيالات .
- (٣) التسليف بضمان الكمبيالات .

الإجراءات المحاسبية :

تحصيل الأوراق التجارية :

تمثل هذه الوظيفة في قيام البنك بتحصيل الأوراق التجارية في تاريخ استحقاقها نيابة عن العملاء وذلك توفيراً للوقت والجهد ، وكذلك التكلفة التي يتحملها العميل لو قام بهذه العملية بنفسه . ويحصل البنك مقابل هذه الخدمة على عمولة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين ، وتعتبر هذه العمولة أحد مصادر الإيرادات للبنوك . وهنا يتطلب الأمر التفريق بين حالتين :

الحالة الأولى : أن الأوراق التجارية تستحق الدفع في مقر البنك المقدمة له

هذه الأوراق .

الحالة الثانية : أن الأوراق التجارية تستحق الدفع في مقر فرع من فروع

البنك أو لدى أحد البنوك المحلية .

أولاً : الأوراق التجارية التي تستحق الدفع في مقر البنك :

(١) عند استلام البنك للكمبيالة للتحويل :

البيانات	دائن	مدين
د / كمبيالات تحت التحويل		××
د / مودعي كمبيالات تحت التحويل	××	
"ال قيد النظامي لإثبات استلام الكمبيالة للتحويل"		

(٢) تحصيل العمولة والمصاريف (مقدماً) :

البيانات	دائن	مدين
د / الخزينة		××
أو د / الحسابات الجارية (للشخص المسحوبة له الكمبيالة)		××
د / عمولة تحصيل كمبيالات	××	
د / مصاريف تحصيل كمبيالات	××	
"إثبات تحصيل عمولة ومصاريف تحصيل كمبيالات"		

(٣) في حالة تقديم البنك الكمبيالة للطرف المسحوبة عليه ، فإن هناك

احتمالين :

الاحتمال الأول : قبول الكمبيالة وبالتالي قيام المسحوبة عليه بدفع قيمة الكمبيالة .

الاحتمال الثاني : رفض الكمبيالة وعدم قيام المسحوبة عليه بدفع قيمة الكمبيالة .

(أ) قبول الكمبيالة وقيام البنك بتحصيل قيمة الكمبيالة :

البيانات	دائن	مدين
د / الخزينة		××
أو د / الحسابات الجارية (للشخص المسحوب عليه الكمبيالة)		××
د / الفروع (إذا كان السداد بشيك مسحوب على الفروع)		××
د / بنوك محلية (إذا كان السداد بشيك مسحوب على أحد البنوك المحلية)		××
د / الحسابات الجارية (للشخص المسحوب له الكمبيالة)	××	
"إثبات تحصيل قيمة الكمبيالة"		

وفي هذه الحالة يتم إلغاء القيد النظامي :

البيانات	دائن	مدين
د / مودعي كمبيالات تحت التحصيل		××
د / كمبيالات تحت التحصيل	××	
"إثبات عملية إلغاء القيد النظامي بعد تحصيل الكمبيالة"		

(ب) رفض الكمبيالة المودعة للتحصيل :

في حالة رفض المسحوب عليه سداد قيمة الورقة التجارية (الكمبيالة) ، يقوم البنك بإثبات هذا الرفض وامتناع المسحوب عليه الوفاء بالسداد ، ويتم ذلك في ورقة رسمية تسمى (احتجاج عدم القبول) أو (احتجاج عدم الوفاء) وذلك لدى الجهات الرسمية المختصة (غالباً ما تكون الغرفة التجارية) حيث يوجد مكتب يسمى مكتب الاحتجاجات (البروتستو) وهذا الإجراء يمكن حامل الكمبيالة من الرجوع على المسحوب عليه أو الساحب أو أي شخص آخر من

الأوراق التجارية

مظهري الكميالة بقيمة الكميالة بالإضافة إلى رسوم يطلق عليها (مصروف الاحتجاج) أو (مصروف البروتستو) .

وحيث أن مثل هذه المصروفات تتم أولاً بأول ، فيقوم البنك بتسجيلها تبعاً حتى يصل إلى إجمالي هذه المصاريف ويقوم بعد ذلك بتحميلها على مقدم الكميالة للتحويل وتسجل كالتالي :

البيانات	دائن	مدين
ح / مصاريف البروتستو		××
ح / الخزينة	××	
"إثبات دفع مصاريف إجراءات الاحتجاج أو البروتستو"		

البيانات	دائن	مدين
ح / الخزينة		××
أو ح / الحسابات الجارية (مقدم الكميالة للتحويل)		××
ح / مصاريف البروتستو	××	
"إثبات تحميل مصاريف البروتستو على مقدم الكميالة للتحويل"		

البيانات	دائن	مدين
ح / مودعي كميالات تحت التحويل		××
ح / كميالات تحت التحويل	××	
"إثبات عملية إلغاء القيد النظامي بعد تحويل الكميالة"		

مثال (١) :

فيما يلي العمليات التي تمت بقسم الأوراق التجارية في أحد البنوك التجارية خلال شهر أكتوبر عام ٢٠١٣ م :

- (١) بلغت قيمة الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل ٥٠٠.٠٠٠ ريال .
- (٢) بلغت قيمة الأوراق التجارية التي تم تحصيلها ٣٠٠.٠٠٠ ريال ، منها ١٠٠.٠٠٠ ريال نقداً ، و ٥٠.٠٠٠ ريال خصماً من الحسابات الجارية ، و ٥٠.٠٠٠ ريال عن طريق أحد فروع البنك ، والباقي بمعرفة أحد البنوك المحلية ، وقد تم إيداع صافي المبالغ المحصلة في الحسابات الجارية للعملاء .
- (٣) بلغت قيمة الأوراق التجارية التي رفضت ١٠٠.٠٠٠ ريال ، قام البنك بإجراء البروتستو الخاص بها .

فإذا علمت أن :

- (أ) مصاريف التحصيل ٠,٥ ٪ تم تحصيلها عند تقديم الكمبيالات للتحصيل .
- (ب) عمولة التحصيل ١ ٪ .
- (ج) مصاريف البروتستو ٥.٠٠٠ ريال .
- (د) تم تسوية المصاريف والعمولة في الحسابات الجارية .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

الحل :

البيانات	دائن	مدين	رقم العملية
د / كمبيالات تحت التحصيل د / مودعي كمبيالات تحت التحصيل	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	(١)
د / الحسابات الجارية د / مصاريف تحصيل كمبيالات		٢,٥٠٠	
$٢,٥٠٠ = (١٠٠٠ \div ٥) \times ٥٠٠,٠٠٠$			
د / الخزينة د / الحسابات الجارية للمسحوب عليه د / الفروع د / بنوك محلية د / الحسابات الجارية للمسحوب له د / عمولة تحصيل كمبيالات	٢٩٧,٠٠٠ ٣,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠ ٥٠,٠٠٠ ٥٠,٠٠٠ ١٠٠,٠٠٠	(٢)
$٣,٠٠٠ = (١٠٠ \div ١) \times ٣,٠٠٠$ ريال			
د / مودعي كمبيالات تحت التحصيل د / كمبيالات تحت التحصيل	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	
د / مصاريف بروتستو د / الخزينة	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	(٣)
د / الحسابات الجارية للعملاء د / مصاريف بروتستو	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	
د / مودعي كمبيالات تحت التحصيل د / كمبيالات تحت التحصيل	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	

ثانياً : الأوراق التجارية التي تستحق الدفع في مقر فرع من فروع البنك أو لدى أحد البنوك المحلية :

(١) عند استلام البنك للكمبيالة المقدمة للحصول :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / كمبيالات تحت التحصيل		xx
د / مودعي كمبيالات تحت التحصيل	xx	
" القيد النظامي لإثبات استلام الكمبيالة للحصول "		

(٢) عند قيام البنك بتحصيل العمولة والمصاريف مقدماً قبل عملية التحصيل للكمبيالة يكون القيد :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
أو د / الحسابات الجارية (للشخص المسحوبة له الكمبيالة)		xx
د / عمولة تحصيل كمبيالات	xx	
د / مصاريف تحصيل كمبيالات	xx	
" إثبات تحصيل عمولة ومصاريف تحصيل كمبيالات "		

(٣) إرسال الورقة التجارية إلى الفروع أو إلى أحد البنوك المحلية للحصول :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الفروع - أوراق تجارية مرسلة للحصول		xx
أو د / بنوك محلية - أوراق تجارية مرسلة للحصول		xx
د / أوراق تجارية مرسلة للحصول	xx	
" قيد نظامي لإثبات إرسال الأوراق التجارية إلى الفروع أو إلى بنوك محلية "		

الأوراق التجارية

(٤) في حالة قيام الفروع أو البنوك المحلية بتحصيل الأوراق التجارية يكون

القيد :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الفروع		××
أو د / بنوك محلية		××
د / الحسابات الجارية للعملاء (مقدمي الكمبيالات)	××	
"إثبات قيام الفروع أو إلى بنوك محلية بتحصيل الأوراق التجارية"		

مع ملاحظة أن العمولة قد سبق تحصيلها من العميل عند تقديمه للكمبيالة ، أما إذا لم يتم البنك بخصم العمولة مسبقاً ، فإن العمولة يتم خصمها قبل إضافة مبلغ الكمبيالة المحصلة لحساب العميل ويتم تعديل القيد السابق ليصبح كالتالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الفروع		××
أو د / بنوك محلية		××
د / الحسابات الجارية للعملاء (مقدمي الكمبيالات)	××	
د / عمولة تحصيل كمبيالات	××	
"إثبات قيام الفروع أو إلى البنوك المحلية بتحصيل الأوراق التجارية"		

(٥) إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال الأوراق التجارية للفروع أو لبنوك

محلية :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / أوراق تجارية مرسلة للتحصيل		××
د / الفروع - أوراق تجارية مرسلة للتحصيل	××	
أو د / بنوك محلية - أوراق تجارية مرسلة للتحصيل	××	
"إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال الأوراق التجارية للفروع أو لبنوك محلية"		

الأوراق التجارية

(٦) إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الأوراق التجارية من العملاء

لتحصيلها :

البيانات	دائن	مدين
د / مودعي أوراق تجارية (كمبيالات) تحت التحصيل		xx
د / أوراق تجارية (كمبيالات) تحت التحصيل	xx	
"إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الكمبيالات للتحصيل"		

(٧) إثبات عمولة الفروع أو البنوك المحلية وذلك خصماً من عمولة

التحصيل التي حصل عليها البنك :

البيانات	دائن	مدين
د / عمولة تحصيل كمبيالات		xx
د / الفروع	xx	
أو د / بنوك محلية	xx	
"إثبات عمولة الفروع أو البنوك المحلية"		

أما في حالة رفض الكمبيالة المرسلة للفروع أو لأحد البنوك المحلية فإننا نقوم

بالآتي :

- (١) إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الأوراق التجارية من العميل .
- (٢) إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال الأوراق التجارية للفروع أو للبنوك المحلية .
- (٣) إثبات عمولة الفروع أو البنوك المحلية خصماً من عمولة التحصيل التي حصل عليها البنك في حالة الاتفاق بين البنك والعميل على يقوم العميل بدفع قيمة العمولة عند تقديمه للكمبيالة للتحصيل .
- (٤) إثبات قيمة مصاريف البروتستو الذي قام بها الفرع أو البنك المحلي وتحميلها على الحسابات الجارية للعملاء مقدمي هذه الكمبيالات

للتحصيل وذلك كالتالي :

البيانات	دائن	مدين
د / مصاريف البروتستو		xx
د / الفروع	xx	
أو د / بنوك محلية	xx	
"إثبات دفع مصاريف إجراءات الاحتجاج أو البروتستو"		

البيانات	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
أو د / الحسابات الجارية (مقدم الكمبيالة للتحصيل)		xx
د / مصاريف البروتستو	xx	
"إثبات تحميل مصاريف البروتستو على مقدم الكمبيالة للتحصيل"		

مثال :

فيما يلي العمليات التي تمت في قسم الأوراق التجارية بأحد البنوك التجارية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ م :

- (١) بلغت قيمة الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل ٣٠٠,٠٠٠ ريال ، وبلغت عمولة التحصيل ٢,٠٠٠ ريال ، وهناك ٥٠٠ ريال عبارة عن مصروفات بنكية قيدت على الحسابات الجارية الدائنة .
- (٢) بلغت قيمة الكمبيالات التي أرسلها البنك لفروعه للتحصيل ٦٠,٠٠٠ ريال ، وللبنوك المحلية ٧٨,٠٠٠ ريال .
- (٣) بلغت قيمة الكمبيالات المحصلة ٥٦,٠٠٠ ريال نقداً ، وبلغت قيمة الكمبيالات المرفوضة ٢٠,٠٠٠ ريال دفع عنها البنك مصاريف بروتستو ٦٠٠ ريال ، وقد تمت تسوية العمليات في الحسابات الجارية الدائنة للعملاء .

الأوراق التجارية

(٤) بلغت إشعارات الإضافات الواردة من الفروع عن الكمبيالات المحصلة بمعرفتها ٤٠.٠٠٠ ريال قيدت لحساب الحسابات الجارية الدائنة بعد خصم عمولة البنك البالغة ١.٨٠٠ ريال نصفها تخص الفروع .

(٥) بلغت قيمة الإضافات الواردة من البنوك المحلية عن الكمبيالات المحصلة عن طريقها ٤٨.٠٠٠ ريال ، كما وردت كمبيالات مرفوضة قيمتها ٢٠.٠٠٠ ريال وتم عمل بروتستو عليها تكلفته ٤٠٠ ريال ، وقد بلغت قيمة عمولة البنوك المحلية ٨٠٠ ريال .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

الحل :

رقم العملية	مدين	دائن	اليان
(١)	٣٠٠,٠٠٠		د / كمبيالات تحت التحصيل
		٣٠٠,٠٠٠	د / مودعي كمبيالات تحت التحصيل
			د / الحسابات الجارية للعملاء
(٢)	٦٠,٠٠٠		د / الفروع - كمبيالات مرسلة للتحصيل
	٧٨,٠٠٠		د / بنوك محلية - كمبيالات مرسلة للتحصيل
		١٣٨,٠٠٠	د / كمبيالات مرسلة للتحصيل
(٣)	٥٦,٠٠٠		د / الخزينة
		٥٦,٠٠٠	د / الحسابات الجارية (المسحوبة لهم)
	٥٦,٠٠٠		د / مودعي كمبيالات تحت التحصيل
		٥٦,٠٠٠	د / كمبيالات تحت التحصيل

الأوراق التجارية

البيانات	دائن	مدين	رقم العملية
د / مصاريف البروتستو د / الخزينة	٦٠٠	٦٠٠	
د / الحسابات الجارية للعملاء د / مصاريف البروتستو	٦٠٠	٦٠٠	
د / مودعي كمبيالات تحت التحصيل د / كمبيالات تحت التحصيل	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	
د / الفروع د / الحسابات الجارية للعملاء د / عمولة تحصيل كمبيالات	٣٨,٢٠٠ ١,٨٠٠	٤٠,٠٠٠	(٤)
د / عمولة تحصيل كمبيالات د / الفروع	٩٠٠	٩٠٠	
د / كمبيالات مرسلة للتحصيل د / الفروع - كمبيالات مرسلة للتحصيل	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	
د / مودعي كمبيالات تحت التحصيل د / كمبيالات تحت التحصيل	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	
د / بنوك محلية د / الحسابات الجارية للعملاء	٤٨,٠٠٠	٤٨,٠٠٠	(٥)

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين	رقم العملية
د / عمولة تحصيل كمبيالات	٨٠٠	٨٠٠	
د / بنوك محلية	٨٠٠		
د / كمبيالات مرسلة للتحصيل		٤٨,٠٠٠	
د / بنوك محلية - كمبيالات مرسلة للتحصيل	٤٨,٠٠٠		
د / مودعي كمبيالات تحت التحصيل		٤٨,٠٠٠	
د / كمبيالات تحت التحصيل	٤٨,٠٠٠		
د / مصاريف البروتستو		٤٠٠	
د / بنوك محلية	٤٠٠		
د / الحسابات الجارية للعملاء (مقدم الكمبيالة)		٤٠٠	
د / مصاريف البروتستو	٤٠٠		
د / كمبيالات مرسلة للتحصيل		٢٠,٠٠٠	
د / بنوك محلية - كمبيالات مرسلة للتحصيل	٢٠,٠٠٠		
د / مودعي كمبيالات تحت التحصيل		٢٠,٠٠٠	
د / كمبيالات تحت التحصيل	٢٠,٠٠٠		

خصم الأوراق التجارية :

يقصد بخصم أو قطع الأوراق التجارية قيام الدائن بتقديم الورقة إلى البنك لخصمها لديه أي بيعها للبنك واستلام قيمتها الحالية فوراً دون الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق ، ويقصد بالقيمة الحالية القيمة الاسمية للورقة مخصوماً منها مصاريف وعمولة البنك التي يطلق عليها " مصاريف الخصم " أو " مصاريف القطع " أو " الآجيو " ، وتشمل مصاريف الخصم ما يلي :

- (١) فائدة انتظار البنك من تاريخ الخصم حتى تاريخ الاستحقاق ، وتحتسب هذه الفائدة باستخدام سعر أو معدل الخصم السائدة في السوق في تاريخ تقديم الورقة للخصم .
- (٢) مصاريف تحصيل الورقة من المسحوب عليه في تاريخ الاستحقاق .

التوجيه المحاسبي لعمليات خصم الأوراق التجارية :

- (١) إثبات خصم الأوراق التجارية :

البيان	دائن	مدين
د / أوراق تجارية (كمبيالات) مخصومة		xx
د / الخزينة (إذا تم صرف صافي القيمة نقداً)	xx	
أو د / الحسابات الجارية (إذا تم إضافة صافي القيمة للحسابات الجارية)	xx	
د / عمولة خصم الأوراق التجارية	xx	
د / فوائد كمبيالات مخصومة .	xx	
"إثبات خصم الأوراق التجارية وسداد قيمتها مع إثبات الفوائد والعمولة"		

الأوراق التجارية

احتمالات التصرف في الأوراق التجارية المخصصة :

هناك عدة للتصرف في الأوراق التجارية المخصصة وهي :

(١) الاحتفاظ بالورقة التجارية لحين موعد الاستحقاق إذا كان المسحوب عليه في مدينة البنك :

(أ) في حالة التحصيل نقداً من المسحوب عليه :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
د / أوراق تجارية (كمبيالات) مخصصة	xx	
"إثبات تحصيل الأوراق التجارية نقداً"		

(ب) في حالة التحصيل خصماً من الحساب الجاري للمسحوب عليه :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية للعملاء		xx
د / أوراق تجارية (كمبيالات) مخصصة	xx	
"إثبات تحصيل الأوراق التجارية خصماً من الحساب الجاري"		

(ج) في حالة رفض المسحوب عليه سداد قيمة الورقة التجارية :

● إثبات سداد البنك لمصرف البروتستو :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / مصاريف البروتستو		xx
د / الخزينة	xx	
"إثبات دفع مصاريف إجراءات الاحتجاج أو البروتستو"		

الأوراق التجارية

- إثبات تحميل مقدم الورقة التجارية بقيمتها وبقيمة مصاريف البروتستو :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
أو د / الحسابات الجارية (مقدم الكمبيالة للخصم)		xx
د / أوراق تجارية (كمبيالات) مخصومة	xx	
د / مصاريف البروتستو	xx	
"إثبات تحميل مقدم الكمبيالة للتحميل بقيمتها وبمصاريف البروتستو"		

- (٢) إرسال الورقة التجارية إلى أحد فروع البنك أو بنك آخر لتحميلها :

(أ) عند إرسال الورقة التجارية :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الفروع - أوراق تجارية مرسلة للتحميل		xx
أو د / بنوك محلية - أوراق تجارية مرسلة للتحميل		xx
د / أوراق تجارية مرسلة للتحميل	xx	
"قيد نظامي لإثبات إرسال الأوراق التجارية إلى الفروع أو إلى بنوك محلية"		

(ب) عند استلام إخطار بقيام الفرع أو البنك المحلي بالتحميل :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الفروع		xx
أو د / بنوك محلية		xx
د / أوراق تجارية (كمبيالات) مخصومة	xx	
"إثبات قيام الفروع أو إلى بنوك محلية بتحميل الأوراق التجارية"		

(ج) إثبات عمولة الفرع أو البنك المحلي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / عمولة تحميل كمبيالات مخصومة		xx
د / الفروع	xx	
أو د / بنوك محلية	xx	
"إثبات عمولة الفروع أو البنوك المحلية"		

الأوراق التجارية

(ج) إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال الورقة التجارية للفرع أو للبنك

المحلي :

البيانات	دائن	مدين
د / أوراق تجارية مرسلة للتحويل		××
د / الفروع - أوراق تجارية مرسلة للتحويل	××	
أو د / بنوك محلية - أوراق تجارية مرسلة للتحويل	××	
"إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال الأوراق التجارية للفروع أو لبنوك محلية"		

(د) في حالة رفض المسحوب عليه السداد للفرع أو للبنك المحلي يتم تحميل

العميل مقدم الورقة التجارية بقيمة الكمبيالة وبمصروف البروتستو التي قام بدفعها

الفرع أو البنك المحلي وذلك على النحو التالي :

البيانات	دائن	مدين
د / الخزينة		××
أو د / الحسابات الجارية (مقدم الكمبيالة للتحويل)		××
د / أوراق تجارية (كمبيالات) مخصومة	××	
د / الفروع - بقيمة مصاريف البروتستو	××	
أو د / بنوك محلية (بقيمة البروتستو)		
"إثبات تحميل مقدم الكمبيالة للتحويل بقيمتها وبمصاريف البروتستو"		

(هـ) إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال الورقة التجارية للفروع أو البنوك

المحلية :

البيانات	دائن	مدين
د / أوراق تجارية مرسلة للتحويل		××
د / الفروع - أوراق تجارية مرسلة للتحويل	××	
أو د / بنوك محلية - أوراق تجارية مرسلة للتحويل	××	
"إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال الأوراق التجارية للفروع أو لبنوك محلية"		

(٣) إعادة خصم الورقة التجارية :

قد يلجأ البنك إلى إعادة خصم الكمبيالة لدى البنك المركزي وذلك عندما يكون هناك حاجة إلى سيولتها ، وفي هذه الحالة يتنازل البنك عن جزء من القيمة الاسمية للورقة التجارية (الآجيو) وذلك مقابل الحصول على قيمتها الحالية .

(أ) إعادة خصم الورقة لدى البنك المركزي :

البيانات	دائن	مدين
د / البنك المركزي		xx
د / فوائد خصم أوراق تجارية (كمبيالات)		xx
د / مصاريف تحصيل كمبيالات		xx
د / أوراق تجارية (كمبيالات) مخصومة	xx	
"إثبات عملية إعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي"		

(ب) عند استلام إخطار من البنك المركزي يفيد تحصيل الورقة التجارية لا تجرى أي قيود حيث أنه تم التنازل عن الورقة المخصومة مقابل إضافة قيمتها لحساب البنك المركزي .

(ج) في حالة رفض المسحوب عليه السداد وقيام البنك المركزي بإجراء البروتستو يتحمل مقدم الورقة التجارية بقيمة الورقة المخصومة ورسوم البروتستو بالقيود التالي :

البيانات	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية للعميل مقدم الورقة التجارية		xx
د / البنك المركزي	xx	
"إثبات إضافة قيمة الورقة التجارية ومصاريف البروتستو للبنك المركزي"		

فوائد الأوراق التجارية

يجب عند معالجة فوائد الأوراق التجارية (الكمبيالات) مراعاة تواريخ هذه الأوراق بمعنى إذا كانت مدة الكمبيالة تتفق مع السنة المالية للبنك فليس هناك حاجة إلى عمل تسويات للفوائد آخر السنة ، بل تقفل في حساب ملخص الدخل كإيراد لتلك السنة بالقيود التالي :

البيان	دائن	مدين
د / فوائد كمبيالات مخصومة		××
د / ملخص الدخل	××	
"إغلاق فوائد الكمبيالات في ملخص الدخل"		

أما إذا كان هناك تعارض بين مدة الكمبيالة مع السنة المالية للبنك ، فإن الأمر يتطلب إظهار الجزء الخاص بالفترة القادمة في حساب الفوائد غير المستحقة (إيرادات المقدمة) ويمكن معالجة الفائدة في هذه الحالة بأحد طريقتين :

الطريقة الأولى :

أن يتم الفصل بين الفوائد التي تخص السنة المالية التي تم فيها الخصم والفوائد التي تخص السنة أو السنوات المالية اللاحقة مباشرة عند عملية الخصم ، كما يلي :

البيان	دائن	مدين
د / أوراق تجارية (كمبيالات) مخصومة		××
د / الخزينة (إذا تم صرف صافي القيمة نقداً)	××	
أو د / الحسابات الجارية (إذا تم إضافة صافي القيمة للحسابات الجارية)	××	
د / عمولة خصم الأوراق التجارية	××	
د / فوائد كمبيالات مخصومة (ما يخص السنة الحالية)	××	
د / فوائد كمبيالات مخصومة غير المستحقة (ما يخص الفترة أو الفترات القادمة)	××	
"إثبات خصم الأوراق التجارية وسداد قيمتها مع إثبات الفوائد والعمولة"		

الأوراق التجارية

الطريقة الثانية :

أن لا يكون هناك فصل بين الفوائد التي تخص السنة المالية التي تم فيها الخصم والفوائد التي تخص السنة أو السنوات المالية اللاحقة . وفي نهاية العام يتم احتساب فوائد الكمبيالات غير المستحقة وتخصم من مجموع الفوائد لتظهر في حساب الفوائد غير المستحقة كالتالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / أوراق تجارية (كمبيالات) مخصومة		××
د / الخزينة (إذا تم صرف صافي القيمة نقداً)	××	
أو د / الحسابات الجارية (إذا تم إضافة صافي القيمة للحسابات الجارية)	××	
د / عمولة خصم الأوراق التجارية	××	
د / فوائد كمبيالات مخصومة	××	
"إثبات خصم الأوراق التجارية وسداد قيمتها مع إثبات الفوائد والعمولة"		

وفي نهاية السنة المالية يتم إجراء القيد التالي بقيمة الفوائد غير المستحقة والتي تخص الفترات القادمة :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / فوائد كمبيالات مخصومة		××
د / فوائد كمبيالات مخصومة غير المستحقة	××	
"إثبات تسوية الفوائد التي تخص الفترات القادمة في حساب فوائد غير مستحقة"		

مثال :

تمت العمليات التالية خلال شهر أكتوبر في قسم الأوراق التجارية بأحد البنوك التجارية :

(١) بلغت القيمة الاسمية للأوراق التجارية المقدمة للخصم ٣٢٠,٠٠٠ ريال وكان معدل الخصم ١٠٪ ومتوسط مدة هذه الأوراق ثلاثة أشهر وقد قام البنك بسداد ٤٠٪ من صافي القيمة نقداً وأضاف الباقي للحسابات الجارية للعملاء .

(٢) حصل البنك كمبيالات قيمتها ١٢٠,٠٠٠ ريال ورفضت كمبيالات قيمتها ١٠٠,٠٠٠ ريال فقام البنك بعمل بروتستو تكلفته ٢٠٠٠ ريال ورجع البنك على العميل مقدم الورقة وخصم من حسابه الجاري مستحقاته وأعاد له الورقة الكمبيالة .

(٣) أعاد البنك خصم كمبيالات قيمتها الاسمية ٢٠,٠٠٠ ريال لدى البنك المركزي مقابل فوائد خصم قيمتها ٥٠٠ ريال وقام البنك المركزي بتحصيل الكمبيالات .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة .

الأوراق التجارية

الحل :

البيانات	دائن	مدين
د / أوراق تجارية (كمبيالات) مخصصة د / الخزينة	١٢٤,٨٠٠	٣٢٠,٠٠٠
د / الحسابات الجارية للعملاء د / فوائد كمبيالات مخصصة	١٨٧,٢٠٠ ٨,٠٠٠	
د / الخزينة د / كمبيالات مخصصة	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
د / مصاريف البروتستو د / الخزينة	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠
د / الحسابات الجارية للعملاء د / كمبيالات مخصصة د / مصاريف البروتستو	١٠٠,٠٠٠ ٢,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠
د / البنك المركزي د / فوائد خصم الكمبيالات د / كمبيالات مخصصة	٢٠,٠٠٠	١٩,٥٠٠ ٥٠٠

التسليف بضمان الأوراق التجارية :

من الوظائف التي يؤديها البنك لعملائه هي التسليف بضمان الأوراق التجارية . فعندما يرغب حامل هذه الأوراق في الحصول على النقد مع الحفاظ على أوراقه التجارية تحت ملكيته ، فإنه يمكن الحصول على النقد المرغوب عن طريق الاقتراض من البنك بضمان هذه الأوراق . حيث يتم تقديم الأوراق

الأوراق التجارية

التجارية للبنك والاتفاق على شروط القرض وتحديد بعض الشروط المهمة ،
والتي منها الحد الأعلى لمبلغ القرض والنسبة التسليفية للورقة التجارية .

وتتم إجراءات هذا القرض بإحدى طريقتين وذلك حسب الاتفاق المبرم بين
البنك والعميل طالب القرض :

الطريقة الأولى : منح القرض مباشرة للعميل وترك حرية التصرف فيه
للمعمل بحيث يتم سحبه مباشرة إما نقداً أو يتم إضافة المبلغ للحساب الجاري
للمعمل وتتم الإجراءات المحاسبية كالتالي :

(١) عند تقديم الأوراق التجارية للبنك كضمان للسلفة أو القرض :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض		xx
د / مقدمي أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض	xx	
" قيد نظامي لإثبات عملية تقديم الأوراق التجارية ضماناً للقروض "		

(٢) عند صرف قيمة القرض يسجل بال قيد التالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / القروض		xx
د / الخزينة (في حالة الصرف نقداً)	xx	
أو د / الحسابات الجارية (في حالة إضافة القرض للحساب الجاري للمعمل)	xx	
" إثبات عملية منح القرض للمعمل "		

(٣) احتساب الفوائد على القروض :

قد يتم خصم قيمة الفوائد المحتسبة على القرض الممنوح للمعمل وكذلك

الأوراق التجارية

أي عمولات أو خدمات مصرفية مباشرة من قيمة القرض قبل إضافة مبلغ القرض للحساب الجاري للعميل ، بحيث يتم إضافة صافي مبلغ القرض بعد خصم قيمة الفوائد والخدمات الأخرى وفي هذه الحالة تسجل الفوائد بقيد واحد (مركب) مع قيمة القرض وذلك كالتالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / القروض		xx
د / الخزينة (في حالة الصرف نقداً)	xx	
أو د / الحسابات الجارية (في حالة إضافة القرض للحساب الجاري للعميل)	xx	
د / فوائد على القروض محصلاً مقدماً	xx	
د / أتعاب وخدمات مصرفية	xx	
" إثبات عملية منح القرض للعميل بعد خصم قيمة الفوائد والأتعاب البنكية "		

أما إذا لم يتم خصم قيمة الفوائد من قيمة القرض فإنها تسجل بقيد مستقل في تاريخ استحقاقها من قبل العميل كالتالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / فوائد على قروض مستحقة		xx
د / فوائد على القروض	xx	
" إثبات استحقاق الفوائد على القروض "		

وعند تحصيلها تسجل بالقيد التالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
د / فوائد على القروض مستحقة	xx	
" إثبات تحصيل الفوائد على القروض "		

الأوراق التجارية

وفي نهاية الفترة تغلق هذه الفوائد في حساب ملخص الدخل بالقيود التالي :

البيانات	دائن	مدين
د / فوائد على قروض		xx
د / ملخص الدخل	xx	
" إثبات إغلاق الفوائد على القروض "		

(٤) عند سداد قيمة القرض :

البيانات	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
د / الحسابات الجارية		xx
د / القروض	xx	
" إثبات عملية سداد القروض "		

(٥) إعادة الأوراق التجارية للعميل بعد سداد القرض وإلغاء القيد النظامي :

البيانات	دائن	مدين
د / مودعي أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض		xx
د / أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض	xx	
" إثبات عملية إلغاء القيد النظامي بعد سداد قيمة القرض "		

الطريقة الثانية : فتح اعتماد يسحب منه العميل احتياجاته وفي حدود مبلغ يتفق

عليه أو أن يسحب العميل على المكشوف من حسابه الجاري في حدود مبلغ القرض :

(١) عند تقديم الأوراق التجارية للبنك كضمان للسلفة أو القرض :

البيانات	دائن	مدين
د / أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض		xx
د / مقدمي أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض	xx	
" قيد نظامي لإثبات عملية تقديم الأوراق التجارية ضمانا للقروض - سحب على المكشوف - "		

الأوراق التجارية

(٢) عند السحب من الحساب الجاري كقرض :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية - قرض سحب على المكشوف		xx
د / الخزينة	xx	
"إثبات عملية السحب من الحساب الجاري كقرض"		

(٣) تحميل العميل بقيمة الفوائد على المبالغ المسحوبة كقرض :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية - قرض سحب على المكشوف		xx
د / فوائد على القروض	xx	
"إثبات تحميل العميل بقيمة الفوائد المسحوبة على المكشوف كقرض"		

(٤) سداد العميل للمبالغ المسحوبة وتسوية الحساب المكشوف :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الخزينة (بقيمة القرض زائد الفوائد)		xx
د / الحسابات الجارية (إذا تم تسوية الحساب المكشوف عن طريق السحب من حساب جاري آخر)		xx
د / الحسابات الجارية	xx	
"إثبات عملية تسوية الحساب الجاري المكشوف"		

(٥) إلغاء القيد النظامي بعد إعادة الأوراق التجارية لأصحابها :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / مودعي أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض		xx
د / أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض	xx	
"إثبات عملية إلغاء القيد النظامي بعد سداد المبالغ المسحوبة على المكشوف"		

الأوراق التجارية

ولاشك أن الطريقة الأولى أفضل حيث يتم احتساب الفائدة على كامل المبلغ المقرض ولمدة القرض كاملة سواء تم سحب هذا المبلغ أو ظل لدى البنك في الحساب الجاري للعميل . بينما تعتبر الطريقة الثانية أفضل للعميل حيث لا يتم احتساب الفائدة إلا على المبالغ المسحوبة فعلاً والتي ظهر فيها الحساب الجاري للعميل مديناً (أي سالباً) .

تحصيل الأوراق التجارية المقدمة كقروض في تاريخ استحقاقها :

قد يحين موعد أو تاريخ استحقاق الورقة التجارية المقدمة للبنك كضمان للحصول على قرض ، فإذا طلب العميل من البنك القيام بعميلة التحصيل وخصم قيمة القرض من قيمة الورقة التي يتم تحصيلها ، يكون القيد المحاسبي كالتالي :

البيانات	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
أو د / الحسابات الجارية (للشخص المسحوب عليه الكميالة)		xx
أو د / الفروع (إذا كان السداد بشيك مسحوب على الفروع)		xx
أو د / بنوك محلية (إذا كان السداد بشيك مسحوب على أحد البنوك المحلية)		xx
د / القروض بضمان الأوراق التجارية	xx	
د / عمولة تحصيل أوراق تجارية	xx	
د / فوائد على القروض	xx	
د / الحسابات الجارية (للشخص المسحوب له الكميالة) (بالباقي بعد سداد القرض)	xx	
"إثبات تحصيل قيمة الكميالة وتسديد القرض مع فوائده"		

الأوراق التجارية

ثم يتم إلغاء القيد النظامي بعد إعادة الأوراق التجارية لأصحابها :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / مودعي أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض		××
د / أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض	××	
"إثبات عملية إلغاء القيد النظامي بعد سداد قيمة القرض"		

أما إذا كان القرض تم بطريقة السحب على المكشوف ، فإن تسجيل عملية تحصيل الأوراق التجارية تكون كالتالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الخزينة		××
أو د / الحسابات الجارية (للشخص المسحوبة عليه الكمبيالة)		××
أو د / الفروع (إذا كان السداد بشيك مسحوب على الفروع)		××
أو د / بنوك محلية (إذا كان السداد بشيك مسحوب على أحد البنوك المحلية)		××
د / عمولة تحصيل أوراق تجارية	××	
د / الحسابات الجارية المدينة (للشخص المسحوبة له الكمبيالة) (تسوية الحساب المكشوف)	××	
"إثبات تحصيل قيمة الكمبيالة وتسوية الحسابات الجارية المدينة"		

وفي حالة رفض المسحوب عليه سداد قيمة الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق فإن البنك يقوم برد الورقة للعميل مقدم هذه الورقة ويتم إلغاء القيد النظامي وعلى العميل أما أن يقدم ورقة تجارية جديدة أو أن يسدد قيمة القرض .

مثال (١) :

تمت العمليات التالية بقسم الأوراق التجارية :

- (١) بلغت قيمة الكمبيالات المقدمة للبنك ضماناً للحصول على قرض ١٠٠,٠٠٠ ريال وقد وافق البنك على منح قرض في حدود ٨٠٪ من قيمتها الاسمية وتم صرف القرض نقداً .
- (٢) بلغت مسحوبات العملاء النقدية من الاعتماد الممنوح لهم ٦٠,٠٠٠ ريال .
- (٣) قام البنك بتحصيل كمبيالات ضماناً لقروض بمبلغ ٣٠,٠٠٠ ريال .
- (٤) رفضت كمبيالة قيمتها ١٥,٠٠٠ ريال ضماناً لقرض بمبلغ ١٢,٠٠٠ ريال فاتخذ البنك إجراءات البروتستو اللازم بلغت تكلفته ٤٠٠ ريال ورجع البنك على العميل مقدم الكمبيالة بالمبلغ وأعاد له الكمبيالة المرفوضة .
- (٥) قدمت للبنك كمبيالة لخصمها وقد كانت البيانات الخاصة بها على النحو الآتي :

- القيمة الاسمية للكمبيالة ١٠,٠٠٠ ريال .
- تاريخ الإصدار ١ / ٧ / ٢٠١٢ م .
- تاريخ الاستحقاق ١ / ٧ / ٢٠١٣ م
- تاريخ التقديم للخصم ١ / ١١ / ٢٠١٢ م
- معدل الخصم ١٢٪ .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

الأوراق التجارية

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض د / مقدمي أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
د / قروض بضمان أوراق تجارية د / الخزينة	٨٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠
د / الحسابات الجارية للعملاء - قرض سحب على المكشوف د / الخزينة	٦٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠
د / الخزينة د / قروض بضمان أوراق تجارية	٣٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠
د / مقدمي أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض د / أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض	٣٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠
د / مصاريف البروتستو د / الخزينة	٤٠٠	٤٠٠
د / قروض بضمان أوراق تجارية د / مصاريف البروتستو	٤٠٠	٤٠٠
د / مقدمي أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض د / أوراق تجارية مقدمة كضمان لقروض	١٥.٠٠٠	١٥.٠٠٠
د / كمبيالات مخصومة د / الحسابات الجارية د / فوائد خصم كمبيالات	٩.٢٠٠ ٨٠٠	١٠.٠٠٠

تمارين الفصل السابع

تمرين رقم (١) :

بلغت قيمة الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل ٨٠٠.٠٠٠ ريال ، تم تحصيل ٦٠ ٪ منها في حين تم رفض الباقي . فإذا علمت أن : مصاريف التحصيل ٠,٥ ٪ ، عمولة التحصيل ٢ ٪ ، رسوم البروتستو ٤.٠٠٠ ريال .
المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

تمرين رقم (٢) :

في الأول من أكتوبر ٢٠١١ م تقدم بعض العملاء بكمبيالات قيمتها ٤٠٠.٠٠٠ ريال تستحق بعد ستة أشهر وذلك بغرض خصمها لدى البنك ، وقد وافق البنك على ذلك مقابل معدل خصم يبلغ ٦ ٪ ، وقد تم تسديد صافي قيمة هذه الكمبيالات نقداً بعد خصم مصاريف أتعاب قدرها ٢.٠٠٠ ريال ، وبعد ثلاثة أشهر قام البنك بإعادة خصم بعض هذه الكمبيالات وبما يعادل ١٠٠.٠٠٠ ريال لدى البنك المركزي مقابل تنازله عن الفوائد المستحقة عن تلك الفترة . وفي تاريخ استحقاق هذه الكمبيالات قام البنك بتحصيل ما نسبته ٨٠ ٪ من الكمبيالات الموجودة لديه في حين تم رفض الباقي ، اتخذ بشأنها إجراءات البروتستو والذي بلغت تكلفته واحد في الألف من قيمة الكمبيالات . كما ورد إشعار من البنك المركزي يفيد برفض نصف الكمبيالات المخصومة لديه اتخذ بشأنها إجراءات البروتستو بمبلغ ٢.٠٠٠ ريال .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

تمرين رقم (٣) :

في الأول من نوفمبر قدمت للبنك كمبيالات كضمان لقروض قيمتها ٦٠٠.٠٠٠ ريال تستحق بعد ثلاثة أشهر وقد منح البنك قرضاً بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ وذلك بضمان هذه الكمبيالات وبمعدل فائدة قدره ٤ ٪ لمدة ثلاثة أشهر وقد تم خصم قيمة الفوائد مقدماً من قيمة القرض .

إذا علمت أن البنك قام في تاريخ استحقاق الكمبيالات بتحصيل قيمتها مقابل عمولة تحصيل بلغت ٢ ٪ ، وأضاف المبالغ المستحقة للعميل في حسابه الجاري بعد خصم المبالغ المستحقة للبنك .

المطلوب : إثبات قيود اليومية اللازمة .

تمرين رقم (٤) :

قدمت لأحد البنوك الكمبيالات الآتية لخصمها :

الكبيالة	القيمة الاسمية	تاريخ الإصدار	تاريخ الاستحقاق	تاريخ التقديم للخصم
أ	٩٠.٠٠٠	٢٠١٣/١/١	٢٠١٤/١/١	٢٠١٣/٦/١
ب	٤٠.٠٠٠	٢٠١٣/٨/١	٢٠١٤/٣/١	٢٠١٣/٩/١

وقد كان معدل الخصم بالنسبة للبنك ٦ ٪ للكمبيالات التي تقل عن ٥٠.٠٠٠ ريال و ٨ ٪ للكمبيالات التي تزيد عن ٥٠.٠٠٠ ريال ، مع العلم أن نهاية السنة المالية للبنك هي ١٢/٣١ من كل عام .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

تمرين رقم (٥) :

في الأول من أكتوبر قُدمت للبنك كمبيالات قيمتها ١,٢٠٠,٠٠٠ ريال منها ٦٠٪ لغرض التحصيل والباقي لغرض الخصم تستحق بعد ستة أشهر ، وقد قام البنك بتحصيل ٦٠٪ من النوع الأول ، بينما تم رفض الباقي ، في حين تم تحصيل ٧٠٪ من النوع الثاني ، وتم رفض ما نسبته ٢٠٪ وأعاد البنك خصم الكمبيالات المتبقية لدى البنك المركزي قبل تاريخ استحقاقها بأربعة أشهر .

فإذا علمت أن :

(١) معدل الخصم كان ٨ ٪ .

(٢) عمولة التحصيل ١ ٪ .

(٣) مصاريف البروتستو ٠,٢ ٪ .

المطلوب : إجراء القيود اللازمة في دفاتر البنك .

الفصل الثامن

خطابات الضمان

تعريف خطاب الضمان :

خطاب الضمان عبارة عن صك أو شهادة يصدرها البنك بناءً على طلب أحد عملائه يتعهد بمقتضاه بدفع مبلغاً من المال لصالح طرف ثالث وهو المستفيد من خطاب الضمان وذلك في حالة عدم التزام العميل بتنفيذ ما عليه من التزامات ومطالبة المستفيد بسداد القيمة شريطة أن يكون ذلك خلال مدة سريان خطاب الضمان وفي حدود المبلغ الموضح في الضمان وفي نفس الغرض المصدر من أجله .

من التعريف السابق يتضح أن أطراف خطاب الضمان هي :

- (أ) المستفيد : وهو الذي يتم إصدار خطاب الضمان لصالحه ، وعادة لا يكون المستفيد إلا شخصية اعتبارية كمصلحة حكومية أو مؤسسة أو شركة معروفة ، ومن النادر أن يكون شخصية طبيعية .
- (ب) الأمر أو المكفول : وهو العميل الذي يتم إصدار خطاب الضمان بناءً على طلبه ، وهو إما شخصية حكومية (اعتبارية) كالشركة أو المؤسسة ممثلة في (مديرها المسئول) ، وإما يكون شخصية طبيعية .
- (ج) البنك : وهو الذي يقوم بإصدار خطاب الضمان لصالح المستفيد .

أما أركان خطاب الضمان الصادر من البنك والتي يتوجب توفرها في الخطاب مهما كان نوعه فهي كالتالي :

- (أ) تاريخ إصدار خطاب الضمان .
- (ب) رقم خطاب الضمان .

- (ج) اسم المستفيد .
(د) اسم الأمر (العميل الذي يتقدم للبنك بطلب إصدار خطاب الضمان) وهو يمثل هنا الطرف المضمون عنه .
(هـ) المبلغ
(و) الغرض من خطاب الضمان .
(ز) تاريخ انتهاء سريان مفعول خطابا لضمان .
(ح) أية شروط أخرى في الخطاب

أهمية خطابات الضمان :

لخطاب الضمان أهمية كبيرة في حماية المستفيد (المضمون له) حكومة أو شركة لضمان تنفيذ المشاريع أو تأمين المشتريات وفق شروطها ومواصفاتها وفي أوقاتها المحددة . وبالتالي توفير الضمانة للمستفيد عن أي تقصير تنفيذي أو زمني من طرف العميل إضافة إلى أن البنك لا يقبل في استقبال خطاب الضمان وأن يكون طرفا مع العميل لصالح المستفيد إلا إذا توفرت لديه القناعة بكفاءة العميل المالية والمعنوية . وقد أصبحت خطابات الضمان تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية وخاصة في الأعمال التي تنفذها الوحدات الحكومية والشركات الكبرى ، إذ يتطلب عند النظر في العطاءات الخاصة بالمناقصات والمزايدات الخاصة بها ضرورة أن يتقدم الشخص أو الجهة المقدمة للعطاء بخطاب ضمان صادر من بنك معتمد .

وقد حلت خطابات الضمان محل التأمين النقدي ، وبالتالي فهي توفر على العميل انتقال الأموال المطلوبة كتأمين لعملية أو مناقصة معينة ، كما إنها توفر على العميل عناء الانتظار زمنياً طويلاً لاسترداد تلك التأمينات النقدية من الجهات

خطابات الضمان

التي تطلبها بعد الانتهاء من أداء العمل ، كما إنها تتيح للعميل فرصة الاستفادة من المبالغ التي كانت ستستخدم في التأمين في أعمال أخرى مردود للمنشأة ولأصحابها .

استخدامات خطابات الضمان :

توجد حالات متعددة يتطلب الأمر فيها تقديم خطاب ضمان ، نذكر منها على سبيل المثال :

- (١) الاشتراك في المناقصات العامة التي تختص بالمعاملات التي تقوم بها الوحدات الإدارية الحكومية أو الشركات الكبرى .
- (٢) الاشتراك في المزايدات العامة التي ترتبط بالوحدات الإدارية الحكومية أو الشركات الكبرى .
- (٣) يستخدم خطاب الضمان في بعض الأحيان ليحل محل بوليصة الشحن وذلك للإفراج عن البضائع من الجمارك وعلى وجه الخصوص عندما تكون هذه البضائع معرضة للتلف .
- (٤) تستخدم خطابات الضمان أيضاً كضمان عن الآلات والمعدات التي ترسل للخارج لإصلاحها وإعادةها مرة ثانية .

مزايا خطابات الضمان :

هناك العديد من المزايا لخطابات الضمان لجميع الأطراف في تلخيصها في

التالي :

مزايا خطاب الضمان للأمر (العميل) :

- (أ) بخطاب الضمان يتجنب المقاول تجميد أمواله كتأمين لدى المستفيد

وتفادي المتاعب الناشئة عن استرداد المبلغ المحجوز واستغلال أمواله في أعمال أخرى .

(ب) عدم اضطرار العميل لتحويل مبلغ التأمين للمستفيد بالخارج وبالتالي تفادي مخاطر التغيير في أسعار الصرف وتفادي عمولات ومصاريف التحويل .

(ج) زيادة أعداد المنافسين وتشجع المقاولين والتجار للتقدم للمناقصة بسبب عدم اضطرارهم لحجز مبالغ التأمين لدى المستفيد .

مزايا خطاب الضمان للمستفيد :

(أ) يوفر الكثير من الجهد والإجراءات الإدارية والمحاسبية الناشئة عن تحصيل قيمة التأمين النقدي والإفراج عنه .

(ب) إن التزام البنك يكون التزاماً قاطعاً لا رجعة فيه دون شرط أو قيد أو أي معارضة من العميل .

(ج) بخطاب الضمان يضمن المستفيد سرية المنافسة إذ أن إيداع التأمين النقدي لديه قد يكشف أوضاع المنافسين إذا لم يكن مبلغ التأمين محددًا .

(د) تقدم عدد كبير من المنافسين يضمن للمستفيد الحصول على أفضل العروض من جودة السلعة أو الإنشاء والسرعة في الإنجاز بأقل الأسعار .

مزايا خطاب الضمان للبنك (المصدر) :

(أ) تعتبر أحد مصادر الدخل للبنك من خلال العمولات والمصاريف التي يقوم بتحصيلها من عملاءه .

- (ب) خلق قدر من السيولة النقدية للبنك لاستثمارها في مجالات مختلفة .
(ج) تعتبر خطابات الضمان أحد الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك وتؤدي لاستقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء .

أنواع خطابات الضمان :

يمكن تقسيم خطابات الضمان إلى عدة أنواع وذلك وفقاً للزاوية التي يمكن النظر إليها :

أولاً : من حيث الغرض من إصدار خطابات الضمان :

يمكن تقسيمها إلى :

(١) خطابات الضمان الابتدائية :

ويقصد به الخطاب الذي يطلب من الشركات والهيئات والأفراد الذين يتقدمون بعطاءاتهم في المناقصات أو المزايدات العامة . حيث أن المصالح والهيئات الحكومية والشركات الكبرى التي تقوم بطرح المناقصات والمزايدات العامة تطلب من المتقدمين بعطاءاتهم لهذه المناقصات تقديم تأمين كضمان ابتدائي مع كل عطاء وذلك للتحقق من الجدية في العطاءات المقدمة ، وتقدم هذه التأمينات إما نقداً ، أو بشيك مقبول ، أو بخطاب ضمان ابتدائي بقيمة التأمين المطلوب . ويطلق على هذا الضمان في بعض الأحيان بضمان العطاء ، نظراً لأنه يقدم مع كل عطاء يرغب صاحبه الدخول في المناقصات والمزايدات العامة .

وقد أشارت اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧ بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية إلى أن قيمة هذا الضمان تحدد بنسبة لا تقل عن ٢ ٪ ولا تزيد عن ٣ ٪ من التكلفة التقديرية لعملية الشراء المطلوبة .

وهذه التأمينات ترد إلى أصحابها في حالة عدم رسوا المناقصة عليهم . وقد اشترطت اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات خلو خطابات الضمان من

خطابات الضمان

أي قيد أو شرط وأن تكون سارية المفعول لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء فترة صلاحية العطاء .

كما أشارت اللائحة التنفيذية إلى أنه يمكن للجهة المستفيدة من خطابات الضمان مصادرة خطاب الضمان الابتدائي في أي من الحالات الآتية :

- (أ) إذا طلب أي من مقدمي العطاءات سحب عطائه بعد فتح المظاريف خلال مدة صلاحية العطاء (أي خلال فترة تحليل وتقييم العطاءات) .
- (ب) إذا لم يقبل صاحب العطاء الفائز بالتصحیحات الحسابية .
- (ج) إذا لم يقدم صاحب العطاء الفائز ضمان الأداء في المدة المحددة بإخطار قبول عطائه .
- (د) إذا ثبت للجهة أن صاحب العطاء قد أخل بقواعد السلوك والمبادئ الأخلاقية المحددة في قانون المناقصات ولائحته التنفيذية خلال فترة دراسة وتقديم العطاء وإجراءات التحليل والتقييم والبت .

(٢) خطابات الضمان النهائية :

وهذا الخطاب يكون الغرض منه ضمان تنفيذ العملية بعد أن يرسو مزادها أو مناقصتها أو عطاؤها على أحد المتقدمين لهذه المناقصة أو الزائدة ، وأن يكون التنفيذ وفقاً للشروط والضوابط المتفق والمتعاقد عليها في المناقصة .

ويقدم هذا الخطاب بعد أن يتم فتح المضاريف واختيار أحد المتقدمين للمناقصة أو الزائدة ، حيث تطلب الجهة المستفيدة (الجهات الحكومية وغيرها) من الشخص الذي رست عليه المناقصة أو الزائدة تقديم ضمان نهائي يكون قيمته لا تقل عن ١٠ ٪ من قيمة العطاء وذلك عقود الأشغال (البناء وغيره) ، ولا يقل عن ١٥ ٪ من قيمة العطاء بالنسبة لعقود التوريدات والخدمات الأخرى .

خطابات الضمان

أما تأمين دخول المزايد فقد أشارت اللائحة بأن التأمين (الضمان) يجب أن لا يكون أقل من ٢٥ ٪ من قيمة المزايدة المحددة في العطاء .

وقد اشترطت اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات أن تكون فترة سريان خطاب الضمان النهائي أو خطاب ضمان الأداء تبدأ من وقت إصداره وحتى انتهاء إجراءات الفحص والاستلام الابتدائي الخالي من التحفظات مع حق الجهة المستفيدة من الضمان طلب تمديد فترة صلاحية الضمان عند الضرورة دون أن يكون لمقدم الضمان الحق في الاعتراض .

وهذا الخطاب لا يرد لأصحابه إلا بعد التأكد من تنفيذ المورد أو المقاول أو المتعهد لكافة الالتزامات والشروط المحددة في وثائق المناقصة والعقد المبرم بين الطرفين .

وأشارت اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات إلى أنه يمكن مصادرة ضمان الأداء (الضمان النهائي) في أي من الحالات الآتية :

(أ) عند إخلال المقاول أو المورد أو المتعهد بأي شرط من شروط العقد أثناء التنفيذ .

(ب) عند ثبوت عدم التزام المقاول أو المورد في جميع مراحل المناقصة والتعاقد بالمبادئ الأخلاقية أو القواعد السلوكية المحددة في قانون المناقصات ولائحته التنفيذية .

(٣) خطابات الضمان عن الدفعات المقدمة :

ويطلب هذا النوع من خطابات الضمان عندما يتقدم المقاول أو المورد بطلب للجهة التي قامت بإنزال المناقصة يطلب دفعة مقدمة من قيمة العقد حتى يتمكن من البدء في تنفيذ الأعمال المطلوبة منه ، وفي هذه الحالة تقوم بعض الجهات

خطابات الضمان

بصرف دفعة مقدمة من قيمة العقد حددها القانون بأن لا تزيد عن ٢٠٪ من قيمة العقد شريطة أن يقوم المقاول أو المورد بإحضار خطاب ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء بنفس مبلغ الدفعة المقدمة وذلك لضمان تنفيذ الأعمال المطلوبة منه أو لاسترداد المبالغ المدفوعة له .

(٤) خطابات الضمان الملاحية :

في بعض الأحيان تصل البضائع المستوردة من الخارج قبل وصول المستندات الخاصة بها إلى البنك ، وحيث أن هناك مخاطر من تعرض البضائع للتلف أو التأثير نتيجة بقائها في المواني ، لذا فإن المستورد يطلب من البنك المفتوح لديه الاعتماد المستندي إصدار خطاب ضمان ملاحى لغرض تقديمه لمصلحة الجمارك ليتمكن العميل من سحب البضاعة من الميناء ، حيث أن خطاب الضمان الملاحى يحل محل مستندات الشحن ويتعهد فيه البنك بتقديم بوليصة الشحن عند وصولها إلى مصلحة الجمارك ليتم استرجاع خطاب الضمان الملاحى .

(٥) خطابات الضمان الأخرى :

هناك أنواع أخرى من خطابات الضمان مثل خطابات الضمان المشروطة ، أو خطابات الضمان التي تشترطها بعض القوانين والتشريعات والمتعلقة بإصدار التراخيص الخاصة بمزاولة بعض الأعمال .

ثانياً : من حيث نوع التأمين (الغطاء) :

ويمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية :

(١) خطابات ضمان بتأمين نقدي :

وهي الخطابات التي يكون فيها الغطاء المطلوب من قبل البنك (التأمين) مبالغ نقدية يودعها العميل طالب الخطاب أو أن يكون للعميل حساب جاري

خطابات الضمان

لدى البنك يتم حجز المبالغ المطلوبة كتأمين على هذه الخطابات ، تعاد للعميل عند انتهاء مدة سريان خطاب الضمان أو تدفع للمستفيد عند مطالبته للبنك أثناء فترة سريان خطاب الضمان .

(٢) خطابات ضمان بتأمين أوراق مالية أو أوراق تجارية :

حيث يقوم البنك بأوراق مالية أو أوراق تجارية تزيد قيمتها عن قيمة خطاب الضمان حتى يكون البنك في مأمن من مخاطر تقلبات الأسعار لهذه الأوراق .

(٣) خطابات الضمان بتأمين عيني :

في بعض الحالات قد يقوم العميل بتقديم وثائق ملكية عقارات أو أجهزة ومعدات أو وسائل نقل لتكون لدى البنك كرهن مقابل إصدار البنك لخطاب ضمان يطلبه العميل ليتمكن من تقديمه لجهات أخرى .

ثالثاً : من حيث نسبة الغطاء (التأمين) :

ويمكن تقسيمها إلى الأنواع الآتية :

(١) خطاب ضمان بتأمين كامل :

وهي خطابات الضمان التي يقوم البنك بإصدارها بعد توريد العميل لكامل القيمة الموضحة في الخطاب ، أي أن نسبة الغطاء (التأمين) تكون ١٠٠ ٪ من قيمة الخطاب .

(٢) خطاب ضمان بتأمين جزئي :

وهي تلك الخطابات التي يقوم البنك بإصدارها بعد توريد العميل لجزء من قيمة تلك الخطابات ، أي أن نسبة التأمين على ذلك الخطاب تكون أقل من القيمة الموضحة في الخطاب ، أو بمعنى آخر أن نسبة الغطاء (التأمين) تكون أقل من

خطابات الضمان

١٠٠٪ من قيمة الخطاب .

(٣) خطابات ضمان بدون تأمين (بدون غطاء) :

قد يقوم البنك في بعض الحالات بإصدار خطاب ضمان بدون تأمين ، وذلك عندما يتمتع العميل بمركز مالي جيد أو بسمعة مالية جيدة .

رابعاً : من حيث نوع العملة التي يصدر بها خطاب الضمان :

وينقسم إلى :

(١) خطاب ضمان بالعملة المحلية :

وهو خطاب الضمان الذي يصدر بالعملة المحلية لبلد البنك الذي يعمل فيه مثل إصدار خطاب ضمان من قبل أحد البنوك العاملة في اليمن بالريال اليمني .

(٢) خطاب ضمان بالعملة الأجنبية :

وهو خطاب الضمان الذي يصدر بإحدى العملات العالمية وبالذات بالعملات الصعبة مثل الدولار واليورو وغيرها من العملات الصعبة .

ولاشك أن البنك يحرص على أن يكون لديه غطاء أو ضمان كافي عن خطابات الضمان التي يصدرها ، وتختلف نسبة الغطاء من عميل إلى آخر وذلك اعتماداً على مركزه المالي ومدى الثقة في هذا العميل وحجم وتاريخ التعامل معه . ويقوم البنك بتحصيل النسبة المقررة كغطاء من العميل وذلك إما نقداً أو عن طريق التحويل من حساب العميل لدى البنك .

عمولة خطابات الضمان :

يتقاضى البنك عمولة خطابات الضمان عند إصدارها لهذه الخطابات ،

خطابات الضمان

وتختلف نسبة تلك العمولة من خطاب ضمان إلى آخر ، وبطبيعة الحال تزداد العمولة كلما زادت مدة خطاب الضمان .

المعالجات المحاسبية لخطابات الضمان :

(١) عند إصدار الخطاب :

عند تقدم العميل بطلب للبنك لإصدار خطاب الضمان ، فإن البنك يقوم بتحصيل قيمة التأمين (الغطاء) اللازم لذلك الخطاب بالإضافة إلى قيمة العمولة التي يتقاضاها البنك مقابل إصدار تلك الخطابات ، وهنا نجد أننا أمام ثلاثة احتمالات بشأن غطاء خطابات الضمان وهي :

(أ) أن يكون خطاب الضمان بغطاء (تأمين) يعادل كامل قيمة الخطاب .

(ب) أن يكون خطاب الضمان بغطاء (تأمين) يكون أقل من قيمة الخطاب .

وفي هذه الحالة يكون القيد المحاسبي كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة (في حالة التحصيل نقداً)		xx
د / الحسابات الجارية (في حالة الخصم من الحساب الجاري)		xx
د / غطاء خطابات الضمان	xx	
د / عمولة خطابات الضمان	xx	
"إثبات عملية تحصيل قيمة الغطاء مع العمولة"		

(ج) أن يكون خطاب الضمان بدون غطاء (تأمين) :

وفي هذه الحالة يتم إثبات قيمة العمولة ، فقط كالتالي :

خطابات الضمان

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الخزينة (في حالة التحصيل نقداً)		xx
د / الحسابات الجارية (في حالة الخصم من الحساب الجاري)		xx
د / عمولة خطابات الضمان	xx	
"إثبات عملية تحصيل قيمة عمولة خطابات الضمان"		

ثم يتم إجراء قيد نظامي لمتابعة خطاب الضمان كالتالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن خطابات الضمان		xx
د / التزامات البنك عن خطابات الضمان	xx	
"إثبات القيد النظامي لإصدار خطاب الضمان"		

(٢) احتمالات التصرف في خطابات الضمان :

الاحتمال الأول : التزام العميل بتنفيذ التزاماته تجاه الغير (الجهة المستفيدة) ، وعدم مطالبة المستفيد بقيمة خطاب الضمان ، وفي هذه الحالة يقوم البنك بإعادة قيمة التأمين للعميل ويسجل ذلك كالتالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / غطاء خطابات الضمان		xx
د / الخزينة (عند الدفع نقداً)	xx	
د / الحسابات الجارية (عند إضافة قيمة التأمين للحساب الجاري)	xx	
"إثبات عملية إعادة قيمة التأمين على خطابات الضمان"		

خطابات الضمان

ثم يتم إلغاء القيد النظامي ، كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات البنك عن خطابات الضمان		xx
د / التزامات العملاء عن خطابات الضمان	xx	
"إثبات إلغاء القيد النظامي لإصدار خطاب الضمان"		

الاحتمال الثاني : قيام العميل بطلب تمديد مدة خطاب الضمان ، وفي هذه حالة يتم احتساب العمولة الخاصة بالمدة الجديدة فقط ولا يتم إلغاء القيد النظامي . ويتم تسجيل العمولة كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة (في حالة التحصيل نقداً)		xx
د / الحسابات الجارية (في حالة الخصم من الحساب الجاري)		xx
د / عمولة خطابات الضمان	xx	
"إثبات عملية تحصيل قيمة عمولة تجديد خطابات الضمان"		

الاحتمال الثالث : قيام العميل بطلب زيادة قيمة خطاب الضمان ، وفي هذه الحالة يكون أمامنا خيارين : الخيار الأول : أن يتم تحصيل قيمة الزيادة بالإضافة إلى قيمة العمولة المحتسبة ، ويكون ذلك كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / الخزينة (في حالة التحصيل نقداً)		xx
د / الحسابات الجارية (في حالة الخصم من الحساب الجاري)		xx
د / غطاء خطابات الضمان	xx	
د / عمولة خطابات الضمان	xx	
"إثبات عملية تحصيل قيمة الزيادة في خطابات الضمان مع العمولة الخاصة بها"		

خطابات الضمان

فإذا كان خطاب الضمان بدون غطاء فيتم إثبات العمولة فقط ، ثم نقوم بتسجيل القيد النظامي بمبلغ الزيادة كالتالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن خطابات الضمان		xx
د / التزامات البنك عن خطابات الضمان	xx	
"إثبات القيد النظامي الخاص بزيادة قيمة خطاب الضمان"		

والخيار الثاني : أن يتم إلغاء خطاب الضمان القديم وتسجيل خطاب الضمان الجديد بكامل القيمة ، وهذه الحالة هي الأفضل من الحالة الأولى .

الاحتمال الرابع : قيام العميل بطلب تخفيض قيمة خطاب الضمان ، وفي هذه الحالة يتم تخفيض قيمة الغطاء ، ويتم إعادة القيمة المخفض بها إلى العميل وتسجل بالقيد التالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / غطاء خطابات الضمان		xx
د / الخزينة (عند الدفع نقداً)	xx	
د / الحسابات الجارية (عند إضافة القيمة للحساب الجاري)	xx	
"إثبات عملية تخفيض قيمة التأمين على خطابات الضمان"		

وإذا كان خطاب الضمان بدون غطاء فلا يتم إجراء القيد السابق .

ثم يتم عكس القيد النظامي بقدر قيمة التخفيض فقط .

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / التزامات البنك عن خطابات الضمان		xx
د / التزامات العملاء عن خطابات الضمان	xx	
"إثبات عملية تخفيض قيمة خطابات الضمان"		

خطابات الضمان

(٣) عند مطالبة المستفيد بقيمة الخطاب :

إذا لم يتم العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المستفيد (الجهة الصادر لصالحها الضمان) يصبح من حق تلك الجهة المطالبة بقيمة خطاب الضمان ، وفي هذه الحالة يقوم البنك بالسداد دون الرجوع للعميل ، وهنا تواجهنا عدة احتمالات :

الاحتمال الأول : أن يكون قيمة التأمين (الغطاء) تعادل قيمة خطاب الضمان ، أي أن الغطاء يكفي لسداد قيمة خطاب الضمان وفي هذه الحالة يكون القيد كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / غطاء خطابات الضمان		xx
د / الخزينة (عند الدفع نقداً)	xx	
د / الحسابات الجارية (عند إضافة القيمة لحساب الجهة المستفيدة من الضمان)	xx	
إثبات عملية سداد قيمة خطاب الضمان للجهة المستفيدة		

ثم يتم إلغاء القيد النظامي كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات البنك عن خطابات الضمان		xx
د / التزامات العملاء عن خطابات الضمان	xx	
إثبات إلغاء القيد النظامي لإصدار خطاب الضمان		

الاحتمال الثاني : أن يكون الغطاء (الضمان) أقل من قيمة الخطاب ، وفي هذه الحالة فإن الغطاء لا يكفي لسداد قيمة خطاب الضمان للجهة المستفيدة ، وهنا يتم خصم القيمة المتبقية (أي الفارق بين قيمة الغطاء وقيمة خطاب الضمان)

خطابات الضمان

من الحساب الجاري للعميل ويسجل ذلك بالقيود التالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / غطاء خطابات الضمان		xx
د / الحسابات الجارية للعميل		xx
د / الخزينة (عند الدفع نقداً)	xx	
د / الحسابات الجارية (عند إضافة القيمة لحساب الجهة المستفيدة من الضمان)	xx	
"إثبات عملية سداد قيمة خطاب الضمان للجهة المستفيدة"		

ثم يتم إلغاء القيد النظامي كالتالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / التزامات البنك عن خطابات الضمان		xx
د / التزامات العملاء عن خطابات الضمان	xx	
"إثبات إلغاء القيد النظامي لإصدار خطاب الضمان"		

الاحتمال الثالث : أن يكون خطاب الضمان بدون غطاء (بدون تأمين) وفي

هذه الحالة يتم سداد كامل قيمة خطاب الضمان من الحساب الجاري للعميل ،

ويكون ذلك بالقيود التالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية للعميل		xx
د / الخزينة (عند الدفع نقداً)	xx	
د / الحسابات الجارية (عند إضافة القيمة لحساب الجهة المستفيدة من الضمان)	xx	
"إثبات عملية سداد قيمة خطاب الضمان للجهة المستفيدة خصماً من الحساب الجاري"		

خطابات الضمان

ثم يتم إلغاء القيد النظامي كالتالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / التزامات البنك عن خطابات الضمان		xx
د / التزامات العملاء عن خطابات الضمان	xx	
"إثبات إلغاء القيد النظامي لإصدار خطاب الضمان"		

مثال (١) :

بلغت قيمة خطابات الضمان التي قام البنك بإصدارها ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، وبلغت قيمة الغطاءات (التأمين) الخاصة بها ٥٠٠,٠٠٠ ريال ، وقد احتسب البنك عليها عمولة قدرها ١ ٪ من قيمة هذه الخطابات . فإذا علمت أن ربع هذه الخطابات انتهت دون مطالبة من المستفيدين وقام البنك بإعادة قيمة الغطاء (التأمين) للحسابات الجارية للعملاء ، بينما طالب المستفيدون بما قيمته ١٠٠,٠٠٠ ريال من خطابات الضمان نظراً لعدم وفاء العملاء بالتزاماتهم ، وقد قام البنك بسداد قيمة تلك الخطابات للمستفيدين .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

خطابات الضمان

الحل :

البيــــــــان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن خطابات الضمان		١,٠٠٠,٠٠٠
د / التزامات البنك عن خطابات الضمان	١,٠٠٠,٠٠٠	
د / الحسابات الجارية للعميل		٥١٠,٠٠٠
د / غطاء خطابات الضمان	٥٠٠,٠٠٠	
د / عمولة إصدار خطابات الضمان	١٠,٠٠٠	
($1 \times 1,000,000$ %)		
د / غطاء خطابات الضمان		١٢٥,٠٠٠
د / الحسابات الجارية للعملاء	١٢٥,٠٠٠	
قيمة خطابات الضمان المنتهية دون مطالبة = $1,000,000 \times 25\% = 250,000$ ريال		
قيمة غطاء خطابات الضمان بالضمانات المنتهية = $250,000 \times 50\% = 125,000$ ريال		
د / التزامات البنك عن خطابات الضمان		٢٥٠,٠٠٠
د / التزامات العملاء عن خطابات الضمان	٢٥٠,٠٠٠	
د / غطاء خطابات الضمان		٥١,٠٠٠
د / الحسابات الجارية للعملاء		٥٠,٠٠٠
د / الحسابات الجارية للجهة المستفيدة	١٠٠,٠٠٠	
د / التزامات البنك عن خطابات الضمان		١٠٠,٠٠٠
د / التزامات العملاء عن خطابات الضمان	١٠٠,٠٠٠	

خطابات الضمان

مثال (٢) :

أصدر أحد البنوك خطابات ضمان بلغت قيمتها الإجمالية ١.٤٠٠.٠٠٠ ريال ، وقام البنك بحجز مبلغ ٦٣٠.٠٠٠ ريال من الحسابات الجارية للعملاء بصفة غطاء ، وبلغت عمولة البنك عن هذه العمليات ١٪ خصمت من الحسابات الجارية ، وقد انتهت خطابات ضمان قيمتها ٥٦٠.٠٠٠ ريال دون مطالبة من المستفيدين وتم رد قيمة التأمين للحسابات الجارية للعملاء .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن خطابات الضمان		١.٤٠٠.٠٠٠
د / التزامات البنك عن خطابات الضمان	١.٤٠٠.٠٠٠	
د / الحسابات الجارية للعميل		٦٤٤.٠٠٠
د / غطاء خطابات الضمان	٦٣٠.٠٠٠	
د / عمولة إصدار خطابات الضمان ($1\% \times 1.400.000$)	١٤.٠٠٠	
نسبة الغطاء = $(630.000 \div 1.400.000) \times 100 = 45\%$		
د / غطاء خطابات الضمان		٢٥٢.٠٠٠
د / الحسابات الجارية	٢٥٢.٠٠٠	
$252.000 = 45\% \times 560.000$		
د / التزامات البنك عن خطابات الضمان		٥٦٠.٠٠٠
د / التزامات العملاء عن خطابات الضمان	٥٦٠.٠٠٠	

تمارين الفصل الثامن

تمرين رقم (١) :

تقدم أحد الموردين إلى مناقصة تابعة لإحدى الوزارات وقد كان عطاؤه ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال وطلب منه تقديم خطاب ضمان ابتدائي ٢٪ من قيمة العطاء وقد رست المناقصة عليه فطلب منه خطاب ضمان نهائي بقيمة ١٥٪ من قيمة العطاء كضمان إنجاز وأعيد له خطاب الضمان الابتدائي ، وقد طلب المقاول دفعة مقدمة بقيمة ٢٠٪ من قيمة العقد وقد وافقت الوزارة على ذلك بشرط الحصول على خطاب ضمان بقيمة الدفعة المقدمة ، فإذا علمت أن المقاول لم يستطع تنفيذ العقد وقد طلبت الوزارة قيمة خطابي الضمان النهائي وعن الدفعات المقدمة أثناء سريانها ، علماً بأن البنك قام بإصدار خطاب الضمان النهائي بغطاء قدره ٢٠٪ ، وخطاب الضمان عن الدفعات المقدمة بغطاء قدره ٤٠٪ من قيمة الضمان ، أما خطاب الضمان الابتدائي فكان بدون غطاء ، كما إن البنك قد احتسب عمولة ١٪ عن إصدار كل خطاب .

المطلوب : إثبات العمليات السابقة في دفاتر البنك .

تمرين رقم (٢) :

(١) بلغت قيمة خطابات الضمان التي أصدرها البنك بناءً على طلب أحد العملاء ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، وبلغت العمولة ٣٪ من قيمة الخطاب وهي تعادل ٧,٥٪ من قيمة غطاء خطاب الضمان ، وقد تم خصم غطاء خطاب الضمان من الحساب الجاري للعميل ، واتضح وفاء العميل بالتزاماته تجاه الجهة المستفيدة .

(٢) بلغت قيمة خطابات الضمان التي أصدرها البنك بناءً على طلب أحد العملاء ١,٤٠٠,٠٠٠ ريال ، وبلغت العمولة ٤٪ من قيمة الخطاب ، وبلغ غطاء

خطابات الضمان

خطاب الضمان ٥٠٠,٠٠٠ ريال تم خصم نصفه من الحساب الجاري والباقي تم استلامه نقداً ، واتضح أن العميل أوفى بالتزاماته تجاه الجهة المستفيدة بما يعادل ٧٥٠,٠٠٠ ريال ، في حين طالبت الجهة المستفيدة بصرف القيمة المتبقية من خطابات الضمان .
المطلوب : إجراء قيود اليومية في دفاتر البنك .

تمرين رقم (٣) :

بلغت جملة غطاءات (التأمين) خطابات الضمان التي قام البنك بتحصيلها ١٢٠٠,٠٠٠ ريال مقابل إصدار خطابات ضمان بناءً على طلب العملاء وتبلغ نسبة الغطاء (التأمين) ٤٠ ٪ من قيمة الخطابات ، وقد احتسب البنك عمولة قدرها ١ ٪ من قيمة الخطابات ، فإذا علمت أن نصف هذه الخطابات انتهت دون مطالبة من المستفيدين وتم إعادة الغطاء (التأمين) لحسابات العملاء ، بينما طالب المستفيدين بما قيمة ٥٠٠,٠٠٠ ريال من خطابات الضمان نظراً لعدم التزام العملاء بالعقود وقد قام البنك بسداد قيمة تلك الخطابات للمستفيدين .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

تمرين رقم (٤) :

تمت العمليات التالية في قسم خطابات الضمان بأحد البنوك التجارية خلال العام

٢٠١٢ م :

(١) تم إصدار خطاب ضمان بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ ريال بغطاء نسبته ٦٠ ٪ من قيمة الخطاب وقد بلغت العمولة ٢ ٪ .

(٢) تم إصدار خطابات ضمان بمبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ريال بغطاء كامل القيمة وهناك خطابات ضمان قيمتها ١٠٠,٠٠٠ ريال تم إصدارها بدون غطاء وقد بلغت العمولة ١ ٪ من قيمة تلك الخطابات .

خطابات الضمان

- (٣) انتهت خطابات ضمان قيمتها ١٥٠,٠٠٠ ريال دون مطالبة من الجهات المستفيدة وقد كانت تلك الخطابات بغطاء نسبته ٤٠٪ .
- (٤) طلب أحد العملاء تمديد مدة خطاب ضمان قيمته ١٠٠,٠٠٠ ريال وقد وافق البنك على ذلك في مقابل عمولة نسبتها ١٪ .
- (٥) طلب أحد العملاء زيادة قيمة خطاب ضمان قيمته ٢٠٠,٠٠٠ ريال بنسبة ٤٠٪ وقد وافق البنك على ذلك مقابل عمولة قيمتها ٥,٠٠٠ ريال علماً بأن الخطاب الأصلي كان بغطاء نسبته ٦٠٪ .
- (٦) طالبت بعض الجهات المستفيدة بخطابات ضمان قيمتها ٨٠٠,٠٠٠ ريال نظراً لعدم وفاء العملاء بالتزاماتهم وقد كانت تلك الخطابات بغطاء نسبته ٨٠٪ .
- (٧) طلب أحد العملاء من البنك تخفيض قيمة خطاب ضمان قيمته ٤٠٠,٠٠٠ ريال بنسبة ٢٠٪ وقد وافق البنك على ذلك علماً بأن الخطاب كان بغطاء نسبته ٥٠٪ .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

تمرين رقم (٥) :

طلب أحد العملاء تخفيض قيمة خطاب ضمان قيمته ٥٠٠,٠٠٠ ريال بنسبة ٢٠٪ وقد وافق البنك على ذلك مقابل عمولة قيمتها ٤,٠٠٠ ريال علماً بأن الخطاب الأصلي كان بغطاء نسبته ٤٠٪ ، فإذا علمت أن هذا الخطاب انتهى دون مطالبة من الجهة المستفيدة .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

الفصل التاسع

القروض

مقدمة :

يعتبر نظام القروض في البنوك التجارية أحد أوجه استثمارات الأموال التي يودعها العملاء في هذه البنوك ، وذلك من خلال منح قروض بضمانات يشترطها البنك أو من خلال تقديم تسهيلات للعملاء مقابل حصول البنك على فوائد دائنة عن هذه المعاملات .

تعريف القروض :

يمكن تعريف القروض البنكية بأنها عبارة عن الأموال الممنوحة للعملاء لغرض استخدامها إما في تمويل النشاط الجاري لهم ، أو في تمويل الأنشطة الاستثمارية ، أو في سداد الالتزامات الشخصية (مثل شراء سيارة أو عقار أو نحو ذلك) . على أن يتعهد المدين (العميل) بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة .

أنواع القروض :

يمكن تقسيم القروض إلى نوعين :

أولاً : من حيث نوع الاستخدام :

وتنقسم إلى :

(١) قروض استهلاكية :

وهو القرض الذي يكون الغرض منه هو إشباع بعض الحاجات الشخصية للمقترض مثل شراء منزل ، أو أثاث ، أو تسديد ديون أو غير ذلك من الاستخدامات الشخصية .

القروض

(٢) قروض استثمارية :

وهو القرض الذي يكون الغرض منه هو استثمار هذه الأموال في المجالات الاستثمارية المختلفة بغرض تحقيق عائد. للمقترض بالإضافة إلى تغطية تكاليف القرض ، مثل القروض الزراعية أو الصناعية أو العقارية وغيرها .

ثانياً : من حيث فترة السداد :

ويمكن تقسيم القروض من حيث الفترة الزمنية الواجبة السداد إلى :

(١) قروض قصيرة الأجل :

وهي القروض التي يتوجب سدادها خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة مالية أو دورة تشغيلية .

(٢) قروض طويلة الأجل :

وهي القروض التي يمكن سداد قيمتها خلال فترة زمنية تكون أطول من السنة المالية كأن يكون السداد بعد ثلاث أو خمس سنوات أو نحو ذلك .

المعالجات المحاسبية للقروض :

(١) عند منح القرض يكون القيد :

البيان	دائن	مدين
د / القروض		xx
د / الخزينة (عند صرف قيمة القرض نقداً)	xx	
أو د / الحسابات الجارية (عند إضافة قيمة القرض للحساب الجاري للعميل)	xx	
د / عمولة (مصاريف) القروض	xx	
"إثبات عملية صرف قيمة القرض للعميل"		

القروض

(٢) سداد قيمة القرض :

عند سداد قيمة القرض يتم تسجيل القيد التالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الخزينة (عند التحصيل نقداً)		××
د / الحسابات الجارية (عند التحصيل خصماً من الحساب الجاري)		××
د / القروض	××	
"إثبات عملية تحصيل قيمة القروض"		

المعالجات المحاسبية للفوائد على القروض

(١) خصم الفوائد من قيمة القرض مباشرة :

عند خصم الفوائد من قيمة القرض مباشرة يكون القيد :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / القروض		××
د / الخزينة (عند صرف قيمة القرض نقداً) (بالصافي)	××	
أو د / الحسابات الجارية (عند إضافة قيمة القرض للحساب الجاري للعميل)	××	
د / فوائد قروض محصلة مقدماً	××	
"إثبات عملية صرف قيمة القرض للعميل بعد خصم الفوائد"		

وفي نهاية الفترة يتم تسوية الفوائد بالقيد التالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / فوائد قروض محصلة مقدماً		××
د / فوائد القروض الدائنة (بما يخص السنة الحالية)	××	
"إثبات فوائد القروض الدائنة الخاصة بالسنة الحالية"		

القرض

ثم يتم إغلاق هذه الفوائد في ملخص الدخل بالقيود التالي :

البيانات	دائن	مدين
د / فوائد دائنة على القروض		xx
د / ملخص الدخل	xx	
"إثبات عملية إغلاق الفوائد الدائنة في حساب ملخص الدخل"		

مثال (١) :

احتاجت شركة المشاعل إلى رأسمال في حدود ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال فاتفت مع بنك الرسالة على إقراضها المبلغ لمدة ١٢ شهراً بمعدل فائدة سنوي قدره ١٢ ٪ على أن يقوم البنك بخصم قيمة الفوائد مباشرة من قيمة القرض ، فإذا علمت :

- ٢٠٠٧/٨/١ م هو تاريخ توقيع العقد . .
- ١٢/٣١ من كل عام هو نهاية السنة المالية لبنك الرسالة وللشركة .
- تم إيداع المبلغ في حساب الشركة الموجود لدى البنك .
- قامت شركة المشاعل بسداد القرض في ٢٠٠٨/٨/١ م .

المطلوب :

- قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك في ٢٠٠٧/٨/١ م .
- قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك في ٢٠٠٧/١٢/٣١ م .
- قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك في ٢٠٠٨/٨/١ م .
- قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك في ٢٠٠٨/ ١٢/٣١ م .

القروض

الحل :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
حـ / القروض		١٠.٠٠٠.٠٠٠
حـ / الحسابات الجارية	٨.٨٠٠.٠٠٠	
حـ / فوائد قروض محصلة مقدماً	١.٢٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية منح القرض وإيداعه في الحساب الجاري وذلك بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١ $12\% \times 10.000.000$		
حـ / فوائد قروض محصلة مقدماً		٥٠٠.٠٠٠
حـ / فوائد قروض دائنة	٥٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية تحميل السنة بما يخصها من الفوائد الدائنة $12\% \times 10.000.000 \div 5 = 2.400.000$ ريال وذلك بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١		
حـ / فوائد قروض دائنة		٥٠٠.٠٠٠
حـ / ملخص الدخل	٥٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية إغلاق الفوائد الدائنة في ملخص الدخل في ٢٠٠٧/١٢/٣١		
حـ / الخزينة		١٠.٠٠٠.٠٠٠
حـ / القروض	١٠.٠٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية سداد قيمة القرض في ٢٠٠٨/٨/١		
حـ / فوائد قروض محصلة مقدماً		٧٠٠.٠٠٠
حـ / فوائد قروض دائنة	٧٠٠.٠٠٠	
$700.000 = (12 \div 7) \times 10.000.000$ وذلك بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١		
حـ / فوائد قروض دائنة		٧٠٠.٠٠٠
حـ / ملخص الدخل	٧٠٠.٠٠٠	
"إغلاق الفوائد في حساب ملخص الدخل في تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١"		

القروض

(٢) إثبات الفوائد على القروض في تاريخ استحقاقها :

تحتسب الفائدة على القروض في نهاية كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو في نهاية السنة بحسب نظام البنك وتسجل الفوائد بالقيود التالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / فوائد مستحقة على القروض		xx
د / فوائد القروض الدائنة	xx	
"إثبات عملية استحقاق الفائدة على القروض"		

(٣) عند تحصيل قيمة الفائدة على القرض :

عند تحصيل فوائد القروض يتم تسجيل القيد التالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الخزينة (عند التحصيل نقداً)		xx
د / الحسابات الجارية (عند التحصيل خصماً من الحساب الجاري)		
د / فوائد مستحقة على القروض	xx	
"إثبات عملية تحصيل قيمة الفوائد على القروض"		

(٤) إغلاق الفوائد الدائنة في نهاية السنة :

في نهاية السنة يتم إغلاق حساب الفوائد الدائنة في حساب ملخص الدخل بالقيود التالي :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / فوائد القروض الدائنة		xx
د / ملخص الدخل	xx	
"إثبات عملية إغلاق الفوائد الدائنة على القروض في ملخص الدخل"		

القروض

الحل :

التاريخ	مدین	دائن	البیان
٢٠١١/١١/١	٨٠٠.٠٠٠		د / القروض د / الحساب الجاري للعمیل
		٨٠٠.٠٠٠	
١٢/٣١	٤.٠٠٠		د / فوائد مستحقة على القروض د / فوائد قروض دائنة
		٤.٠٠٠	
٢٠١١/١٢/٣١	٤.٠٠٠		د / فوائد قروض دائنة د / ملخص الدخل
		٤.٠٠٠	
٢٠١٢/١/٣١	٢.٠٠٠		د / فوائد مستحقة على القروض د / فوائد قروض دائنة
		٢.٠٠٠	
	٦.٠٠٠		د / الحساب الجاري للعمیل د / فوائد مستحقة على القروض
		٦.٠٠٠	
٢٠١٢/٤/٣٠	٦.٠٠٠		د / فوائد مستحقة على القروض د / فوائد قروض دائنة
		٦.٠٠٠	
	٦.٠٠٠		د / الحساب الجاري للعمیل د / فوائد مستحقة على القروض
		٦.٠٠٠	
٧/٣١	٦.٠٠٠		د / فوائد مستحقة على القروض د / فوائد قروض دائنة
		٦.٠٠٠	
	٦.٠٠٠		د / الحساب الجاري للعمیل د / فوائد مستحقة على القروض
		٦.٠٠٠	
١٠/٣١	٦.٠٠٠		د / فوائد مستحقة على القروض د / فوائد قروض دائنة
		٦.٠٠٠	
١٠/٣١	٨٠٦.٠٠٠		د / الحساب الجاري للعمیل د / فوائد مستحقة على القروض د / القروض
		٦.٠٠٠	
		٨٠٠.٠٠٠	
٢٠١٢/١٢/٣١	٢٠.٠٠٠		د / فوائد قروض دائنة د / ملخص الدخل
		٢٠.٠٠٠	

القروض

منح القروض بضمانات :

(١) عند منح القرض بضمانات شخصية لعملاء آخرين :

عند منح القرض بضمان شخصي من قبل أحد العملاء الذين لديهم حساب جاري لدى البنك ، تكون المعالجات المحاسبية كالتالي :

(أ) عند منح القرض يكون القيد :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / القروض بضمان العملاء		xx
د / الحسابات الجارية (عند إضافة القرض للحساب الجاري للعميل)	xx	
د / الخزينة (عند دفع القرض نقداً)	xx	
"إثبات عملية منح القرض بضمان أحد العملاء"		

(ب) عند سداد العميل لقيمة القرض يكون القيد :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الخزينة (عند التحصيل نقداً)		xx
د / الحسابات الجارية (عند التحصيل خصماً من الحساب الجاري)		xx
د / القروض بضمان العملاء	xx	
"إثبات عملية تحصيل قيمة القرض الممنوح بضمان العملاء"		

(ج) عند عجز العميل عن سداد قيمة القرض يتم خصم قيمة القرض من

الحساب الجاري للعميل الضامن ، ويكون القيد :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية للعميل الضامن		xx
د / القروض بضمان العملاء	xx	
"إثبات عملية تحصيل قيمة القرض الممنوح بضمان العملاء"		

القروض

(٢) عند منح القرض بضمانات عينية :

في كثير من الأحيان تقوم البنوك بمنح القروض بضمانات عينية مثل العقارات أو السيارات أو غيرها ، على تغطي قيمة هذه الضمانات قيمة القرض مع قيمة الفوائد المستحقة على ذلك القرض ، وفي هذه تكون المعالجات المحاسبية كالتالي :

(أ) إجراء قيد نظامي بقيمة الضمانات العينية :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
حـ / ضمانات عينية على القروض		xx
حـ / أصحاب الضمانات العينية على القروض	xx	
"إثبات إجراء القيد النظامي بقيمة الضمانات العينية المرهونة كضمان لقروض"		

(ب) إثبات عملية منح القرض :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
حـ / القروض بضمانات عينية		xx
حـ / الحسابات الجارية (عند إضافة القرض للحساب الجاري للعميل)	xx	
حـ / الخزينة (عند دفع القرض نقداً)	xx	
"إثبات عملية منح القرض بضمانات عينية"		

(ج) عند سداد قيمة القرض :

البيــــــــــــــــان	دائن	مدين
حـ / الخزينة (عند التحصيل نقداً)		xx
حـ / الحسابات الجارية (عند التحصيل خصماً من الحساب الجاري)		xx
حـ / القروض بضمانات عينية	xx	
"إثبات عملية تحصيل قيمة القرض الممنوح بضمانات عينية"		

القروض

ثم يتم إلغاء القيد النظامي كالتالي :

البيانات	دائن	مدين
د / أصحاب الضمانات العينية على القروض		xx
د / ضمانات عينية على القروض	xx	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي الخاص بالضمانات العينية المرهونة كضمان لقروض		

(د) عند عدم قدرة العميل على سداد قيمة القرض ، يقوم البنك ببيع الضمانات العينية المرهونة لديه كضمان لهذه القروض ، ويتم استخدام الأموال المحصلة من عملية البيع في سداد قيمة القرض مع فوائده وسداد أي مصروفات أخرى تتعلق بالقرض أو بعملية البيع وتكون القيود كالتالي :

(١) إثبات عملية بيع الأصول المرهونة كضمان لقروض :

البيانات	دائن	مدين
د / الخزينة		xx
د / ضمانات عينية مبيعة	xx	
"إثبات عملية بيع أصول مرهونة كضمان لقروض"		

(٢) استخدام الأموال المحصلة من عملية البيع :

البيانات	دائن	مدين
د / ضمانات عينية مبيعة		xx
د / القروض بضمانات عينية	xx	
د / فوائد مستحقة على قروض بضمانات عينية	xx	
د / مصاريف بيع ضمانات عينية	xx	
د / الخزينة أو د / الحسابات الجارية	xx	
"إثبات عملية استخدام مبالغ بيع أصول مرهونة كضمان لقروض"		

القروض

(٣) إلغاء القيد النظامي كالتالي :

البيــــــــــــــــان	دائــــــــن	مدين
ح / أصحاب الضمانات العينية على القروض		××
ح / ضمانات عينية على القروض	××	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي الخاص بالضمانات العينية المرهونة كضمان لقروض		

مثال (٣) :

احتاج العميل أحمد إلى مبلغ ١٠٠.٠٠٠ ريال فاتفق مع البنك على إقراضه المبلغ لمدة تسعة أشهر بمعدل فائدة سنوي ٨٪ وقد قام البنك بإيداع المبلغ في الحساب الجاري للعميل ، واحتسب مصاريف قروض بلغت ٤٠٠ ريال . وقد قام العميل بسداد قيمة القرض في الموعد المحدد وكان السداد نقداً .

المطلوب : إثبات العملية السابقة في دفاتر البنك .

الحل :

البيــــــــــــــــان	دائــــــــن	مدين
ح / القروض		١٠٠,٠٠٠
ح / الحسابات الجارية	٩٩,٦٠٠	
ح / مصاريف القروض	٤٠٠	
إثبات عملية منح القرض وإيداعه في الحساب الجاري		
ح / الخزينة		١٠٦,٠٠٠
ح / القروض	١٠٠,٠٠٠	
ح / فوائد القروض	٦,٠٠٠	
إثبات عملية سداد القرض نقداً		

مثال (٤) :

تمت العمليات التالية في قسم القروض والتسهيلات بأحد البنوك التجارية وذلك خلال العام المالي ٢٠١٠ م :

- (١) في الأول من يناير قام البنك بمنح العميل محمد قرضاً بمبلغ ٦٠٠٠.٠٠٠ ريال لمدة سنة بفائدة نسبتها ١٠ ٪ على أن تسدد الفوائد مع قيمة القرض في تاريخ استحقاقه ، وقد قام العميل بالسداد وتم تسوية العمليات في الحساب الجاري للعميل .
- (٢) في ١٥ فبراير تم منح العميل خالد قرضاً قيمته ١.٢٠٠.٠٠٠ ريال لمدة عام ونصف بفائدة معدلها ١٢ ٪ وعلى أن يتم سداد الفوائد كل ثلاثة أشهر ، أما قيمة القرض فتسدد على ثلاثة أقساط بواقع قسط كل ستة أشهر .
- (٣) في الأول من إبريل تم منح الشركة العربية قرض قيمته ٥.٠٠٠.٠٠٠ ريال بضمان شركة الرافدين لمدة ستة أشهر وبفائدة معدلها ٦ ٪ .
- (٤) في الأول من أكتوبر أستحق القرض الممنوح للشركة العربية غير أن الشركة لم تتمكن من السداد فقام البنك بخصم مبلغ القرض من الحساب الجاري للعميل الضامن .
- (٥) في ١٥ نوفمبر قام البنك بمنح مؤسسة الأمل قرض بمبلغ ٨٠٠.٠٠٠ ريال لمدة تسعة أشهر بفائدة معدلها ٩ ٪ بضمان سيارة قيمتها ١.٢٠٠.٠٠٠ ريال .
- (٦) تم بيع عقار بمبلغ ٥.٠٠٠.٠٠٠ ريال مرهون كتأمين لقرض تم منحه للعميل خالد قيمته ٤.٠٠٠.٠٠٠ ريال بفائدة معدلها ٥ ٪ يستحق في ٢١ ديسمبر ، وقد تم استخدام المبلغ لسداد قيمة القرض وفوائده وما

القروض

تبقى منه تم سداده للعميل نقداً بعد خصم مصاريف البيع التي بلغت ٢٠٠,٠٠٠ ريال ، علماً بأن الفوائد المستحقة المتراكمة الخاصة بهذا القرض بلغت ١٠٠,٠٠٠ ريال حتى بداية ديسمبر .

المطلوب : إجراء القيود اللازمة في دفاتر البنك والخاصة بعام ٢٠١٠ م .

الحل :

البيان	دائن	مدين	التاريخ	الرقم
د / القروض		٦٠٠,٠٠٠	١ / ١	(١)
د / الحسابات الجارية	٦٠٠,٠٠٠			
د / الحسابات الجارية		٦٦٠,٠٠٠	١٢ / ٣١	
د / القروض	٦٠٠,٠٠٠			
د / فوائد القروض الدائنة	٦٠,٠٠٠			
د / القروض		١,٢٠٠,٠٠٠	٢ / ١٥	(٢)
د / الحسابات الجارية	١,٢٠٠,٠٠٠			
د / فوائد مستحقة على القروض		٣٦,٠٠٠	٥ / ١٥	
د / فوائد القروض الدائنة	٣٦,٠٠٠			
$٣٦,٠٠٠ \text{ ريال} = (١٢ \div ٣) \times ١٢\% \times ١,٢٠٠,٠٠٠$				
د / الحسابات الجارية		٣٦,٠٠٠		
د / فوائد مستحقة على القروض	٣٦,٠٠٠			
د / فوائد مستحقة على القروض		٣٦,٠٠٠	٨ / ١٥	
د / فوائد القروض الدائنة	٣٦,٠٠٠			
د / الحسابات الجارية		٤٣٦,٠٠٠	٨ / ١٥	
د / القروض	٤٠٠,٠٠٠			
د / فوائد مستحقة على القروض	٣٦,٠٠٠			
$٤٠٠,٠٠٠ \text{ ريال} = (٣ \div ١) \times ٨٠٠,٠٠٠$				

القروض

البيان	دائن	مدين	التاريخ	الرقم
د/ فوائد مستحقة على القروض د/ فوائد القروض الدائنة	٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	١١/١٥	
د/ الحسابات الجارية للعملاء د/ فوائد مستحقة على القروض	٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠		
د/ فوائد مستحقة على القروض د/ فوائد القروض الدائنة	١٢.٠٠٠	١٢.٠٠٠	١٢/٣١	
$١٢.٠٠٠ \text{ ريال} = (١٢ \div ١.٥) \times \% ١٢ \times ٨٠٠.٠٠٠$				
د/ القروض بضمان العملاء د/ الخزينة	٥.٠٠٠.٠٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠	٤/١	(٣)
د/ فوائد مستحقة على القروض د/ فوائد القروض الدائنة	١٥٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	١٠/١	
$١٥٠.٠٠٠ \text{ ريال} = (١٢ \div ٦) \times \% ٦ \times ٥.٠٠٠.٠٠٠$				
د/ الحسابات الجارية للعميل الضامن د/ قروض بضمان العملاء د/ فوائد مستحقة على القروض	٥.٠٠٠.٠٠٠ ١٥٠.٠٠٠	٥.١٥٠.٠٠٠	١٠/١	(٤)
د/ ضمانات عينية على القروض أصحاب ضمانات عينية على القروض	١.٢٠٠.٠٠٠	١.٢٠٠.٠٠٠	١١/١٥	(٥)
د/ القروض بضمانات عينية د/ الحسابات الجارية	٨٠٠.٠٠٠	٨٠٠.٠٠٠		
د/ فوائد مستحقة على القروض د/ فوائد القروض الدائنة	٩.٠٠٠	٩.٠٠٠	١٢/٣١	
$٩.٠٠٠ \text{ ريال} = (٣٦٠ \div ٤٥) \times \% ٩ \times ٨٠٠.٠٠٠$				

القروض

البيان	دائن	مدين	التاريخ	الرقم
د / الخزينة		٥.٠٠٠.٠٠٠	١٢/٢٠	(٦)
د / ضمانات عينية مباعه	٥.٠٠٠.٠٠٠			
د / ضمانات عينية مباعه		٥.٠٠٠.٠٠٠	١٢/٢٠	
د / القروض بضمانات عينية	٤.٠٠٠.٠٠٠			
د / فوائد مستحقة على قروض بضمانات عينية	١١٠.٩٥٩			
د / مصاريف بيع ضمانات عينية	٢٠٠.٠٠٠			
د / الخزينة	٦٨٩.٠٤١			
<p>فوائد الأيام المتبقية من ديسمبر = $٤.٠٠٠.٠٠٠ \times ٥\% \times (٣٦٥ \div ٢٠) = ١٠.٩٥٩$ ريال</p> <p>إجمالي فوائد القرض = $١٠.٩٥٩ + ١٠٠.٠٠٠ = ١١٠.٩٥٩$ ريال</p>				
د / أصحاب ضمانات عينية على القروض		٥.٠٠٠.٠٠٠		
د / ضمانات عينية على القروض	٥.٠٠٠.٠٠٠			

تمارين الفصل التاسع

تمرين :

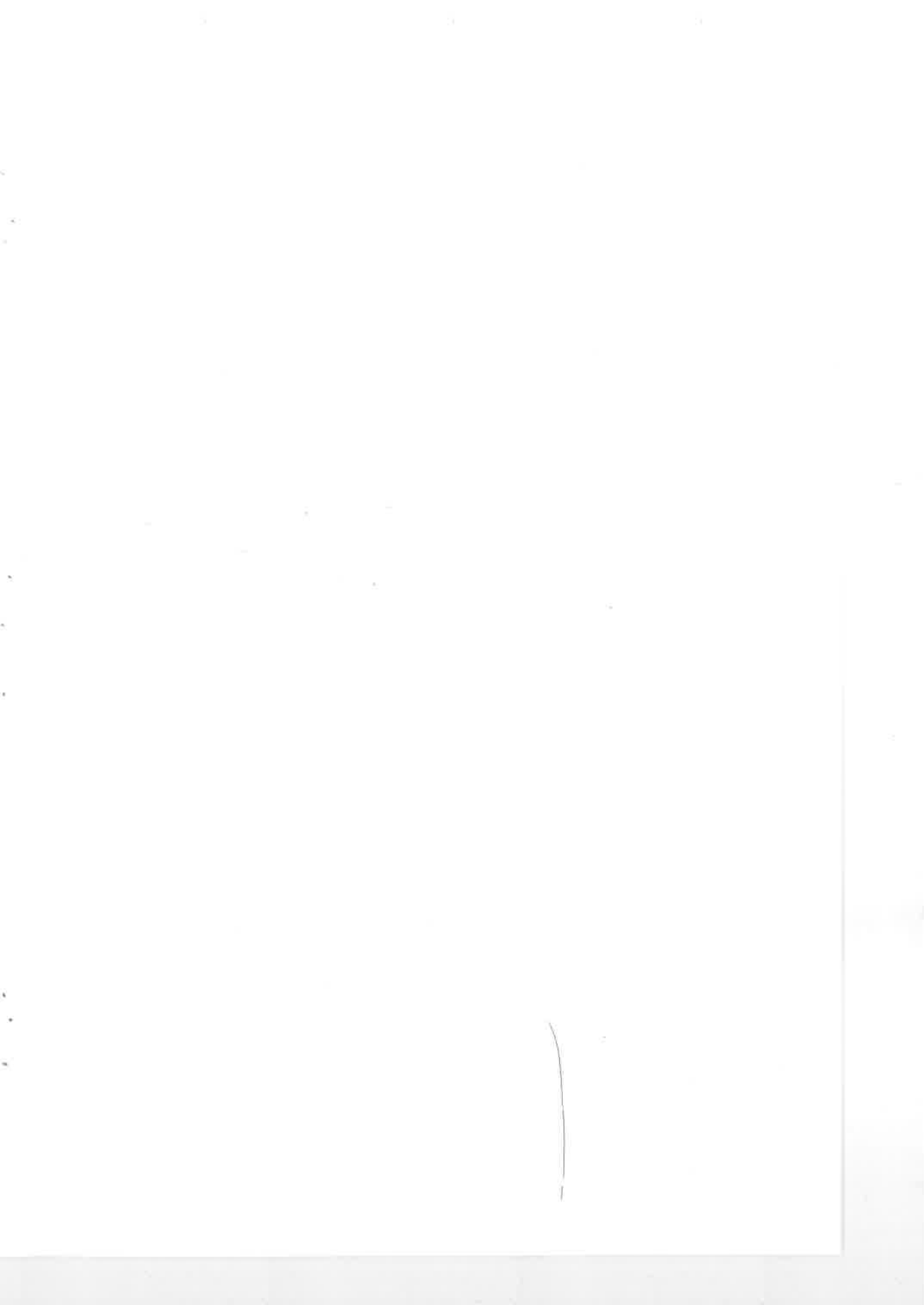
في الأول سبتمبر أستحق قرض سبق وأن قام البنك بمنحه لمؤسسة الخير بمبلغ ٤.٠٠٠.٠٠٠ ريال سبق منحه في الأول من يناير من نفس العام بفائدة معدلها ٦٪ بضمان سيارتين قيمة السيارة الواحدة ٢.٥٠٠.٠٠٠ ريال ، إلا أن المؤسسة لم تتمكن من السداد مما أضطر البنك لبيع السيارات المرهونة بمبلغ ٥.٠٠٠.٠٠٠ ريال ، وقد تم استخدام المبلغ لسداد قيمة القرض وفوائده وما تبقى منه تم سداده للعميل نقداً بعد خصم مصاريف البيع التي بلغت ١٠٠.٠٠٠ ريال .

المطلوب : إجراء القيود اللازمة الخاصة بالقرض السابق من تاريخ منحه

وحتى سداد قيمته .

الفصل العاشر

الاعتمادات المستندية



ماهية الاعتمادات المستندية

تعتبر الاعتمادات المستندية أداة هامة من أدوات تمويل الصادرات والواردات الخارجية. ويعتبر قسم الاعتمادات المستندية من أهم الأقسام في البنوك التجارية ، وذلك بسبب أن هذه الاعتمادات أصبحت تلعب دوراً حيوياً وهاماً في التجارة الدولية .

فلو فرضنا أن منشأة ما تعمل في اليمن (المستورد) وتريد شراء بضاعة من الصين (المصدر) ، فمن الطبيعي أن كل من المستورد والمصدر يريد الطريقة المثلى لضمان المردود الذي سيحصل عليه من العملية ، وهي البضاعة بالنسبة للمستورد ، والنقود بالنسبة للمصدر ، وذلك بسبب اختلاف المكان ، ومن الصعوبة أيضاً أن يقوم المستورد بالذهاب إلى الصين في كل مرة يرغب فيها الشراء ليقوم بدفع قيمة البضاعة واستلام تلك البضاعة ، حيث أنها لا تعتبر طريقة عملية بل إنها مكلفة أيضاً .

ولذلك فقد أعطت هذه الاعتمادات الضمان الكافي للمستورد للحصول على بضاعته بالشروط والمواصفات المتفق عليها ، وأيضاً سهلت مهمة المصدر في الحصول على ثمن صادراته .

ويمكن تعريف الاعتماد المستندي بأنه " تعهد مكتوب صادر من البنك المحلي بناءً على طلب العميل (المستورد) أو المشتري يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ معين في وقت معين لمستفيد معين (البائع أو المصدر أو المورد) بواسطة البنك المراسل ، بمجرد وصول المستندات من المورد والتأكد من جدية تنفيذ الالتزام " .

كما يعرف الاعتماد المستندي بأنه " تعهد مكتوب صادر من بنك (يسمى المصدر) بناء على طلب المشتري (مقدم الطلب أو الأمر) لصالح البائع (المستفيد). ويلتزم البنك بموجبه بالوفاء في حدود مبلغ محدد خلال فترة معينة متى قدم البائع مستندات السلعة مطابقة لتعليمات شروط الاعتماد. وقد يكون التزام البنك بالوفاء نقداً أو بقبول كمبيالة " .

ولذلك فإن البنك أصبح أحد أطراف العملية ، ويتمثل دور البنك في أنه وسيط بين المستورد والمصدر لضمان حق الطرفين في العملية . فالمصدر سيحصل على مقابل البضاعة التي سيرسلها بمجرد تنفيذ الاتفاق وكذلك المستورد سيضمن أن ما سيدفعه من قيمة للبضاعة لن يدفعه إلا بعد أن يتأكد البنك من تنفيذ الاتفاق بشحن البضاعة .

أطراف الاعتماد المستندي :

لعملية الاعتماد المستندي أربعة أطراف هي :

(أ) المستورد (المشتري) :

وهو الذي يطلب فتح الاعتماد المستندي من البنك المحلي لصالح المصدر (البائع) .

(ب) بنك المستورد (البنك فاتح الاعتماد) :

وهو البنك الذي يقوم بفتح الاعتماد بناءً على طلب المشتري ، ويقوم بإبلاغ المصدر (البائع) بذلك عن طريق البنك المراسل في الخارج . ويلتزم البنك المحلي فاتح الاعتماد بسداد قيمة البضاعة بمجرد وصول مستندات شحن البضاعة .

(ج) المصدر (البائع) أو المستفيد من الاعتماد المستندي :

وهو الذي يلتزم بتصدير البضاعة بحسب الشروط والمواصفات المتفق عليها

الاعتمادات المستندية

مع المستورد ، وكذلك يقوم بتسليم مستندات الشحن إلى مصرفه ليقوم بدوره بإرسالها إلى بنك المستورد .

(د) بنك المصدر :

وهو البنك المراسل في بلد المصدر للبضاعة والذي يتعامل معه مصدر البضاعة بالخارج ، أو أي بنك يتم الاتفاق عليه بين المستورد والمصدر . ويقوم هذا البنك باستلام مستندات الشحن والتأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد ثم يقوم بإرسالها إلى بنك المستورد فاتح الاعتماد وسداد قيمة البضاعة للمصدر نيابة عن بنك المستورد .

العلاقة بين أطراف الاعتماد المستندي :

هناك علاقات تنشأ بين أطراف الاعتماد المستندي ، وفيما يلي ملخص لهذه

العلاقات :

(أ) العلاقة بين المستورد والمصدر :

وهذه العلاقة تنشأ قبل فتح الاعتماد المستندي وبالتحديد عند الاتفاق بينهما وتوقيع عقد البيع ، حيث يصبح عقد البيع هو المرجع الذي يوضح العلاقة بين المشتري (المستورد) والبائع (المصدر) . وبطبيعة الحال فإن فتح الاعتماد المستندي هو أحد النقاط المتفق عليها في عقد البيع كوسيلة لدفع قيمة البضاعة .

(ب) العلاقة بين المستورد والبنك :

ويحكم هذه العلاقة عقد فتح الاعتماد المبرم بينهما . فعلى حسب بنود هذا العقد من الممكن معرفة التزامات وحقوق كل طرف . ويمكن تلخيص أهم التزامات البنك فيما يلي :

- فتح الاعتماد وإخطار المستفيد بذلك .

- فحص مستندات البضاعة .
- تسليم المستندات للعميل (المستورد) .
- فيما يمكن تلخيص أهم التزامات العميل فيما يلي :
- دفع عمولة البنك المتفق عليها .
- دفع قيمة التأمين المطلوب على الاعتماد .
- دفع باقي قيمة الاعتماد المستندي في حالة أن يكون التأمين أقل من قيمة الاعتماد المستندي .

(ج) العلاقة بين البنك والمصدر (المستفيد) :

يحكم العلاقة بين البنك فاتح الاعتماد والمستفيد خطاب الاعتماد الصادر من البنك والمرسل إلى المستفيد . حيث يتم تحديد التزامات كلٍ منهما حسب البنود الواردة في هذا الخطاب ، ويعتبر تسديد قيمة الاعتماد من أهم واجبات البنك المصدر للاعتماد . وفي حالة تدخل بنك مراسل في عملية الاعتماد المستندي مثل تعزيز الاعتماد فيصبح هذا البنك مسئولاً أمام المستفيد مباشرةً .

المستندات المستخدمة في الاعتمادات المستندية :

هناك مجموعة من المستندات والوثائق الواجب توفرها عند فتح الاعتماد المستندي ومن أهمها :

(١) فاتورة البيع :

وهي الفاتورة التي تصدر من البائع (المصدر) وتشتمل على بيانات عن البضاعة مثل وصفها وكميتها وقيمتها ، ومعلومات عن اسم البائع وعنوانه ، واسم المشتري وعنوانه ، وطريقة الدفع ومكان تسليم البضاعة .

(٢) بوليصة الشحن :

وهي عبارة عن مستند يصدره الناقل للبضاعة ويتعهد بنقل البضاعة حتى ميناء الوصول ، وبالتالي فإن بوليصة الشحن هي عبارة عن وثيقة تبين تفاصيل الشحن ، وتختلف تفاصيل هذه الوثيقة باختلاف طريقة أو وسيلة النقل (عن طريق البر أو البحر أو الجو أو قد تكون جميع هذه الطرق أو بعضاً منها) .

وتحتوي بوليصة الشحن على عدة بيانات أهمها :

- اسم شركة الشحن ورقم بوليصة الشحن وتاريخ إصدارها .
- اسم المصدر وعنوانه .
- اسم المستورد المرسل إليه البضاعة وعنوانه .
- ميناء التصدير وميناء الوصول .
- بيانات عن البضاعة المرسله مثل نوعها وكميتها .

(٣) شهادة المنشأ :

وهي الشهادة التي بموجبها يتم تحديد منشأ الصناعة وهذه الشهادة غالباً ما تصدر من هيئات رسمية لها علاقة بالتجارة مثل الغرف التجارية والصناعية . ويحتوي هذا المستند على ذكر ماركة البضاعة موضوع الشحن ومكان تصديرها .

(٤) شهادة الوزن :

وهي عبارة عن وثيقة توضح وزن البضاعة ويجب أن تكون مطابقة للوزن المتفق عليه ما بين المستورد والمصدر .

(٥) بوليصة التأمين :

وهي وثيقة صادرة من شركة التأمين تتعهد فيه بتحمل قيمة التلف أو الأضرار التي تلحق بالبضاعة ، من بداية عملية الشحن حتى وصول البضاعة

لمكان تسليمها ، وغالباً ما يكون هناك شروط متفق عليها بين المؤمن وشركة التأمين فيما يتعلق بتفاصيل بوليصة التأمين .

(٦) كشف التعمية :

وهو كشف يحتوي على أرقام الطرود المشحونة وأحجامها وأوزانها وتفاصيل أخرى تتعلق بمحتوياتها .

أنواع الاعتمادات المستندية :

يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية إلى الأنواع التالية :

أولاً : من حيث قوة تعهد البنك المصدر :

تتخذ الاعتمادات المستندية صوراً مختلفة ، يمكن تصنيفها من حيث قوة التعهد (أي مدى التزام البنوك بها) إلى نوعين هما الاعتماد القابل للإلغاء والاعتماد القطعي (غير القابل للإلغاء) .

(١) الاعتماد القابل للإلغاء :

الاعتماد القابل للإلغاء أو النقص هو الذي يجوز تعديله أو إلغاؤه من البنك المصدر له في أي لحظة دون إشعار مسبق للمستفيد . وهذا النوع نادر الاستعمال حيث لم يجد قبولا في التطبيق العملي من قبل المصدرين لما يسببه لهم من أضرار ومخاطرة ، ذلك أن الاعتماد القابل للإلغاء يمنح ميزات كبيرة للمستورد فيمكنه من الانسحاب من التزامه ، أو تغيير الشروط أو إدخال شروط جديدة في أي وقت شاء دون الحاجة إلى إعلام المستفيد ، غير أن التعديل أو النقص لا يصبح نافذاً إلا بعد أن يتلقى المراسل الإشعار الذي يوجهه إليه البنك فاتح الاعتماد لهذا الغرض ، بمعنى أن البنك فاتح الاعتماد يكون مرتبطاً تجاه المستفيد بدفع قيمة المستندات في حال أن هذا الدفع قد تم من قبل البنك المراسل قبل استلام علم التعديل أو الإلغاء .

(٢) الاعتماد القطعي :

الاعتماد القطعي أو غير القابل للإلغاء هو الذي لا يمكن إلغاؤه أو تعديله إلا إذا تم الاتفاق والتراضي على ذلك من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة ، ولاسيما موافقة المستفيد ، فيبقى البنك فاتح الاعتماد ملتزماً بتنفيذ الشروط المنصوص عنها في عقد فتح الاعتماد . وهذا النوع من الاعتمادات المستندية هو الغالب في الاستعمال لأنه يوفر ضماناً أكبر للمصدر لقبض قيمة المستندات عند مطابقتها لشروط وبنود الاعتماد .

ثانياً : من حيث قوة تعهد البنك المراسل :

يمكن تقسيم الاعتماد القطعي إلى قسمين اعتماد معزز واعتماد غير معزز .

(١) الاعتماد المستندي غير المعزز :

بموجب الاعتماد المستندي غير المعزز ، يقع الالتزام بالسداد للمصدر على عاتق البنك فاتح الاعتماد ، ويكون دور البنك المراسل في بلد المصدر مجرد القيام بوظيفة الوسيط في تنفيذ الاعتماد نظير عمولة ، فلا إلزام عليه إذا أخل أحد الطرفين بأي من الشروط الواردة في الاعتماد .

(٢) الاعتماد القطعي المعزز :

في الاعتماد القطعي المعزز ، يضيف البنك المراسل في بلد المستفيد تعهده إلى تعهد البنك الذي قام بفتح الاعتماد ، فيلتزم بدفع القيمة في جميع الظروف ما دامت المستندات مطابقة للشروط ، وبالتالي يحظى هذا النوع من الاعتمادات بوجود تعهدين من بنكين (البنك فاتح الاعتماد والبنك المراسل في بلد المستفيد) فيتمتع المصدر المستفيد بمزيد من الاطمئنان وبضمانات أوفر بإمكانية قبض قيمة المستندات .

وبطبيعة الحال لا يطلب البنك فاتح الاعتماد تعزيز الاعتماد من البنك
المراسل إلا عندما يكون ذلك جزءاً من شروط المصدر على التاجر المستورد ، فقد
لا توجد حاجة لذلك إذا كان البنك فاتح الاعتماد هو أحد البنوك العالمية المشهورة
لعظم ثقة الناس بها. كما أن البنوك المراسلة لا تقوم بتعزيز الاعتمادات إلا إذا
توافرت عندها الثقة بالبنك المحلي فاتح الاعتماد، ويكون ذلك نظير عمولة متفق
عليها .

ثالثاً : من حيث طريقة الدفع للبائع المستفيد :

يمكن تقسيم الاعتماد المستندي من حيث طريقة الدفع للبائع المستفيد
(تنفيذ الاعتماد) إلى اعتماد إطلاع ، واعتماد قبول أو لأجل ، واعتماد الدفعات
المقدمة .

(١) اعتماد الإطلاع :

في اعتماد الإطلاع ، يدفع البنك فاتح الاعتماد بموجبه كامل قيمة المستندات
المقدمة فور الإطلاع عليها والتحقق من مطابقتها للاعتماد ، ويكون الدفع من
أموال البنك في حالة اعتماد المراجعة ، أما في حالة اعتماد الوكالة فإن البنك يقوم
بإبلاغ عميله طالب فتح الاعتماد بوصول المستندات ويطلب منه توقيعها وتسلمها
ودفع قيمتها كاملة مع العمولات المضافة (أو ما بقي من قيمتها على افتراض أنه
سلم دفعة مقدمة عند فتح الاعتماد) أو يقيد ذلك فوراً على حسابه . وهذا النوع
هو أكثر الاعتمادات شيوعاً .

(٢) اعتماد القبول :

في اعتماد القبول ، ينص على أن الدفع يكون بموجب كمبيالات يسحبها
البائع المستفيد ويقدمها ضمن مستندات الشحن ، على أن يستحق تاريخها في
وقت لاحق معلوم . والمسحوبات المشار إليها أما أن تكون على المشتري فاتح

الاعتماد ، وفي هذه الحالة لا تسلم المستندات إلا بعد توقيع المشتري بما يفيد التزامه بالسداد في التاريخ المحدد لدفعها. وأما أن تكون مسحوبة على البنك فإتاح الاعتماد الذي يتولى نيابة عن المشتري توقيعها بما يفيد التزامه بالسداد في الأجل المحدد لدفعها. أو يسحبها على المشتري ويطلب توقيع البنك الفاتح بقبولها أو التصديق عليها. ويختلف اعتماد الدفع الآجل عن اعتماد القبول في أن المستفيد لا يقدم كمبيالة مع المستندات .

(٣) اعتماد الدفعات :

اعتمادات الدفعات المقدمة أو الاعتمادات ذات الشرط الأحمر هي اعتمادات قطعية يسمح فيها للمستفيد بسحب مبالغ معينة مقدما بمجرد إخطاره بالاعتماد ، أي قبل تقديم المستندات. وتخصم هذه المبالغ من قيمة الفاتورة النهائية عند الاستعمال النهائي للاعتماد ، وسميت هذه الاعتمادات بهذا الاسم لأنها تحتوي على هذا الشرط الخاص الذي يكتب عادة بالحبر الأحمر للفت النظر إليه . ويقوم البنك المراسل بتسليم الدفعة المقدمة للمستفيد مقابل إيصال موقع منه إلى جانب تعهد منه بردها إذا لم تشحن البضاعة أو يستعمل الاعتماد خلال فترة صلاحيته ، ويلتزم البنك المصدر بتعويض البنك المراسل عند أول طلب منه . فإذا لم ينفذ الاعتماد وعجز المستفيد عن رد الدفعة المقدمة فإن الأمر مسئول عن التعويض للبنك المصدر . وقد يتم تسليم الدفعة المقدمة مقابل خطاب ضمان بقيمة وعملة الدفعة المقدمة . ويستخدم هذا النوع من الاعتمادات لتمويل التعاقدات الخاصة بتجهيز المصانع بالآلات والمعدات وإنشاء المباني ، أو التعاقدات الخاصة بتصنيع بضاعة بمواصفات خاصة لا تلائم إلا مستوردها وحده ، أو كونها تحتاج لمبالغ كبيرة من أجل تصنيعها .

رابعاً : من حيث طريقة سداد المشتري الأمر بفتح الاعتماد لتأمين الاعتماد :

يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث مصدر تمويلها ، فقد تكون ممولة تمويلًا ذاتيًا من قبل العميل طالب فتح الاعتماد ، أو ممولة تمويلًا كاملاً أو جزئياً من طرف البنك فاتح الاعتماد .

(١) الاعتماد المغطى كلياً :

الاعتماد المغطى كلياً هو الذي يقوم طالب الاعتماد بتغطية مبلغه بالكامل للبنك ، ليقوم البنك بتسديد ثمن البضاعة للبائع لدى وصول المستندات الخاصة بالبضاعة إليه. فالبنك في هذه الحالة لا يتحمل أي عبء مالي لأن العميل الأمر يكون قد زوده بكامل النقود اللازمة لفتحه وتنفيذه ، أو يكون في بعض الحالات قد دفع جزءاً من المبلغ عند فتح الاعتماد ويسدد الباقي عند ورود المستندات ، فهذه الحالة تأخذ حكم التغطية الكاملة.

ولكن يظل البنك في الاعتماد المغطى كلياً مسؤولاً أمام عميله عن أي استعمال خاطئ للنقود مثل دفعها للمستفيد إذا لم تكن شروط الاعتماد قد توافرت أو إذا تأخر فيها ، كما يسأل عن أي خطأ مهني يرتكبه البنك المراسل في مهمته .

(٢) الاعتماد المغطى جزئياً :

الاعتماد المغطى جزئياً هو الذي يقوم فيه العميل الأمر بفتح الاعتماد بدفع جزء من ثمن البضاعة من ماله الخاص ، وهناك حالات مختلفة لهذه التغطية الجزئية مثل أن يلتزم العميل بالتغطية بمجرد الدفع للمستفيد حتى قبل وصول المستندات ، أو الاتفاق على أن تكون التغطية عند وصول المستندات ، أو أن يتأخر الدفع إلى حين وصول السلعة .

ويساهم البنك في تحمل مخاطر تمويل الجزء الباقي من مبلغ الاعتماد . وتقوم

البنوك التقليدية باحتساب فوائد على الأجزاء غير المغطاة ، وهي فوائد ربوية محرمة تتجنبها البنوك الإسلامية باستخدام بديل آخر يسمى اعتماد المشاركة .

(٣) الاعتماد غير المغطى :

الاعتماد غير المغطى هو الاعتماد الذي يمنح فيه البنك تمويلا كاملا للعميل في حدود مبلغ الاعتماد حيث يقوم البنك بدفع المبلغ للمستفيد عند تسلم المستندات ، ثم تتابع البنوك التقليدية عملائها لسداد المبالغ المستحقة حسبما يتفق عليه من آجال وفوائد عن المبالغ غير المسدد . وتختلف البنوك الإسلامية في كيفية تمويل عملائها بهذا النوع من الاعتمادات حيث تعتمد صيغة تعامل مشروعة تسمى اعتماد المراجعة .

خامساً : من حيث الشكل من حيث الشكل :

يمكن أيضا تقسيم الاعتمادات من حيث الصورة والشكل إلى ثلاثة أنواع :

(١) الاعتماد القابل للتحويل :

الاعتماد القابل للتحويل هو اعتماد غير قابل للنقض ينص فيه على حق المستفيد في الطلب من البنك المفوض بالدفع أن يضع هذا الاعتماد كلياً أو جزئياً تحت تصرف مستفيد آخر ، ويستخدم هذا النوع غالباً إذا كان المستفيد الأول وسيط أو وكيل للمستورد في بلد التصدير ، فيقوم بتحويل الاعتماد بدوره إلى المصدرين الفعليين للبضاعة نظير عمولة معينة أو الاستفادة من فروق الأسعار . وتتم عملية التحويل بإصدار اعتماد جديد أو أكثر لصالح المستفيد الأول أو المستفيدين التاليين ، ولا يعني التحويل تظهير خطاب الاعتماد الأصلي نفسه أو تسليمه للمستفيد الثاني . ويشترط لإمكان التحويل موافقة الأمر والبنك المصدر للاعتماد الأصلي والمستفيد الأول .

(٢) الاعتماد الدائري أو المتجدد :

الاعتماد الدائري أو المتجدد هو الذي يفتح بقيمة محددة ولمدة محددة غير أن قيمته تتجدد تلقائيا إذا ما تم تنفيذه أو استعماله ، بحيث يمكن للمستفيد تكرار تقديم مستندات لعملية جديدة في حدود قيمة الاعتماد ، وخلال فترة صلاحيته ، وبعدد المرات المحددة في الاعتماد . وقد يكون تجدد الاعتماد على أساس المدة أو على أساس المبلغ . أم تجدد على أساس المبلغ فمعناه أن تتجدد قيمة الاعتماد حال استخدامه بحيث يكون للمستفيد أن يحصل على مبلغ جديد كلما قدم مستندات بضاعة جديدة خلال مدة سريان الاعتماد . أما تجدد على أساس المدة فمعناه أن يفتح هذا الاعتماد بمبلغ محدد ، ويتجدد مبلغه تلقائيا لعدة فترات بنفس الشروط ، فإذا تم استعماله خلال الفترة الأولى تجددت قيمته بالكامل ليصبح ساري المفعول خلال الفترة التالية وهكذا . وهذا النوع قليل الاستخدام ولا يفتح في العادة إلا لعملاء ممتازين يثق البنك في سمعتهم ، ويستعمل خصوصا لتمويل بضائع متعاقد عليها دوريا .

الإجراءات المتعلقة بالاعتمادات المستندية :

ترتبط عملية الاعتماد المستندي بعدة إجراءات وخطوات البعض منها قد يسبق فتح هذا الاعتماد ، وفيما يلي ملخص لأهم خطوات عملية الاعتماد المستندي :

(١) شراء المستورد (المشتري) لبضاعة معينة من المصدر (البائع) والاتفاق على البيع وتوقيع عقد البيع ، وقد يكون من ضمن شروط المصدر في العقد أن يكون الدفع من خلال اعتماد مستندي لصالحه لدى أحد البنوك .

(٢) يطلب المستورد من المصدر فاتورة بإجمالي قيمة الطلبية ، وفي الغالب

تكون فاتورة أولية ليتم فتح اعتماد مستندي بقيمتها .

(٣) يقوم المستورد بطلب فتح اعتماد مستندي لدى البنك المحلي الموجود في بلده وذلك لصالح المصدر .

(٤) يتضمن نموذج طلب فتح الاعتماد المستندي ، العديد من المعلومات أهمها :

- القيمة أو مبلغ الاعتماد .
- مدة الاعتماد .
- طريقة الدفع .
- صفة الاعتماد ونوعه .
- المستندات التي تمثل البضاعة .
- سند الشحن .
- الفاتورة .
- بوليصة التأمين .
- شهادة المنشأ .
- اسم المستفيد وعنوانه .
- اسم البنك المراسل الذي يتعامل معه المستفيد (المصدر) .
- نوع العملة التي يتم الصرف بموجبها .
- الأجر أو العمولة التي يتقاضاها البنك .

(٥) عند موافقة البنك على الطلب يصبح هناك عقد فتح اعتماد بين البنك والمستورد ، ومن ثم يرسل البنك يتم تسليم المستورد إشعار بفتح الاعتماد ورقم الاعتماد .

(٦) يرسل البنك ما يسمى بخطاب الاعتماد المستندي إلى المصدر ، وهذا

الخطاب ناتج عن فتح الاعتماد ، وغالباً ما يتضمن خطاب البنك مسؤوليات والتزامات البنك في العملية . وقد يتم إرسال هذا الخطاب إلى البنك المراسل في بلد المصدر مباشرة ليقوم بدوره بالاتصال بالمصدر .

(٧) عند وصول خطاب الاعتماد للمصدر يبدأ التزام هذا الأخير (أي المصدر) بشحن البضاعة خلال مدة الاعتماد . ويجب أن تكون البضاعة مستوفية لجميع مواصفات وشروط وطريقة الشحن والتأمين كما وردت في خطاب الاعتماد .

(٨) يقوم المصدر (في بعض الحالات) بسحب كمبيالة على البنك فاتح الاعتماد (في بلد المستورد) لصالح البنك (في بلد المصدر) بعد أن يحصل على قيمتها ويسلم المصدر مستندات الشحن الخاصة بالبضاعة للبنك المراسل ، وعند القيام بهذه الخطوة ينتهي دور المصدر في العملية .

(٩) يرسل البنك المراسل الكمبيالة مرفقاً بها المستندات إلى البنك فاتح الاعتماد للوفاء بقيمة الكمبيالة أو قبولها (حسب بنود الاتفاق) .

(١٠) يجب أن يقوم البنك فاتح الاعتماد قبل اتخاذ أي تصرف في الخطوة السابقة بفحص المستندات الخاصة بالبضاعة والتأكد من استيفائها لما هو متفق عليه في عقد فتح الاعتماد وخطاب الاعتماد .

(١١) عند سداد البنك فاتح الاعتماد لقيمة الكمبيالة يحصل على مستندات البضاعة ، ومع انتهاء هذه الخطوة ينتهي دور البنك المراسل .

(١٢) حتى يحصل المستورد على البضاعة يجب أن تكون مستندات البضاعة تحت تصرفه ، لذلك يجب أن يسدد قيمة الكمبيالة للبنك ثم يحصل

على المستندات .

(١٣) يستلم المستورد بضاعته أو مبلغ التأمين في حال حدوث أي أضرار أو تلفيات للبضاعة .

ويجب أن يلاحظ هنا أن تكلفة الشحن والتأمين على البضاعة تكون بحسب الاتفاق بين المستورد والمصدر ، فقد يتحملها أحد الطرفين ، وقد يتحملها طرف واحد فقط ، أو قد يتحمل المصدر تكاليف الشحن ، فيما يتحمل المستورد تكاليف التأمين على البضاعة .

المعالجات المحاسبية للاعتمادات المستندية :

أولاً : فتح اعتماد مستندي بدون غطاء (بدون تأمين) :

عند فتح اعتماد مستندي ، يكون هناك احتمالين :

الاحتمال الأول : أن يكون للعميل طالب فتح الاعتماد المستندي حساب جاري بالعملة الأجنبية (التي سيتم بها تسديد قيمة البضاعة) .

الاحتمال الثاني : أن لا يكون للعميل الذي طلب فتح الاعتماد المستندي حساب جاري بالعملة الأجنبية .

(أ) للعميل حساب جاري بالعملة الأجنبية :

(١) عند فتح الاعتماد المستندي :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		xx
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	xx	
"إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي نظامياً بدون غطاء"		

الاعتمادات المستندية

(٢) عند تحصيل قيمة العمولة ومصاريف فتح الاعتماد :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية (في حالة الخصم من الحساب الجاري)		xx
د / الخزينة (في حالة التحصيل نقداً)		
د / عمولة اعتمادات مستندية	xx	
د / مصاريف اعتمادات مستندية	xx	
"إثبات عملية تحصيل العمولة والمصاريف"		

(٣) عند سداد قيمة الاعتماد المستندي للبنك المراسل :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية للعملاء بالعملة الأجنبية		xx
د / بنوك أجنبية	xx	
"إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي"		

(٤) إلغاء القيد النظامي :

البيان	دائن	مدين
ح / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		xx
ح / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	xx	
"إثبات عملية إلغاء القيد النظامي"		

مثال (١) :

تم فتح اعتماد مستندي بناءً على طلب مؤسسة حضرموت الصحية لاستيراد أدوية من الهند قيمتها ١٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي وذلك بدون غطاء ، وقد احتسب البنك عمولة قدرها ١ % ، وكان سعر الصرف وقت فتح الاعتماد ٢٠٠ ريال لكل دولار ، أما سعر الصرف وقت وصول مستندات الشحن الخاصة

الاعتمادات المستندية

بالأدوية فكان ٢٠٥ ريال لكل دولار ، مع العلم أن مؤسسة حضرموت الصحية لديها حساب جاري بالدولار الأمريكي .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		٢٠,٠٠٠,٠٠٠
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي $100,000 \$ \times 200 \text{ ريال} = 20,000,000 \text{ ريال}$		
د / الحسابات الجارية بالريال		٢٠٠,٠٠٠
د / عمولة اعتمادات مستندية	٢٠٠,٠٠٠	
إثبات تحصيل العمولة على الاعتمادات المستندية $20,000,000 = (100 \div 1) \times 200,000 \text{ ريال}$		
د / الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية		\$ ١٠٠,٠٠٠
د / بنوك أجنبية	\$ ١٠٠,٠٠٠	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		٢٠,٠٠٠,٠٠٠
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	
"إثبات عملية إلغاء القيد النظامي"		

مثال (٢) :

تم فتح اعتماد مستندي بناءً على طلب مؤسسة البحر الأحمر لاستيراد بضاعة من ألمانيا قيمتها ٥٠,٠٠٠ يورو بدون غطاء ، وقد احتسب البنك عمولة

الاعتمادات المستندية

قدرها ١.٥ ٪ من قيمة الاعتماد ، وقد كان سعر الصرف وقت فتح الاعتماد ٣٠٠ ريال لكل يورو مع العلم أن مؤسسة البحر الأحمر لديها حساب جاري باليورو .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		١٥.٠٠٠.٠٠٠
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	١٥.٠٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي ٥٠.٠٠٠ × ٣٠٠ ريال = ١٥.٠٠٠.٠٠٠ ريال		
د / الحسابات الجارية بالريال		٢٢٥.٠٠٠
د / عمولة اعتمادات مستندية	٢٢٥.٠٠٠	
إثبات تحصيل العمولة على الاعتمادات المستندية ٢٢٥.٠٠٠ ريال = (١٠٠ ÷ ١.٥) × ١٥.٠٠٠.٠٠٠		
د / الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية		٥٠.٠٠٠
د / بنوك أجنبية	٥٠.٠٠٠	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		١٥.٠٠٠.٠٠٠
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	١٥.٠٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

الاعتمادات المستندية

(ب) ليس للعميل حساب جاري بالعملة الأجنبية :

(١) عند فتح الاعتماد المستندي :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		xx
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	xx	
"إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي نظامياً بدون غطاء"		

(٢) عند تحصيل قيمة العمولة ومصاريف فتح الاعتماد :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية (في حالة الخصم من الحساب الجاري)		xx
د / الخزينة (في حالة التحصيل نقداً)		xx
د / عمولة اعتمادات مستندية	xx	
د / مصاريف اعتمادات مستندية	xx	
"إثبات عملية تحصيل العمولة والمصاريف"		

(٣) عند سداد قيمة الاعتماد المستندي للبنك المراسل :

يتم أولاً إثبات عملية شراء العملة الأجنبية كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية بالريال		xx
د / مبيعات العملة الأجنبية	xx	
"إثبات عملية شراء وتأمين قيمة الاعتماد بالعملة الأجنبية"		

الاعتمادات المستندية

ثم يتم سداد قيمة الاعتماد المستندي بالعملية الأجنبية كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / العملة الأجنبية		xx
د / بنوك أجنبية	xx	
"إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي"		

(٤) إلغاء القيد النظامي :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		xx
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	xx	
"إثبات عملية إلغاء القيد النظامي"		

مثال (١)

تم فتح اعتماد مستندي لمؤسسة الوادي لاستيراد أثاث من الصين قيمته ٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي بدون غطاء ، وقد احتسب البنك عمولة قدرها ١ ٪ من قيمة الاعتماد ، ومصاريف فتح الاعتماد بلغت ١٠.٠٠٠ ريال ، وكان سعر الصرف وقت فتح الاعتماد ٢٠١ ريال لكل دولار ، أما سعر الصرف وقت وصول مستندات الشحن الخاصة بالأثاث فقد كان ٢٠٣ ريال لكل دولار ، مع العلم أن مؤسسة الوادي ليس لديها حساب جاري بالدولار .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

الاعتمادات المستندية

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		١٠,٠٥٠,٠٠٠
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	١٠,٠٥٠,٠٠٠	
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي ٥٠,٠٠٠ \$ × ٢٠١ ريال = ١٠,٠٥٠,٠٠٠ ريال		
د / الحسابات الجارية بالريال		١١٠,٥٠٠
د / عمولة اعتمادات مستندية	١٠٠,٥٠٠	
د / مصاريف اعتمادات مستندية	١٠,٠٠٠	
إثبات تحصيل العمولة على الاعتمادات المستندية ١٠٠,٥٠٠ ريال = (١٠٠ ÷ ١) × ١٠,٠٥٠,٠٠٠ ريال		
د / الحسابات الجارية بالريال		١٠,١٥٠,٠٠٠
د / مبيعات العملة الأجنبية	١٠,١٥٠,٠٠٠	
توفير قيمة الاعتماد بالعملة الأجنبية ٥٠,٠٠٠ \$ × ٢٠٣ ريال = ١٠,١٥٠,٠٠٠ ريال		
د / العملة الأجنبية		\$ ٥٠,٠٠٠
د / بنوك أجنبية	\$ ٥٠,٠٠٠	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		١٠,٠٥٠,٠٠٠
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	١٠,٠٥٠,٠٠٠	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

ثانياً : فتح اعتماد مستندي بغطاء بالعملة المحلية :

عند فتح اعتماد مستندي ، سيكون أماننا احتماليين :

الاحتمال الأول : أن يكون للعميل طالب فتح الاعتماد المستندي حساب

الاعتمادات المستندية

جاري بالعملة الأجنبية (التي سيتم بها تسديد قيمة البضاعة) .

الاحتمال الثاني : أن لا يكون للعميل الذي طلب فتح الاعتماد المستندي حساب جاري بالعملة الأجنبية .

(١) للعميل حساب جاري بالعملة الأجنبية :

(١) عند فتح الاعتماد المستندي :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		xx
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	xx	
"إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي نظامياً بدون غطاء"		

(٢) عند تحصيل قيمة العمولة ومصاريف فتح الاعتماد :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية (في حالة الخصم من الحساب الجاري)		xx
د / الخزينة (في حالة التحصيل نقداً)		xx
د / عمولة اعتمادات مستندية	xx	
د / مصاريف اعتمادات مستندية	xx	
"إثبات عملية تحصيل العمولة والمصاريف"		

(٣) عند تكوين الغطاء للاعتماد المستندي :

وهنا قد يكون الغطاء بكامل قيمة الاعتماد المستندي ، أو قد يكون الغطاء جزء من قيمة الاعتماد المستندي . ففي حالة أن يكون الغطاء بكامل قيمة الاعتماد المستندي ، يكون القيد المحاسبي كالتالي :

الاعتمادات المستندية

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية للعملاء بالعملة المحلية د / غطاء اعتمادات مستندية (بكامل قيمة الاعتماد)	xx	xx
إثبات عملية تحصيل قيمة غطاء أو تأمين الاعتماد المستندي (وفي هذه الحالة تتساوى قيمة الاعتماد مع قيمة التأمين)		

وإذا كان الغطاء بقيمة تقل عن قيمة الاعتماد المستندي ، فإن القيد المحاسبي يكون بتلك القيمة .

(٤) عند وصول مستندات الشحن وسداد قيمة الاعتماد المستندي يكون القيد :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية للعملاء بالعملة الأجنبية د / بنوك أجنبية	xx	xx
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		

(٥) إعادة قيمة الغطاء للحساب الجاري للعميل :

البيان	دائن	مدين
د / غطاء اعتمادات مستندية د / الحسابات الجارية للعملاء بالعملة المحلية	xx	xx
إثبات عملية قيمة الغطاء للحساب الجاري للعميل		

(٦) إلغاء القيد النظامي :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	xx	xx
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

الاعتمادات المستندية

مثال (١) :

تم فتح اعتماد مستندي بناءً على طلب مؤسسة الرسالة وذلك لاستيراد بضاعة من الصين قيمتها ٢٠.٠٠٠ دولار أمريكي ، وتم دفع ٤٠ ٪ من قيمة الاعتماد لتكوين غطاء للاعتماد بالريال اليمني ، وقد احتسب البنك عمولة بواقع ٢ ٪ من قيمة الاعتماد ، ومصاريف اعتماد بلغت ٦.٠٠٠ ريال ، وقد كان سعر الصرف في تاريخ فتح الاعتماد ٢٠٠ ريال لكل دولار ، أما سعر الصرف وقت وصول مستندات الشحن الخاصة بالبضاعة فهو ٢٠٤ ريال للدولار الواحد مع العلم أن مؤسسة الرسالة لديها حساب جاري بالدولار .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		٤,٠٠٠,٠٠٠
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	٤,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي $20,000 \$ \times 200 \text{ ريال} = 4,000,000 \text{ ريال}$		
د / الحسابات الجارية بالريال		٨٦,٠٠٠
د / عمولة اعتمادات مستندية	٨٠,٠٠٠	
د / مصاريف اعتمادات مستندية	٦,٠٠٠	
إثبات تحصيل العمولة على الاعتمادات المستندية $4,000,000 \times (2 \div 100) = 80,000 \text{ ريال}$		
د / الحسابات الجارية بالريال		١,٦٠٠,٠٠٠
د / غطاء اعتمادات مستندية	١,٦٠٠,٠٠٠	
إثبات عملية تكوين غطاء للاعتماد المستندي بالريال اليمني $4,000,000 \times 40\% = 1,600,000 \text{ ريال}$		

الاعتمادات المستندية

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية		\$ ٢٠,٠٠٠
د / بنوك أجنبية	\$ ٢٠,٠٠٠	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		
د / غطاء اعتمادات مستندية		١,٦٠٠,٠٠٠
د / الحسابات الجارية بالعملة المحلية (الريال)	١,٦٠٠,٠٠٠	
إثبات عملية إعادة قيمة التأمين للحساب الجاري للعميل		
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		٤,٠٠٠,٠٠٠
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	٤,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

مثال (٢) :

تم فتح اعتماد مستندي بناءً على طلب شركة الرافدين للتجارة وذلك لاستيراد بضاعة من السعودية قيمتها ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي ، وقد طلب البنك تأمين بكامل قيمة الاعتماد وذلك بالريال اليمني ، كما احتسب البنك عمولة قدرها ٢٪ ومصاريف اعتماد بلغت ١٠,٠٠٠ ريال ، وقد كان سعر الصرف في تاريخ فتح الاعتماد ٥٤ ريال يمني لكل ريال سعودي ، أما سعر الصرف وقت وصول مستندات الشحن فهو ٥٥ ريال يمني للريال السعودي ، مع العلم أن شركة الرافدين لديها حساب جاري بالريال السعودي .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

الاعتمادات المستندية

الحل :

مدين	دائن	اليـــــان
٥٤.٠٠٠.٠٠٠		د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية
	٥٤.٠٠٠.٠٠٠	د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي ١.٠٠٠.٠٠٠ ريال سعودي × ٥٤ ريال يمني = ٥٤.٠٠٠.٠٠٠ ريال		
١.٠٩٠.٠٠٠		د / الحسابات الجارية بالريال
	١.٠٨٠.٠٠٠	د / عمولة اعتمادات مستندية
	١٠.٠٠٠	د / مصاريف اعتمادات مستندية
إثبات تحصيل العمولة على الاعتمادات المستندية $١.٠٨٠.٠٠٠ = (١٠٠ \div ٢) \times ٥٤.٠٠٠.٠٠٠$ ريال		
٥٤.٠٠٠.٠٠٠		د / الحسابات الجارية بالريال
	٥٤.٠٠٠.٠٠٠	د / غطاء اعتمادات مستندية
إثبات عملية تكوين غطاء للاعتماد المستندي بالريال اليمني بكامل قيمة الاعتماد		
١.٠٠٠.٠٠٠ رس		د / الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية
	١.٠٠٠.٠٠٠ رس	د / بنوك أجنبية
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		
٥٤.٠٠٠.٠٠٠		د / غطاء اعتمادات مستندية
	٥٤.٠٠٠.٠٠٠	د / الحسابات الجارية بالعملة المحلية (الريال)
إثبات عملية إعادة قيمة التأمين للحساب الجاري للعميل		
٥٤.٠٠٠.٠٠٠		د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية
	٥٤.٠٠٠.٠٠٠	د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

الاعتمادات المستندية

(ب) ليس للعميل حساب جاري بالعملة الأجنبية :

(١) عند فتح الاعتماد المستندي :

البيان	دائن	مدين
د/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		xx
د/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	xx	
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي نظامياً بدون غطاء		

(٢) عند تحصيل قيمة العمولة ومصاريف فتح الاعتماد :

البيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية (في حالة الخصم من الحساب الجاري)		xx
د/ الخزينة (في حالة التحصيل نقداً)		xx
د/ عمولة اعتمادات مستندية	xx	
د/ مصاريف اعتمادات مستندية	xx	
إثبات عملية تحصيل العمولة والمصاريف		

(٣) عند تكوين الغطاء للاعتماد المستندي :

وهنا قد يكون الغطاء بكامل قيمة الاعتماد المستندي ، أو قد يكون الغطاء بجزء من قيمة الاعتماد المستندي . ففي حالة أن يكون الغطاء بكامل قيمة الاعتماد المستندي ، يكون القيد المحاسبي كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية للعملاء بالعملة المحلية		xx
د/ غطاء اعتمادات مستندية (بكامل قيمة الاعتماد)	xx	
إثبات عملية تحصيل قيمة غطاء أو تأمين الاعتماد المستندي (وفي هذه الحالة تتساوى قيمة الاعتماد مع قيمة التأمين)		

الاعتمادات المستندية

وإذا كان الغطاء بقيمة تقل عن قيمة الاعتماد المستندي ، فإن القيد المحاسبي يكون بتلك القيمة .

(٤) عند وصول مستندات الشحن وسداد قيمة الاعتماد المستندي يكون

القيد :

عند وصول مستندات الشحن الخاصة بالبضاعة يتم شراء العملة الأجنبية حتى يتم تسديد قيمة الاعتماد . وفي هذه الحالة تكون هناك عدة احتمالات :

الاحتمال الأول : أن تكون قيمة الغطاء (التأمين) تكفي لشراء العملة الأجنبية .

وفي هذه الحالة يتم تسجيل قيمة شراء العملة الأجنبية بالقيد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / غطاء اعتمادات مستندية		××
د / مبيعات العملة الأجنبية	××	
إثبات عملية شراء العملة الأجنبية اللازمة لدفع قيمة الاعتماد المستندي		

ومن القيد السابق يتضح أن قيمة الغطاء تكفي لتأمين العملة الأجنبية

اللازمة لسداد قيمة الاعتماد المستندي .

الاحتمال الثاني : أن تكون قيمة الغطاء (التأمين) أعلى من القيمة المطلوبة لشراء

العملة الأجنبية .

وفي هذه الحالة يتم تسجيل قيمة شراء العملة الأجنبية بالقيد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / غطاء اعتمادات مستندية		××
د / مبيعات العملة الأجنبية	××	
إثبات عملية شراء العملة الأجنبية اللازمة لدفع قيمة الاعتماد المستندي		

الاعتمادات المستندية

ثم يتم إعادة المبالغ الفائضة عن القيمة اللازمة لتوفير العملة الأجنبية الخاصة بسداد قيمة الاعتماد المستندي ، يتم إعادة هذه المبالغ الفائضة للحساب الجاري للعميل بالقيود التالي :

البيان	دائن	مدين
د / غطاء اعتمادات مستندية		xx
د / الحسابات الجارية بالعملة المحلية	xx	
إثبات عملية إعادة المبالغ الفائضة اللازمة لدفع قيمة الاعتماد المستندي لحساب العميل		

ويمكن دمج القيدين السابقين في قيد واحد كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / غطاء اعتمادات مستندية		xx
د / مبيعات العملة الأجنبية	xx	
د / الحسابات الجارية بالعملة المحلية	xx	
إثبات عملية شراء العملة الأجنبية اللازمة لدفع قيمة الاعتماد المستندي وإعادة المبالغ الفائضة للحساب الجاري للعميل		

الاحتمال الثالث : أن تكون قيمة الغطاء (التأمين) أقل من القيمة المطلوبة لشراء العملة الأجنبية .

وفي هذه الحالة يتم توفير المبلغ المتبقي اللازم لشراء العملة الأجنبية من الحساب الجاري للعميل . وتسجل هذه العملية بالقيود التالي :

الاعتمادات المستندية

البيان	دائن	مدين
د / غطاء اعتمادات مستندية		xx
د / الحسابات الجارية بالعملة المحلية		xx
د / مبيعات العملة الأجنبية	xx	
إثبات عملية شراء العملة الأجنبية اللازمة لدفع قيمة الاعتماد المستندي		

ثم يتم دفع قيمة الاعتماد المستندي بالقيود التالي :

البيان	دائن	مدين
د / العملة الأجنبية		xx
د / بنوك أجنبية	xx	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		

(٥) إلغاء القيد النظامي :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		xx
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	xx	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

مثال (١) :

تم فتح اعتماد مستندي لمحلات الاعتماد لاستيراد أجهزة طبية من ماليزيا قيمتها ٧٥.٠٠٠ دولار أمريكي ، وقامت المؤسسة بدفع مبلغ ١٥.٠٠٠.٠٠٠ ريال لتكوين غطاء للاعتماد المستندي بالريال اليمني ، وقد أحسب البنك عمولة قدرها ١٪ من قيمة الاعتماد ، ومصاريف اعتماد بلغت ١٪ من قيمة العمولة ، فإذا علمت أن سعر صرف الدولار في تاريخ فتح الاعتماد المستندي وتاريخ

الاعتمادات المستندية

وصول مستندات الشحن الخاصة بالأجهزة كان ٢٠٠ ريال لكل دولار ، وأن محلات الاعتماد ليس لديها حساب جاري بالدولار .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		١٥.٠٠٠.٠٠٠
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	١٥.٠٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي ٧٥.٠٠٠ \$ × ٢٠٠ ريال يمني = ١٥.٠٠٠.٠٠٠ ريال		
د / الحسابات الجارية بالريال		١٥١.٥٠٠
د / عمولة اعتمادات مستندية (١٠٪ × ١٥.٠٠٠.٠٠٠)	١٥٠.٠٠٠	
د / مصاريف اعتمادات مستندية (١٪ × ١٥٠.٠٠٠)	١.٥٠٠	
إثبات تحصيل المصاريف والعمولة الخاصة بالاعتمادات المستندية		
د / الحسابات الجارية بالريال		١٥.٠٠٠.٠٠٠
د / غطاء اعتمادات مستندية	١٥.٠٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية تكوين غطاء للاعتماد المستندي بالريال اليمني بكامل قيمة الاعتماد		
د / غطاء اعتمادات مستندية		١٥.٠٠٠.٠٠٠
د / مبيعات العملات الأجنبية	١٥.٠٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية شراء العملة الأجنبية		
د / العملة الأجنبية		\$ ٧٥.٠٠٠
د / بنوك أجنبية	\$ ٧٥.٠٠٠	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		١٥.٠٠٠.٠٠٠
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	١٥.٠٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

الاعتمادات المستندية

مثال (٢) :

تم فتح اعتماد مستندي لشركة بازرعة لاستيراد سيارات من اليابان قيمتها ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي ، وقامت الشركة بدفع ٢٠ ٪ من قيمة الاعتماد لتكوين غطاء بالريال اليمني ، وقد احتسب البنك عمولة قدرها ٢.٥ ٪ من قيمة الاعتماد ، وقد كان سعر الصرف في تاريخ فتح الاعتماد ٢٠٦ ريال لكل دولار ، أما سعر الصرف في تاريخ وصول مستندات الشحن الخاصة بالسيارات فقد كان ٢٠٧ ريال لكل دولار ، مع العلم أن شركة بازرعة ليس لديها حساب جاري بالدولار .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		٥١.٥٠٠.٠٠٠
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	٥١.٥٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي $250,000 \text{ \$} \times 206 = 51,500,000 \text{ ريال}$		
د / الحسابات الجارية بالريال		١.٢٨٧.٥٠٠
د / عمولة اعتمادات مستندية ($2.5 \times 51,500,000$)	١.٢٨٧.٥٠٠	
إثبات تحصيل العمولة الخاصة بالاعتمادات المستندية		
د / الحسابات الجارية بالريال		١٠.٣٠٠.٠٠٠
د / غطاء اعتمادات مستندية	١٠.٣٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية تكوين غطاء للاعتماد المستندي بالريال اليمني		

الاعتمادات المستندية

البيان	دائن	مدين
د / غطاء اعتمادات مستندية		١٠.٣٠٠.٠٠٠
د / الحسابات الجارية بالريال لشركة بازرعة		٤١.٤٥٠.٠٠٠
د / مبيعات العملات الأجنبية	٥١.٧٥٠.٠٠٠	
إثبات عملية شراء العملة الأجنبية (٢٥٠.٠٠٠ \$ × ٢٠٧ ريال = ٥١.٧٥٠.٠٠٠ ريال)		
د / العملة الأجنبية		\$ ٢٥٠.٠٠٠
د / بنوك أجنبية	\$ ٢٥٠.٠٠٠	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		٥١.٥٠٠.٠٠٠
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	٥١.٥٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

مثال (٣) :

تم فتح اعتماد مستندي لشركة الأخوة لاستيراد أثاث من الصين قيمته ١٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي ، وقامت الشركة بدفع ٢٠.١٠٠.٠٠٠ ريال لتكوين غطاء بالريال اليمني ، وقد احتسب البنك عمولة قدرها ١٪ من قيمة الاعتماد ، وقد كان سعر الصرف في تاريخ فتح الاعتماد ٢٠١ ريال لكل دولار ، أما سعر الصرف في تاريخ وصول مستندات الشحن الخاصة بالأثاث فقد كان ٢٠٠ ريال لكل دولار ، مع العلم أن شركة الأخوة ليس لديها حساب جاري بالدولار .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

الاعتمادات المستندية

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		٢٠.١٠٠.٠٠٠
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	٢٠.١٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي ١٠٠.٠٠٠ \$ × ٢٠١ ريال يمني = ٢٠.١٠٠.٠٠٠ ريال		
د / الحسابات الجارية بالريال		٢٠١.٠٠٠
د / عمولة اعتمادات مستندية (١٪ × ٢٠.١٠٠.٠٠٠)	٢٠١.٠٠٠	
إثبات تحصيل المصاريف والعمولة الخاصة بالاعتمادات المستندية		
د / الحسابات الجارية بالريال		٢٠.١٠٠.٠٠٠
د / غطاء اعتمادات مستندية	٢٠.١٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية تكوين غطاء للاعتماد المستندي بالريال اليمني بكامل قيمة الاعتماد		
د / غطاء اعتمادات مستندية		٢٠.١٠٠.٠٠٠
د / مبيعات العملات الأجنبية	٢٠.٠٠٠.٠٠٠	
د / الحسابات الجارية بالريال لشركة الأخوة	١٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية شراء العملة الأجنبية (١٠٠.٠٠٠ \$ × ٢٠٠ ريال) وإعادة المبالغ الفائضة للعميل		
د / العملة الأجنبية		\$ ١٠٠.٠٠٠
د / بنوك أجنبية	\$ ١٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		٢٠.١٠٠.٠٠٠
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	٢٠.١٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

الاعتمادات المستندية

ثالثاً : فتح اعتماد مستندي بغطاء بالعملة الأجنبية :

(١) للعميل حساب جاري بالعملة الأجنبية :

(١) عند فتح الاعتماد المستندي :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		xx
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	xx	
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي نظامياً بدون غطاء		

(٢) عند تحصيل قيمة العمولة ومصاريف فتح الاعتماد :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية (في حالة الخصم من الحساب الجاري)		xx
د / الخزينة (في حالة التحصيل نقداً)		xx
د / عمولة اعتمادات مستندية	xx	
د / مصاريف اعتمادات مستندية	xx	
إثبات عملية تحصيل العمولة والمصاريف		

(٣) عند تكوين الغطاء للاعتماد المستندي :

وهنا قد يكون الغطاء بكامل قيمة الاعتماد المستندي ، أو قد يكون

الغطاء بجزء من قيمة الاعتماد المستندي . ففي حالة أن يكون الغطاء بكامل قيمة

الاعتماد المستندي ، يكون القيد المحاسبي كالتالي :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية للعملاء بالعملة الأجنبية		xx
د / غطاء اعتمادات مستندية (بكامل قيمة الاعتماد)	xx	
إثبات عملية تحصيل قيمة غطاء أو تأمين الاعتماد المستندي (وفي هذه الحالة تساوى قيمة الاعتماد مع قيمة التأمين)		

الاعتمادات المستندية

وإذا كان الغطاء بقيمة تقل عن قيمة الاعتماد المستندي ، فإن القيد المحاسبي يكون بتلك القيمة والتي تقل عن إجمالي قيمة الاعتماد (٤) عند وصول مستندات الشحن وسداد قيمة الاعتماد المستندي يكون القيد :
 عند وصول مستندات الشحن الخاصة بالبضاعة يتم شراء العملة الأجنبية حتى يتم تسديد قيمة الاعتماد . وفي هذه الحالة تكون هناك عدة احتمالات :
الاحتمال الأول : أن تكون قيمة الغطاء (التأمين) بكامل قيمة الاعتماد المستندي .

وفي هذه الحالة يتم تسجيل عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي بالقيد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / غطاء اعتمادات مستندية		xx
د / بنوك أجنبية	xx	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		

ومن القيد السابق يتضح أن قيمة الغطاء تكفي لسداد قيمة الاعتماد المستندي .

الاحتمال الثاني : أن تكون قيمة الغطاء (التأمين) أقل من قيمة الاعتماد المستندي ، وفي هذه الحالة يتم توفير المبلغ المتبقي اللازم لسداد قيمة الاعتماد المستندي من الحساب الجاري للعميل بالعملة الأجنبية . وتسجل هذه العملية بالقيد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / غطاء اعتمادات مستندية		xx
د / الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية		xx
د / بنوك أجنبية	xx	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		

(٥) إلغاء القيد النظامي :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		xx
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	xx	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

مثال (١) :

قام البنك بفتح اعتماد مستندي للعميل محمد لاستيراد بضاعة من ماليزيا قيمتها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ، وقام العميل بدفع كامل القيمة كضمان للاعتماد ، وقد احتسب البنك عمولة بواقع ٢ ٪ من قيمة الاعتماد ، ومصاريف فتح اعتماد بلغت ١٥,٠٠٠ ريال ، وكان سعر الصرف وقت فتح الاعتماد ٢٠٤ ريال لكل دولار ، أما سعر الصرف وقت وصول مستندات الشحن الخاصة بالبضاعة فكان ٢٠٦ ريال لكل دولار ، مع العلم أن العميل محمد لديه حساب جاري بالدولار .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

الاعتمادات المستندية

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		٢٠.٤٠٠.٠٠٠
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	٢٠.٤٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي ١٠٠٠.٠٠٠ \$ × ٢٠٤ ريال يمني = ٢٠.٤٠٠.٠٠٠ ريال		
د / الحسابات الجارية بالريال		٤٢٣.٠٠٠
د / عمولة اعتمادات مستندية (٢٠.٤٠٠.٠٠٠ × ٢٪)	٤٠٨.٠٠٠	
د / مصاريف اعتمادات مستندية	١٥.٠٠٠	
إثبات تحصيل المصاريف والعمولة الخاصة بالاعتمادات المستندية		
د / الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية		\$ ١٠٠.٠٠٠
د / غطاء اعتمادات مستندية	\$ ١٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية تكوين غطاء للاعتماد المستندي بالدولار بكامل قيمة الاعتماد		
د / غطاء اعتمادات مستندية		\$ ١٠٠.٠٠٠
د / بنوك أجنبية	\$ ١٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		٢٠.٤٠٠.٠٠٠
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	٢٠.٤٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

مثال (٢) :

تم فتح اعتماد مستندي لمؤسسة الخير التجارية لاستيراد بضاعة من دبي قيمتها ٦٠٠.٠٠٠ درهم إماراتي ، بغطاء بالدرهم قدره ٤٠٠.٠٠٠ درهم ، وقد احتسب البنك عمولة قدرها ١.٥٪ من قيمة الاعتماد ، ومصاريف فتح الاعتماد بلغت ٢.٠٠٠ درهم إماراتي ، وقد كان سعر الصرف وقت فتح الاعتماد ٥٦ ريال لكل درهم ، أما سعر الصرف وقت وصول مستندات الشحن فكان ٥٨ ريال لكل درهم ، مع العلم أن مؤسسة الخير لديها حساب جاري بالدرهم الإماراتي .

الاعتمادات المستندية

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		٣٣.٦٠٠.٠٠٠
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	٣٣.٦٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي		
٦٠٠.٠٠٠ درهم × ٥٦ ريال يمني = ٣٣.٦٠٠.٠٠٠ ريال		
د / الحسابات الجارية بالريال		٦١٦.٠٠٠
د / عمولة اعتمادات مستندية ($٢\% \times ٣٣.٦٠٠.٠٠٠$)	٥٠٤.٠٠٠	
د / مصاريف اعتمادات مستندية (٥٦×٢٠٠٠)	١١٢.٠٠٠	
إثبات تحصيل المصاريف والعمولة الخاصة بالاعتمادات المستندية		
د / الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية		٤٠٠.٠٠٠ درهم
د / غطاء اعتمادات مستندية	٤٠٠.٠٠٠ درهم	
إثبات عملية تكوين غطاء للاعتماد المستندي بالدولار بكامل قيمة الاعتماد		
د / غطاء اعتمادات مستندية		٤٠٠.٠٠٠ درهم
د / الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية		٢٠٠.٠٠٠ درهم
د / بنوك أجنبية	٦٠٠.٠٠٠ درهم	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		٣٣.٦٠٠.٠٠٠
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	٣٣.٦٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

الاعتمادات المستندية

(ب) ليس للعميل حساب جاري بالعملة الأجنبية :

(١) عند فتح الاعتماد المستندي :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		xx
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	xx	
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي نظامياً بدون غطاء		

(٢) عند تحصيل قيمة العمولة ومصاريف فتح الاعتماد :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية (في حالة الخصم من الحساب الجاري)		xx
د / الخزينة (في حالة التحصيل نقداً)		xx
د / عمولة اعتمادات مستندية	xx	
د / مصاريف اعتمادات مستندية	xx	
إثبات عملية تحصيل العمولة والمصاريف		

(٣) عند تكوين الغطاء للاعتماد المستندي :

يتم في البداية شراء العملة الأجنبية لتأمين قيمة الغطاء بهذه العملة وتسجل

هذه العملية بالقيود التالي :

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية بالعملة المحلية		xx
د / مبيعات العملة الأجنبية	xx	
إثبات عملية تأمين قيمة الغطاء بالعملة الأجنبية		

الاعتمادات المستندية

ومن ثم يسجل الغطاء بالقييد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / العملات الأجنبية		xx
د / غطاء اعتمادات مستندية	xx	
إثبات عملية تكوين الغطاء بالعملة الأجنبية		

(٤) عند وصول مستندات الشحن وسداد قيمة الاعتماد المستندي يكون القيد :

عند وصول مستندات الشحن الخاصة بالبضاعة ، والقيام بعملية سداد قيمة الاعتماد ، يكون هناك احتمالين :

الاحتمال الأول : أن تكون قيمة الغطاء (التأمين) تعادل قيمة الاعتماد

المستندي .

وفي هذه الحالة يتم تسجيل عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي بالقييد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / غطاء اعتمادات مستندية		xx
د / بنوك أجنبية	xx	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		

ومن القيد السابق يتضح أن قيمة الغطاء تكفي لسداد قيمة الاعتماد

المستندي .

الاحتمال الثاني : أن تكون قيمة الغطاء (التأمين) أقل من قيمة الاعتماد

المستندي ، وفي هذه الحالة يتم شراء المبلغ المتبقي اللازم لسداد قيمة الاعتماد المستندي وذلك إما بالخصم من الحساب الجاري للعميل بالعملة المحلية ، أو تحصيل المبلغ نقداً . وتسجل هذه العملية بالقييد التالي :

الاعتمادات المستندية

البيان	دائن	مدين
د / الحسابات الجارية بالعملة المحلية		xx
د / مبيعات العملة الأجنبية	xx	
إثبات عملية تأمين الجزء المتبقي من قيمة الاعتماد من العملة الأجنبية		

وتسجل عملية سداد قيمة الاعتماد بالقيد التالي :

البيان	دائن	مدين
د / غطاء اعتمادات مستندية		xx
د / العملة الأجنبية		xx
د / بنوك أجنبية	xx	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		

(٥) إلغاء القيد النظامي :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		xx
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	xx	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

مثال (١) :

قام البنك بفتح اعتماد مستندي لمحلات الياسر لاستيراد بضاعة من الصين قيمتها ٢٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي ، وقد تم تكوين غطاء للاعتماد المستندي بواقع ١٠٠ ٪ من قيمة الاعتماد ، كما احتسب البنك عمولة نسبتها ٢ ٪ من قيمة الاعتماد ، فإذا علمت أن سعر الصرف في تاريخ فتح الاعتماد كان ٢٠٠ ريال لكل دولار ، أما سعر الصرف في تاريخ وصول مستندات شحن البضاعة فكان

الاعتمادات المستندية

٢٠٥ ريال لكل دولار ، وأن محلات الياسر ليس لديها حساب جاري بالدولار .

المطلوب : إجراء القيود اللازمة في دفاتر البنك .

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		٤٠,٠٠٠,٠٠٠
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي $200 \times \$ 200,000 = 40,000,000$ ريال		
د / الحسابات الجارية بالريال		٨٠,٠٠٠
د / عمولة اعتمادات مستندية ($2\% \times 40,000,000$)	٨٠,٠٠٠	
إثبات تحصيل العمولة الخاصة بالاعتمادات المستندية		
د / الحسابات الجارية بالعملة المحلية (الريال)		٤٠,٠٠٠,٠٠٠
د / مبيعات العملات الأجنبية	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات عملية تأمين العملات الأجنبية اللازمة لتكوين الغطاء		
د / العملة الأجنبية		\$ ٢٠٠,٠٠٠
د / غطاء اعتمادات مستندية	\$ ٢٠٠,٠٠٠	
إثبات عملية تكوين غطاء للاعتماد المستندي بالدولار بكامل قيمة الاعتماد		
د / غطاء اعتمادات مستندية		\$ ٢٠٠,٠٠٠
د / بنوك أجنبية	\$ ٢٠٠,٠٠٠	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		٤٠,٠٠٠,٠٠٠
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

الاعتمادات المستندية

مثال (٢) :

تم فتح اعتماد مستندي لمؤسسة الصافي لاستيراد بضاعة من الكويت قيمتها ١٠٠٠,٠٠٠ دينار كويتي ، وقامت المؤسسة بدفع ٦٠ ٪ من قيمة الاعتماد لتكوين غطاء للاعتماد بالدينار الكويتي ، وقد احتسب البنك عمولة على هذه العملية قدرت قيمتها بـ ٠,٥ ٪ من قيمة الاعتماد ، ومصاريف اعتماد بلغت ٢,٠٠٠ ريال ، وقد كان سعر الصرف في تاريخ فتح الاعتماد ٦٠٠ ريال لكل دينار كويتي ، أما سعر الصرف في تاريخ وصول مستندات شحن البضاعة فكان ٦٢٠ ريال لكل دينار ، مع العلم أن مؤسسة الصافي ليس لديها حساب جاري بالدينار .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك .

الحل :

البيان	دائن	مدين
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		٦٠,٠٠٠,٠٠٠
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات عملية فتح الاعتماد المستندي		
١٠٠٠,٠٠٠ دينار × ٦٠٠ ريال يمني = ٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال		
د / الحسابات الجارية بالريال		٣٠٢,٠٠٠
د / عمولة اعتمادات مستندية (٠,٥ ٪ × ٦٠,٠٠٠,٠٠٠)	٣٠٠,٠٠٠	
د / مصاريف اعتمادات مستندية	٢,٠٠٠	
إثبات تحصيل العمولة والمصاريف الخاصة بالاعتمادات المستندية		
د / الحسابات الجارية بالعملة المحلية (الريال)		٣٦,٠٠٠,٠٠٠
د / مبيعات العملات الأجنبية	٣٦,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات عملية تأمين العملات الأجنبية اللازمة لتكوين الغطاء		

الاعتمادات المستندية

البيان	دائن	مدين
د / العملة الأجنبية		٦٠.٠٠٠ دينار
د / غطاء اعتمادات مستندية	٦٠.٠٠٠ دينار	
إثبات عملية تكوين غطاء للاعتماد المستندي بالدولار بكامل قيمة الاعتماد		
د / الحسابات الجارية بالعملة المحلية (الريال)		٢٤.٨٠٠.٠٠٠
د / مبيعات العملات الأجنبية	٢٤.٨٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية شراء وتأمين المبالغ المتبقية اللازمة لسداد قيمة الاعتماد المستندي ٤٠.٠٠٠ دينار × ٦٢٠ ريال = ٢٤.٨٠٠.٠٠٠ ريال		
د / غطاء اعتمادات مستندية		٦٠.٠٠٠ دينار
د / العملات الأجنبية		٤٠.٠٠٠ دينار
د / بنوك أجنبية	١٠٠.٠٠٠ دينار	
إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد المستندي		
د / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		٦٠.٠٠٠.٠٠٠
د / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	٦٠.٠٠٠.٠٠٠	
إثبات عملية إلغاء القيد النظامي		

تمارين الفصل العاشر

تمرين رقم (١) :

إليك العمليات الآتية والتي تمت في قسم الاعتمادات المستندية في البنك الأهلي اليمني خلال شهر يناير من عام ٢٠٠٨ م .

(١) تم فتح اعتماد مستندي لمؤسسة المنهل لاستيراد بضاعة من ماليزيا قيمتها ١.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي ، وقد تم دفع ٤٥ ٪ من قيمة الاعتماد لتكوين غطاء للاعتماد بالريال اليمني ، وقد احتسب البنك عمولة بواقع ١ ٪ ومصاريف اعتماد بلغت ٥.٠٠٠ ريال ، وقد كان سعر الصرف وقت فتح الاعتماد ٢٠٠ ريال لكل دولار ، أما سعر الصرف وقت وصول مستندات الشحن الخاصة بالبضاعة فقد كان ٢٠٥ ريال لكل دولار ، مع العلم أن مؤسسة المنهل ليس لديها حساب جاري بالدولار .

(٢) قام البنك بفتح اعتماد مستندي للعميل شركة النورس لاستيراد بضاعة من مصر قيمتها ٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري وقد تم دفع ٢٥ ٪ من قيمة الاعتماد لتكوين غطاء للاعتماد بالجنيه المصري . وقد احتسب البنك عمولة بواقع ١ ٪ وقد كان سعر الصرف وقت فتح الاعتماد ٣٥ ريال يمني لكل جنيه مصري ، أما سعر الصرف وقت وصول مستندات الشحن الخاصة بالبضاعة فقد كان ٣٧ ريال لكل جنيه مصري مع العلم أن شركة النورس لها حساب جاري بالجنيه المصري .

(٣) طلب العميل سعيد زيادة اعتماد سبق فتحه بزيادة قدرها ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي وقد كان الاتفاق على أن يكون الغطاء بنسبة ٣٠٪ من قيمة الاعتماد الإضافي ويكون بالريال اليمني ويتقاضى البنك عمولة قدرها ٠,٥٪ وقد كان سعر الصرف وقت وصول مستندات الشحن ٢٠٥ ريال لكل دولار بينما كان سعر الصرف وقت فتح الاعتماد الأصلي وكذلك الزيادة ٢٠٠ ريال لكل دولار مع العلم أن قيمة الاعتماد الأصلي قبل الزيادة ٩٠,٠٠٠ دولار والعميل ليس لديه حساب جاري بالدولار .

(٤) طلب العميل سعدون إلغاء اعتماد مستندي سبق أن أفتتح وكانت قيمة الاعتماد ٣٥٠,٠٠٠ ليرة سورية ويغطي الغطاء ٣٠٪ من قيمة الاعتماد وبالريال اليمني وقد كان سعر الصرف وقت فتح الاعتماد ٥٠ ريال لكل ليرة وقد تقاضى البنك عمولة مقدارها ١٪ من قيمة الاعتماد .

المطلوب : عمل قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة .

تمرين رقم (٢) :

تقدم أحد العملاء بطلب تخفيض لقيمة اعتماد مستندي قيمته \$ ١٠٠,٠٠٠ بمعدل ١٥٪ سبق فتحه بغطاء بالريال اليمني قيمته ٦٠٪ من قيمة الاعتماد ، فإذا علمت :

(١) أن سعر الصرف في تاريخ فتح الاعتماد وتاريخ طلب التخفيض كان ٢٠٠ ريال لكل دولار .

(٢) أن سعر الصرف في تاريخ وصول مستندات الشحن ٢١٥ ريال لكل دولار .

(٣) قام البنك بسداد قيمة الاعتماد .

(٤) أن العميل ليس لديه حساب جاري بالدولار.

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

تمرين رقم (٣) :

تم فتح اعتماد مستندي بناءً على طلب إحدى الشركات لاستيراد بضاعة من الصين قيمتها ٢٥٠.٠٠٠ دولار ، وكان الاعتماد بغطاء كامل القيمة بالريال اليمني ، وقد احتسب البنك عمولة قدرها ٢ % ، فإذا علمت أن سعر الصرف في تاريخ فتح الاعتماد كان ٢١٤ ريال يمني لكل دولار ، أما سعر الصرف في تاريخ وصول مستندات الشحن فكان ٢١٢ ريال يمني لكل دولار ، وأن العميل ليس لديه حساب جاري بالعملة الأجنبية .

المطلوب : إجراء قيود اليومية في دفاتر البنك .

تمرين رقم (٤) :

تم فتح اعتماد مستندي بناءً على طلب إحدى الشركات لاستيراد سكر من السودان بغطاء يعادل ٤٠ % من قيمة الاعتماد بالجنيه السوداني ، وقد قام البنك بخصم مبلغ ٨٤.٠٠٠ ريال كعمولة لفتح الاعتماد المستندي وهي تعادل ٢ % من قيمة الاعتماد ، فإذا علمت أن سعر الصرف في تاريخ فتح الاعتماد كان ١.٧٥ جنيه سوداني لكل ريال يمني ، أما سعر الصرف في تاريخ وصول مستندات الشحن فكان ٢ جنيه سوداني لكل ريال يمني ، وأن العميل ليس لديه حساب جاري بالعملة السودانية .

المطلوب : إجراء قيود اليومية في دفاتر البنك .

الفصل الحادي عشر

القوائم المالية للبنوك

إعداد وعرض القوائم المالية في البنوك التجارية

في نهاية كل فترة مالية تقوم كل منشأة بغض عن نوعها سوى كانت منشأة مالية أو تجارية أو صناعية وسوى كانت تهدف للربح أو لا تهدف للربح تقوم بإعداد عدد من القوائم المالية والتي تعتبر بمثابة مخرجات للنظام المحاسبي المعمول به في المنشأة. والبنوك التجارية مثلها مثل أي منشأة أخرى تقوم بإعداد مجموعة من القوائم المالية تشمل في حدها الأدنى قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، وقائمة التغير في حقوق المساهمين ، بالإضافة إلى الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر مكملة لهذه القوائم .

أولاً : قائمة الدخل :

تحتوي قائمة الدخل على بنود الإيرادات والمصروفات الخاصة بالبنك ، بالإضافة إلى صافي أرباح الفترة بعد خصم الضرائب والزكاة عن الفترة . ويمكن عرض أهم تلك البنود في النقاط التالية :

الإيرادات : وتشمل العديد من العناصر من أهمها :

(١) الفوائد الدائنة : وهي التي يحصل عليها البنك نظير قيامه بمنح الإئتمان والقروض والسلف لعملائه ، كما يتضمن هذا البند فوائد الحسابات الجارية المدينة (التسهيلات) ، فوائد القروض ، فوائد الودائع لدى البنوك المحلية والخارجية ، فوائد أذون الخزانة ، وفوائد الودائع لدى البنك المركزي .

(٢) إيرادات العمولات وأتعاب الخدمات المصرفية : وتشمل العمولات المختلفة التي يتقاضاها البنك من عملائه نظير قيامه بمجموعة من الخدمات .

القوائم المالية للبنوك

وتشمل هذه العمولات عمولة خطابات الضمان ، عمولة الاعتمادات المستندية ، عمولة الحوالات ، وعمولة تحصيل الأوراق التجارية وخصمها ، وبيع وشراء الأوراق المالية وأية عمولات أخرى يحصل عليها البنك مقابل الخدمات المصرفية التي يقدمها لعملائه .

(٣) إيرادات الاستثمارات : يشمل هذا البند على أرباح الأوراق المالية وفوائد السندات الحكومية ، والفوائد على أدوات الخزينة وغير ذلك من الاستثمارات .

(٤) أرباح أو (خسائر) عمليات الصرف الأجنبي : يمثل هذا البند الأرباح أو (الخسائر) نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية أو نتيجة لتقييم أرصدة البنك من العملات الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية .

(٥) الإيرادات الأخرى : يتألف هذا البند من الإيرادات المرتبطة بالنشاط ولكن لم تدرج ضمن البنود السابقة مثل أجور حفظ الأوراق المالية ، وكذلك إيجار الخزائن للعملاء وأيضاً المخصصات التي انتفى الغرض من تكوينها وأرباح بيع الأصول التي آلت ملكيتها للبنك كوفاء للديون المستحقة على الغير .

المصروفات : وتشمل :

(١) الفوائد المدينة : وهي التي يدفعها البنك لأصحاب حسابات الودائع سوى بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية ، والفوائد المدفوعة على حسابات التوفير ، وفوائد الكمبيالات المعاد خصمها ، وغيرها من الفوائد التي يمكن أن يتحملها البنك .

(٢) العمولات المدفوعة من قبل البنك لأطراف أخرى ، مثل العمولات المدفوعة للبنوك المحلية أو الأجنبية نظير الخدمات التي تم تقديمها للبنك .

(٣) المصروفات الإدارية العامة والإهلاك :

يشمل هذا البنك على الأجور والمرتبات وما في حكمها من مزايا نقدية وعينية ، مصاريف الكهرباء والمياه ، قطع الغيار ، الأدوات المكتبية والمطبوعات ، مصاريف الهاتف ، مصاريف الانتقال ، مصاريف الدعاية والإعلان ، مصاريف الصيانة ، الإيجارات ، إهلاك الأصول الثابتة .

(٤) مصروفات عمليات أخرى :

يتضمن هذا البند مصروفات عمليات أخرى متعلقة بالنشاط ولم تدرج ضمن أي بند من بنود المصروفات المشار إليها سابقا ، مثل المصروفات والخسائر الناتجة عن التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للبنك كوفاء للديون .

(٥) الخسائر غير المتعلقة بالنشاط : يشمل هذا البند أية خسائر غير متعلقة بالنشاط مثل خسائر بيع الأصول الثابتة أو خسائر بيع المخلفات .

(٦) الضرائب والزكاة : يتضمن هذا البند الضريبة والزكاة المستحقة عن السنة .

والنموذج التالي يمثل الحد الأدنى الذي يجب أن تعرض به قائمة الدخل بمعنى أن لإدارة البنك الحق في إضافة أية بنود أو بيانات تراها ضرورية لإيضاح حقيقة نتيجة النشاط .

القوائم المالية للبنوك

قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

٢٠١٢	٢٠١٣	رقم الإيضاح	البيان
			أولاً : الإيرادات :
xx	xx		الفوائد على القروض والأرصدة لدى البنوك
xx	xx		فوائد أذون الخزانة
(xx)	(xx)		يخصم : تكلفة الودائع والاقتراض
xx	xx		= صافي الفوائد
xx	xx		+ إيرادات عمولات وأتعاب الخدمات المصرفية
xx	xx		توزيعات الأسهم
xx	xx		أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة
xx	xx		أرباح عمليات النقد الأجنبي
xx	xx		أرباح بيع استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ
xx	xx		إيرادات عمليات أخرى
xx	xx		= إجمالي الإيرادات
			ثانياً : المصروفات :
(xx)	(xx)		مصروفات عمولات وأتعاب الخدمات المصرفية
(xx)	(xx)		مصروف المخصصات
(xx)	(xx)		فروق تقييم الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ
(xx)	(xx)		مصروفات إدارية وعمومية
(xx)	(xx)		إهلاكات
(xx)	(xx)		مصروفات أخرى
(xx)	(xx)		= إجمالي المصروفات
xx	xx		= أرباح (خسائر) النشاط
xx	xx		± أرباح (خسائر) غير متعلقة بالنشاط
xx	xx		= صافي الربح (الخسارة) قبل الضرائب والزكاة
(xx)	(xx)		يخصم : الضرائب والزكاة
xx	xx		= صافي ربح (خسارة) الفترة

ويلاحظ من النموذج السابق أن قائمة الدخل تبدأ ببنود الإيرادات التي تشمل الفوائد الدائنة على القروض والأرصدة الدائنة لدى البنوك ، ثم يطرح منها الفوائد المدينة (تكلفة الودائع والاقتراض) التي تشمل الفوائد على الودائع لأجل وودائع صندوق التوفير ، والفوائد على الأرصدة المستحقة للبنوك لكي نحصل على صافي الفوائد .

ويلي ذلك إضافة إيرادات العمولات وأتعاب الخدمات المصرفية ، توزيعات الأسهم (أرباح الأسهم أو إيرادات الاستثمارات) ، أرباح أو (خسائر) الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ ، أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي ، وإيرادات العمليات الأخرى .

ويخصم مما سبق مصروفات وأتعاب الخدمات المصرفية ، أعباء المخصصات ، فروق تقييم الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ ، المصروفات الإدارية العممة والإهلاك ، ومصروفات العمليات الأخرى .

ويطرح إجمالي المصروفات من إجمالي الإيرادات نحصل على أرباح أو (خسائر) النشاط .

ويضاف إلى الناتج السابق الأرباح (الخسائر) غير المتعلقة بالنشاط لكي نحصل على صافي الربح قبل خصم الضرائب والزكاة .

وأخيراً نطرح ضرائب الدخل والزكاة عن الفترة لكي نحصل على صافي ربح السنة الحالية .

ثانياً قائمة المركز المالي :

تحتوي قائمة المركز المالي على الأصول ، الالتزامات ، وحقوق المساهمين ، والالتزامات العرضية والمحتملة .

الأصول :

تمثل الموارد الاقتصادية للبنوك ، ويتم تبويب عناصر هذه الأصول حسب طبيعتها وسهولة تحويلها إلى سيولة ، فنبداً بالأصول الأكثر سيولة ثم الأقل . ولا يتم التفرقة بين الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة لأنه يمكن لأنه يمكن تحقيقها خلال الدورة المالية للبنك .

(١) نقدية بالصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة

الاحتياطي : يتألف هذا البند مما يلي :

- أ- نقدية بالصندوق : ويشتمل على البنود التالية :
- النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية .
- الشيكات المشتراة المستحقة الدفع بالإطلاع والمسحوبة على بنوك وجهات أخرى .
- الشيكات السياحية الأخرى .

ب- أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي النقدي :

سوى بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية . ويمثل رصيد الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى البنك المركزي ١٠٪ من حسابات العملاء بالريال ، و ٢٠٪ من العملات الأجنبية سواء كانت في شكل حسابات جارية أو في شكل ودائع .

(٢) أرصدة لدى البنوك : يشمل على الحسابات الجارية والودائع لأجل

لدى البنك المركزي بالعملة المحلية والعملات الأجنبية (خارج إطار نسبة

القوائم المالية للبنوك

الاحتياطي) بالإضافة إلى أن هذا البند يتضمن أرصدة الحسابات الجارية أو الودائع لدى البنوك المحلية أو الخارجية .

(٣) أذون الخزانة والأوراق الحكومية : يتضمن هذا البند السندات الحكومية . وتظهر أذون الخزانة بالميزانية بقيمتها الاسمية بحسب تاريخ الاستحقاق (٣٠ يوم ، ٦٠ يوم ، ٩٠ يوم ، ١٨٠ يوم) بعد خصم رصيد خصم الإصدار .

(٤) استثمارات مالية بغرض المتاجرة : يتم تبويب الاستثمارات إلى استثمارات مالية قصيرة الأجل بغرض إعادة بيعها تحت اسم استثمارات مالية بغرض المتاجرة ، واستثمارات مالية بغرض الاحتفاظ .

ويشمل بند ” استثمارات مالية بغرض المتاجرة ” على الأوراق المالية قصيرة الأجل (الأسهم والسندات) المحلية والخارجية على اختلاف أنواعها القابلة للتداول ، والتي يتم شرائها بهدف إعادة بيعها أو المتاجرة بها وليس بغرض الاحتفاظ بها ، وتظهر هذه الاستثمارات في قائمة المركز المالي بالصافي بعد خصم مخصص هبوط أسعار الاستثمارات بغرض المتاجرة .

(٥) قروض للعملاء : يشتمل هذا البند على أرصدة الحسابات الجارية المدينة ، أرصدة القروض ، الأوراق التجارية المخصومة (الكمبيالات) ، أرصدة سلفيات العاملين ، أرصدة القروض والحسابات المدينة لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين ، والأرصدة المدينة بحسابات ودائع العملاء .

وتظهر أرصدة القروض والسلفيات بقائمة المركز المالي بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، والفوائد غير المحصلة عن القروض .

(٦) الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ :

يشتمل هذا البند على مساهمات البنك في رؤوس أموال بنوك وشركات

أخرى وذلك بهدف الاحتفاظ بهذه المساهمات والاستمرار في المشاركة لتحقيق أغراض البنك ، كما يشمل هذا البند على الأوراق المالية طويلة الأجل (الأسهم والسندات) التي يتم شراؤها بغرض الاحتفاظ وليس بهدف إعادة بيعها .

(٧) الأرصدة المدينة والأصول الأخرى :

يشتمل هذا البند على الفوائد الدائنة المستحقة ، إيرادات أخرى مستحقة ، المصروفات المقدمة ، الدفعات المقدمة لشراء أصول ثابتة ، التأمينات والعهد ، العملات التذكارية ، مخزون الأدوات المكتبية والمطبوعات ، الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء للديون .

(٨) الأصول الثابتة : يشتمل هذا البند على الأراضي ، المباني ، وسائل النقل ، الأجهزة والمعدات ، أجهزة الكمبيوتر ، ونظمها ، والأثاث . وتظهر الأصول الثابتة في قائمة المركز المالي بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك.

الالتزامات وحقوق المساهمين :

الالتزامات : عند تبويب الالتزامات يتم البدء بالأرصدة المستحقة للبنوك ، ودائع العملاء ، الأرصدة الدائنة الأخرى ، دائنو التوزيعات ، والمخصصات كما يلي :

(١) أرصدة مستحقة للبنوك : يتضمن هذا البند الأرصدة المستحقة للبنوك الأخرى بما فيها البنك المركزي في حالة وجود أرصدة دائنة .

(٢) ودائع العملاء : يتضمن هذا البند الحسابات الجارية الدائنة (ودائع تحت الطلب) ، ودائع لأجل ، ودائع صندوق التوفير ، ودائع أخرى (وتشمل تأمينات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ، الشيكات والحوالات المستحقة الدفع ، الشيكات موقوفة الدفع بناء على طلب العملاء ، الشيكات مقبولة الدفع).

(٣) الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى :

يشمل هذا البند على الفوائد المدينة المستحقة ، الإيرادات المقدمة ،
المصروفات المستحقة ، الضريبة على أرباح البنك المستحقة عن العام ، الدائنون ،
أرصدة دائنة متنوعة ، وأرصدة دائنو التوزيعات التي تخص سنوات سابقة ولم
تسد بعد ، وأي حساب لم يدرج ضمن أي بند من بنود الالتزامات .

(٤) دائنو التوزيعات : يشتمل هذا البند على حصة المساهمين في الأرباح
ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة .

(٥) المخصصات :

تشمل على المخصصات التي لا تتعلق بأصول معينة مثل مخصص
الضرائب ، مخصص الالتزامات القضائية ، مخصص مكافأة نهاية الخدمة .

حقوق المساهمين :

يندرج تحت حقوق المساهمين البنود التالية :

(١) رأس المال المدفوع : يتمثل هذا البند في الجزء المدفوع من رأس المال
المصدر والمكتتب فيه ، ويجب الإفصاح عن الجزء غير المدفوع من رأس المال
المصدر والمكتتب فيه .

(٢) الاحتياطات : يتمثل هذا البند على الاحتياطي القانوني ، الاحتياطي
العام ، الاحتياطات الخاصة وأي احتياطات أخرى يتم تكوينها بهدف دعم
المركز المالي ، أو ينص عليها النظام الأساسي أو يقترحها مجلس الإدارة . وتظهر
الاحتياطات في قائمة المركز المالي في رقم واحد على أن تفصل بنود الاحتياطات
في قائمة التغير في حقوق المساهمين .

(٣) الأرباح المحتجزة : يتمثل في الفائض المحتجز من أرباح السنة المالية للترحيل للسنة التالية .

الالتزامات العرضية والاحتمالية :

تدرج خارج قائمة المركز المالي الالتزامات التي لا تشكل أصولاً أو التزامات فعلية ، بل هي عبارة عن التزامات احتمالية وعرضية تحت بند " الالتزامات العرضية والاحتمالية " مثل التزامات البنك تجاه خطابات الضمان ، التزامات البنك تجاه الاعتمادات المستندية (استيراد وتصدير) ، الشيكات تحت التحصيل . ومن المهم القول أن الأسلوب الأمثل لتصنيف أصول و التزامات البنك هو تجميعها حسب طبيعتها وترتيبها حسب درجة سيولتها ، ولا يتم التفرقة بين البنود المتداولة وغير المتداولة بسبب أن معظم أصول و التزامات البنك يمكن تحققها أو سدادها في المستقبل القريب .

وفيما يلي نموذجاً لقائمة المركز المالي الذي يمثل الحد الأدنى الذي يجب أن تعرض به القوائم المالية ، بمعنى أن لإدارة البنك الحق في إضافة أية بنود أو بيانات تراها ضرورية لإيضاح حقيقة المركز المالي .^(١)

(١) د. رفعت الشربيني ، ٢٠٠٢ ، محاسبة المنشآت المالية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، جمهورية مصر العربية ، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

قائمة المركز المالي عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣ / ١٢ / ٣١

٢٠١٢	٢٠١٣	رقم الإيضاح	البيانات
			الأصول :
xx	xx		نقدية الصندوق
xx	xx		أرصدة لدى البنوك
xx	xx		أرصدة لدى البنك المركزي
xx	xx		أذون خزانة وأوراق حكومية (بالصافي)
xx	xx		استثمارات مالية بغرض المتاجرة بعد خصم المخصص
xx	xx		قروض للعملاء والبنوك بعد خصم المخصص
xx	xx		استثمارات مالية بعرض الاحتفاظ
xx	xx		أرصدة مدينة وأصول أخرى
xx	xx		الأصول الثابتة بعد خصم مجمع الإهلاك
xx	xx		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية :
			الالتزامات :
xx	xx		أرصدة مستحقة للبنوك
xx	xx		ودائع العملاء
xx	xx		أرصدة دائنة ومخصصات أخرى
xx	xx		دائنو توزيعات الأرباح
xx	xx		السندات
xx	xx		قروض طويلة الأجل
xx	xx		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية :
xx	xx		رأس المال المدفوع
xx	xx		الاحتياطيات
xx	xx		أرباح محتجزة
xx	xx		إجمالي حقوق المساهمين
xx	xx		إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين
			التزامات عرضية وارتباطات :
xx	xx		التزامات مقابل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وغيرها

القوائم المالية للبنوك

مثال : على القوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) :

توفرت لك البيانات التالية عن البنك الأهلي اليمني وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٣ م (المبالغ بالآلاف الريالات) :

أولاً : الأرصدة المدينة :

المبلغ	البيان
١,٢٥٠,٠٢٤	نقد بالعملة المحلية
٢٩٧,٧٨٦	نقد بالعملة الأجنبية
٢,٧٢٠	حسابات جارية لدى البنوك المحلية
٧٢٠,٨٩٠	حسابات جارية لدى البنوك الأجنبية
٦٩١,٩٩٨	ودائع لأجل لدى البنوك الأجنبية
١٠,٤٩٤,٣٧٤	حسابات جارية بالعملة المحلية (لدى البنك المركزي)
١١,١٩٠,٧١٤	ودائع لأجل بالعملة المحلية (لدى البنك المركزي)
٧,٢٨٤,٥٨٦	الاحتياطي الإلزامي
١١,٤٦٩,٩٤٠	حسابات جارية مدينة
١,٤٤٦,٤٦٨	كمبيالات مخصومة وقروض
١٩٨,١١٤	قروض للموظفين
٣٦٨,٣٤٤	مديونيات متنوعة
٢٨٥,٤٨٤	استثمارات محلية
٨٤,٠٦٠	استثمارات خارجية
١,٦٤٤,٧٥٤	فوائد مستحقة
٥٩,٣٩٦	إيرادات أخرى مستحقة
٣٠٤,١٠٠	تأمينات وعهد
٢٠٩,٣٠٤	مصروفات مقدمة
٦٤,٨٨٦	مخزون الأدوات المكتبية
٣٢١,٢٩٠	أراضي
٣٧٨,٦١٦	مباني
٨٣,٧٣٢	أثاث

القوائم المالية للبنوك

المبلغ	البيان
٥٠,٠٦٤	سيارات
٢٩,٣٧٤	أجهزة كمبيوتر
١٢٢,٥٦٢	فوائد الودائع لأجل
٢٧٦,١٥٤	فوائد حسابات التوفير
٢٣٥,٢٤٠	فوائد البنوك الخارجية
١٨,٥٥٨	فوائد مدينة أخرى
٤٢٣,٤١٢	خسائر عمليات الصرف الأجنبي
٥٩٦,٢٧٢	الأجور والمرتببات
٧٥,٤٨٢	إهلاك الأصول الثابتة
١٨٢,٦٥٨	مصاريف إدارية أخرى
٨٥,٥٧٢	مخصص مستحقات مختلفة
٣,٩٦٣,٤١٤	حسابات نظامية مقابل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان

ثانياً : الأرصدة الدائنة :

المبلغ	البيان
٦,٩٥٩,٢٢٤	بنوك محلية
٥,١٤٧,٥٠٦	بنوك أجنبية (خارجية)
١٨,٦٦٢,٩٨٢	حسابات جارية دائنة
٧,١٢١,٢٠٨	حسابات توفير
٢,٢٣١,١٨٢	ودائع لأجل
١,١٧٢,١٢٨	تأمينات عن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان
٣,٢٠٩,١٦٠	فوائد مستحقة
٨٥,٨٤٦	كوبونات أرباح غير موزعة
١٣٣,١١٠	مصاريف مستحقة
١,٠١٩,٢٩٠	دائنون
٩٧٣,٩٨٢	أرصدة دائنة متنوعة
١,٠٨٤,٢٦٦	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

القوائم المالية للبنوك

المبلغ	البيان
٣,٠٠٠	مخصص حقوق العاملين
١٨٥,٦٣٨	مخصص تقلبات أسعار
٣٠٨,٤٤٠	مجمع إهلاك الأصول الثابتة
٢٠٠,٠٠٠	رأس المال
٢٣٥,٤٠٨	احتياطي قانوني
٨٨,٠٤٢	احتياطي استثمارات
٣,٤٠٠	احتياطي عام
٥٣٠	أرباح مرحلة
١,٠٨١,٤٦٦	فوائد القروض والسلفيات
٦٩١,١٤٤	فوائد الودائع لدى البنك المركزي والبنوك المحلية
٥,١٤٤	فوائد الأرصدة الخارجية
٢٢,٤٦٦	فوائد دائنة أخرى
٣٠٤,٥٤٠	عمولات
١٧,٨٢٦	إيرادات الاستثمارات
٣,٩٦٣,٤١٤	حسابات نظامية مقابل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان

المطلوب :

(١) إعداد قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

(٢) إعداد قائمة المركز المالي في ٢٠١٣/١٢/٣١ إذا علمت أن :

- تم تكوين مخصص لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والزكاة بمبلغ ٦١,٥٢٠ ريال .
- يتم احتجاز ١٥ ٪ كاحتياطي قانوني .
- يتم احتجاز احتياطي عام بمبلغ ٤.٦٤٨ ريال .
- تم توزيع أرباح على المساهمين بمبلغ ٣٢,٠٠٠ ريال .

القوائم المالية للبنوك

- تم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ١.٧٨٢ ريال .
- ما تبقى أرباح مرحلة للسنة التالية .

تمهيد للحل :

أولاً : عناصر قائمة الدخل :

(١) الفوائد الدائنة : (الفوائد على القروض وعلى الأرصدة لدى البنوك)

المبلغ	البيانات
١,٠٨١,٤٦٦	فوائد القروض والسلفيات
٦٩١,١٤٤	فوائد الودائع لدى البنك المركزي والبنوك المحلية
٥,١٤٤	فوائد الودائع لدى البنوك الخارجية
٢٢,٤٦٦	فوائد دائنة أخرى
١,٨٠٠,٢٢٠	الإجمالي

(٢) الفوائد المدينة (تكلفة الودائع والاقتراض) :

المبلغ	البيانات
١٢٢,٥٦٢	فوائد الودائع لأجل
٢٧٦,١٥٤	فوائد حسابات التوفير
٢٣٥,٢٤٠	فوائد البنوك الأجنبية (الخارجية)
١٨,٥٥٨	فوائد مدينة أخرى
٦٥٢,٥١٤	الإجمالي

(٣) إيرادات العمولات وأتعاب الخدمات المصرفية = ٣٠٤,٥٤٠ ريال .

(٤) إيرادات الاستثمارات (توزيعات الأسهم) = ١٧,٨٢٦ ريال .

(٥) خسائر عمليات الصرف الأجنبي = ٤٢٣,٤١٢ ريال .

القوائم المالية للبنوك

(٦) مصروفات إدارية عامة ومخصصات وإهلاك :

المبلغ	البيان
٥٩٦,٢٧٢	المرتبات والأجور
٧٥,٤٨٢	إهلاكات الأصول الثابتة
١٨٢,٦٥٨	مصاريف إدارية أخرى متنوعة
٨٥,٥٧٢	أعباء المخصصات
٩٣٩,٩٨٤	الإجمالي

القوائم المالية للبنوك

قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٣

٢٠١٣	رقم الإيضاح	البيان
		أولاً : الإيرادات :
١.٨٠٠.٢٢٠	١	الفوائد على القروض والأرصدة لدى البنوك فوائد أذون الخزانة
(٦٥٢,٥١٤)	٢	يخصم : تكلفة الودائع والاقتراض
١,١٤٧,٧٠٦		= صافي الفوائد
٣٠٤,٥٤٠	٣	+ إيرادات عمولات وأتعاب الخدمات المصرفية
١٧,٨٢٦	٤	إيرادات الاستثمارات (توزيعات الأسهم) أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة
(٤٢٣,٤١٢)	٥	(خسائر) عمليات النقد الأجنبي أرباح بيع استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ إيرادات عمليات أخرى
١,٠٤٦,٦٦٠		= إجمالي الإيرادات
		ثانياً : المصروفات :
٥٩٦,٢٧٢		المرتبات والأجور
٨٥,٥٧٢		أعباء المخصصات
٧٥,٤٨٢		إهلاك الأصول الثابتة
١٨٢,٦٥٨		مصروفات إدارية أخرى
٩٣٩,٩٨٤		= إجمالي المصروفات
١٠٦,٦٧٦		= أرباح النشاط قبل خصم ضرائب الدخل والزكاة
		يخصم :
(٦١,٥٢٠)		ضريبة الدخل والزكاة
٤٥,١٥٦		صافي الربح بعد الضرائب والزكاة

القوائم المالية للبنوك

ثانياً : قائمة المركز المالي :

(٧) نقدية في خزانة البنك وأرصدة لدى البنك المركزي :

المبلغ	البيان
١,٢٥٠,٠٢٤	نقد بالعملة المحلية
٢٩٧.٧٨٦	نقد بالعملة الأجنبية
٧,٢٨٤,٥٨٦	الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي
٨,٨٣٢,٣٩٦	الإجمالي

(٨) أرصدة لدى البنوك :

المبلغ	البيان
	البنك المركزي :
١٠,٤٩٤,٣٧٤	حساب جاري بالعملة المحلية
١١,١٩٠,٧١٤	ودائع لأجل بالعملة المحلية
٢١,٦٨٥,٠٨٨	
	بنوك محلية :
٢,٧٢٠	حسابات جارية لدى البنوك المحلية
	بنوك خارجية :
٧٢٠,٨٩٠	حسابات جارية لدى البنوك الخارجية
٦٩١,٩٩٨	ودائع لأجل لدى البنوك الخارجية
١,٤١٢,٨٨٨	
٢٣,١٠٠,٦٩٦	الإجمالي

القوائم المالية للبنوك

(٩) القروض والسلف :

المبلغ	البيان
١١,٤٦٩,٩٤٠	حسابات جارية مدينة
١,٤٤٦,٤٦٨	كمبيالات مخصومة وقروض
١٩٨,١١٤	قروض للموظفين
٣٦٨,٣٤٤	مديونيات متنوعة
١٣,٤٨٢,٨٦٦	الإجمالي
(١,٠٨٤,٢٦٦)	- مخصص الديون المشكوك فيها
١٢,٣٩٨,٦٠٠	صافي القروض والسلفيات

(١٠) الاستثمارات :

المبلغ	البيان
٢٨٥,٤٨٤	استثمارات محلية
٨٤,٠٦٠	استثمارات خارجية
٣٦٩,٥٤٤	الإجمالي

(١١) أرصدة مدينة وأصول أخرى :

المبلغ	البيان
١,٦٤٤,٧٥٤	فوائد مستحقة
٥٩,٣٩٦	إيرادات أخرى مستحقة
٣٠٤,١٠٠	تأمينات وعهد
٢٠٩,٣٠٤	مصرفات مقدمة
٦٤,٨٨٦	مخزون الأدوات المكتبية
٢,٢٨٢,٤٤٠	الإجمالي

القوائم المالية للبنوك

(١٢) الأصول الثابتة :

المبلغ	البيان
٣٢١,٢٩٠	أراضي
٣٧٨,٦٦٦	مباني
٨٣,٧٣٢	أثاث
٥٠,٠٦٤	سيارات
٢٩,٣٧٤	أجهزة كمبيوتر
٨٦٣,٠٧٦	الإجمالي
(٣٠٨,٤٤٠)	- مجمع الإهلاك
٥٥٤,٦٣٦	صافي القيمة الدفترية للأصول الثابتة

(١٣) أرصدة مستحقة للبنوك :

المبلغ	البيان
٦,٩٥٩,٢٢٤	بنوك محلية
٥,١٤٧,٥٠٦	بنوك أجنبية (خارجية)
١٢,١٠٦,٧٣٠	الإجمالي

(١٤) ودائع العملاء :

المبلغ	البيان
١٨,٦٦٢,٩٨٢	حسابات جارية دائنة
٧,١٢١,٢٠٨	حسابات توفير
٢,٢٣١,١٨٢	ودائع لأجل
١,١٧٢,١٢٨	تأمينات عن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان
٢٩,١٨٧,٥٠٠	الإجمالي

القوائم المالية للبنوك

(١٥) أرصدة دائنة أخرى :

البيان	المبلغ
فوائد مستحقة	٣,٢٠٩,١٦٠
كوبونات أرباح غير موزعة	٨٥,٨٤٦
مصاريق مستحقة	١٣٣,١١٠
دائنون	١,٠١٩,٢٩٠
أرصدة دائنة متنوعة	٩٧٣,٩٨٢
الإجمالي	٥,٤٢١,٣٨٨

(١٦) دائنو توزيعات الأرباح :

البيان	المبلغ
أرباح للتوزيع على المساهمين	٣٢,٠٠٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١,٧٨٢
الإجمالي	٣٣,٧٨٢

(١٧) المخصصات :

البيان	المبلغ
مخصص تقلبات الأسعار	١٨٥,٦٣٨
مخصص حقوق العاملين	٣,٠٠٠
مخصص الضرائب	٦١,٥٢٠
الإجمالي	٢٥٠,١٥٨

القوائم المالية للبنوك

(١٨) الاحتياطات :

المبلغ	البيان
٢٣٥,٤٠٨	الاحتياطي القانوني من الفترة السابقة
٦,٧٧٣	+ الاحتياطي القانوني للفترة الحالية (٤٥,١٥٦ × ١٥٪)
٢٤٢,١٨١	إجمالي الاحتياطي القانوني
٨,٠٤٨	الاحتياطي العام
٨٨,٠٤٢	احتياطي الاستثمارات
٣٣٨,٢٧١	الإجمالي

(١٩) الأرباح المرحلة :

المبلغ	البيان
٤٥,١٥٦	صافي الربح بعد الضرائب والذكاة
٥٣٠	+ أرباح مرحلة من السنة الماضية
٤٥,٦٨٦	= صافي الربح القابل للتوزيع
٦,٧٧٣	المحول للاحتياطي القانوني (١٥٪)
٤,٦٤٨	المحول للاحتياطي العام
٣٢,٠٠٠	أرباح للتوزيع على المساهمين
١,٧٨٢	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٤٨٣	صافي الأرباح (المحتجزة) المرحلة

قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/٢٠١٣ م

٢٠١٢	٢٠١٣	رقم الإيضاح	البيان
			الأصول :
	٨,٨٣٢,٣٩٦	٧	نقدية في خزينة البنك ولدى البنك المركزي
	٢٣,١٠٠,٦٩٦	٨	أرصدة لدى البنوك
	١٢,٣٩٨,٦٠٠	٩	قروض للعملاء والبنوك بعد خصم المخصص
	٣٦٩,٥٤٤	١٠	استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ
	٢,٢٨٢,٤٤٠	١١	أرصدة مدينة وأصول أخرى
	٥٥٤,٦٣٦	١٢	الأصول الثابتة بعد خصم مجمع الإهلاك
	٤٧,٥٣٨,٣١٢		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية :
			الالتزامات :
	١٢,١٠٦,٧٣٠	١٣	أرصدة مستحقة للبنوك
	٢٩,١٨٧,٥٠٠	١٤	ودائع العملاء
	٥,٤٢١,٣٨٨	١٥	أرصدة دائنة أخرى
	٣٣,٧٨٢	١٦	دائنو توزيعات الأرباح
	٢٥٠,١٥٨	١٧	مخصصات أخرى
	- -		قروض طويلة الأجل
	٤٦,٩٩٩,٥٥٨		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية :
	٢٠٠,٠٠٠		رأس المال المدفوع
	٣٣٨,٢٧١	١٨	الاحتياطيات
	٤٨٣	١٩	أرباح محتجزة
	٥٣٨,٧٥٤		إجمالي حقوق المساهمين
	٤٧,٥٣٨,٣١٢		إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين
			التزامات عرضية وارتباطات :
	٣,٩٦٣,٤١٤		التزامات مقابل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وغيرها

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- البنك المركزي المصري ، ٢٠٠٨ ، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري ، البنك المركزي المصري ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
- البنك المركزي اليمني ، ١٩٩٩ ، قواعد إعداد وعرض القوائم المالية وأسس التقييم ، البنك المركزي اليمني ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية .
- د. حسين محمد سمحان ، د. موسى عمر مبارك ، ٢٠١١ ، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن .
- د. خيرت ضيف ، ١٩٧٩ ، محاسبة المنشآت المالية - في محاسبة البنوك ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان
- د. رفعت الشربيني ، ٢٠٠٢ ، محاسبة المنشآت المالية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، جمهورية مصر العربية ، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .
- د. زهير الحدرب ، د. لؤي وديان ، ٢٠١٠ ، محاسبة البنوك ، دار البداية ، عمان ، الأردن .
- د. عبد الله محمد الفيصل ، ١٩٨٦ ، المحاسبة المالية في البنوك التجارية ، عمادة شئون الطلاب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،
- د. محمد أبو نصّار ، د. جمعة حميدات ، ٢٠٠٩ ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .
- د. محمد علي الريدي ، د. عبد الله أحمد بامشموس ، ٢٠٠٨ ، المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية - مدخل نظم ، مركز الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية .

قائمة المراجع

- د. محمد لطفي حسونة ، د. ممدوح عبد الحميد ، ١٩٩٩ ، محاسبة المؤسسات المالية - محاسبة البنوك ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .
- د. نجية محمود نمر ، د. دلال صادق بطرس ، ١٩٩٤ ، محاسبة المنشآت المالية ، مركز التعليم المفتوح ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
- وزارة الشؤون القانونية ، ٢٠٠٩ ، مجموعة قوانين البنوك والمصارف ، وزارة الشؤون القانونية ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية .

هذا الكتاب

يتناول أهم الأنشطة والعمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية والمعاملات المحاسبية لها والتي يحتاجها دارس محاسبة البنوك . وقد تم توزيع المادة العلمية لهذا الكتاب على أحد عشر فصلاً ، تناول الفصل الأول لمحة تاريخية عن نشأة البنوك وتطورها كمؤسسات مالية وعلى وجه الخصوص تطور النشاط المصرفي في اليمن . وتناول الفصل الثاني العمليات التي تقوم بها خزينة البنك والمعاملات المحاسبية لها .

وقد تم تخصيص ثلاثة فصول للمحاسبة عن عمليات بعض الحسابات البنكية كالحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع . كما تناول الكتاب الأوراق المالية والتجارية وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية بالإضافة للقوائم المالية للبنوك التجارية وفقاً للمعايير المحاسبية .

واشتمل هذا الكتاب على عدد كبير من الامثلة والتمارين لكل موضوع من الموضوعات التي تم تناولها وذلك لمساعدة الطالب على فهم المادة العلمية لمحاسبة البنوك .